وزارة التـعليم العـالي والبحث العلمي

المركز الجامعي نور البشير – البيض –

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم : العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

رقم :

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

بعنوان :

دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية الفلاحية – دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية– قرض الرفيق – وكالة البيض.

من إعداد الطلبة:

– مير عائشة

– عرباوي شيماء

تحت إشراف الأستاذة:

د . سـداوي نــورة

اللجنة المناقشة:

الاسم و اللقب	الصفة	دوره
د. مداني حسيبة	استاذ محاضر _أ_	رئيسا
د. سداوي نورة	استاذ محاضر _ب_	مشرفا و مقررا
أ.د سايح حمزة	استاذ التعليم العالي	مناقشا

السنة الجامعية:2022 /2023

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٢٠

شكر وعرفان

يقول تعالى: **وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ** الآية :7 سورة :إبراهيم

أشكر الله تعالى وأحمده على توفيقه لنا في انجاز هذا العمل

كما نتقدم بخالص الشكر والامتنان للأستاذة المشرفة : سدواي نورة التي أرشدتنا بتوجيهاتها وملاحظاتها بارك الله فيها وجزاها الله عنا كل خير.ولا يفوتنا أن نشكر أعضاء لجنة المناقشة على قبلوهم مناقشة المذكرة .

ويشرفنا أن نتوجه بالشكر والتقدير لكل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية ونخص بالذكر أساتذة اقتصاد نقدي وبنكي

كما نتقدم بجزيل الشكر إلى موظفي بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة البيض الذين ساعدونا لانجاز هذا العمل

وأخيرا أتقدم بفائق الشكر والعرفان إلى كل من دعمنا و لو بكلمة طيبة.

إهداء

الحمد لله وكفى والصلاة على الحبيب المصطفى وأهله ومن وفى
أما بعد :

الحمد لله الذي وفقنا لتثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية بمذكرتنا هذه ثمرة الجهد والنجاح بفضله تعالى مهداة إلى

-صاحب السيرة العطرة، والأفعال الحسنة فلم يبخل علي طول حياته (والدي العزيز)

- إلى الغالية على قلبي ومنبع الحياة (أمي الحبيبة)

-إلى سندي وضلعي الثابت (أخي أحمد)

-إلى أقرب الناس إلى قلبي (فوزية ، آية)

-إلى رفيق دربي ونصفي الثاني (أحمد)

-إلى ملاكي وهدية الرحمن (أحمد آدم)

-إلى من جمعني بيه قرابة النسب وأخي الثاني (الفاضل)

وإلى كل من أحبهم قلبي ونسيهم قلمي ....

شيماء

إهـــداء

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين

أهدي هذا العمل إلى:

من ربتني وأنارت دربي إلى أغلى إنسان في هذا الوجود الوالدة

الكريمة.

إلى من علمني معنى الكفاح وأوصلني إلى ما أنا عليه الوالد رحمه الله ،

إلى أخواتي الثلاث فاطمة، صفية، هجيرة ،

إلى كل من يعرفني ومن هو في قلبي وفكري ولم يستطع ذكرهم قلمي

إلى كل تمنى لي النجاح وكل من ساندني ودعمني و لو بكلمة أو دعاء

عائشة

.

الملخص :

يعتبر القطاع الفلاحي من القطاعات الاستراتيجية، و من اهم ركائز الاقتصاد الوطني ، لما له أهمية في تحقيق الأمن الغذائي، حيث سعت الدولة للنهوض بهذا القطاع الحساس، و تحريره من التبعية المكلفة، و تمكينه من تحقيق الاكتفاء الذاتي، بتكثيف الدعم الحكومي و اتباع سياسات تنموية رافقت القطاع منذ العهد الاشتراكي إلى يومنا هذا . فقد اعتمدت الدولة على تنفيذ برامج ومخططات تنموية لانعاش القطاع الفلاحي و ابرزها المخطط الوطني للفلاحة و التنمية الريفية، و بانشاء عدة اجهزة موجهة للدعم الفلاحي ، من صناديق دعم مخصصة، تعاضديات ،وكالات التشغيل، مؤسسات مصرفية لتمويل هذا القطاع .

– تهدف هذه الدراسة الى التعرف على آليات التمويل البنكي و دورها في تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر ، و قد اعتمد بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة 730 لولاية البيض محل للدراسة الميدانية ، حيث جرت معاينة للقرض الرفيق ، كأحد التقنيات المستحدثة من القروض المدعمة التي خصصت لتمويل القطاع الفلاحي، و مدى استفادة الفئة النشيطة للقطاع (فلاحين و مربيين)،و مستثمرات فلاحية منه ، و تم تحليل لمعطيات احصائية تتمثل في حجم القرض الرفيق المستغل على مستوى الولاية خلال الفترة 2018–2021، ومدى فعالية هذا النوع من قروض في تمويل القطاع الفلاحي على المستوى المحلي للولاية، و مع دراسة عينة لنموذج قرض الرفيق .

– قد تم التوصل الدراسة للنتائج التالي : التمويل ضروري للنهوض بالقطاع الفلاحي حيث يعمل على توفير وتسيير الموارد المالية، ويعد التمويل البنكي آلية من آليات التمويل القطاع الفلاحي؛ القطاع الفلاحي قد حضي باهتمام كبير و ،هو أحد اولويات مخططات الانعاش الاقتصادي ؛ القرض الرفيق بتسهيلاته و مميزاته كقرض مدعم خالي من الفوائد، لقي قبول من طرف الفلاح خلال الدورة الانتاجية ، اعتبر من القروض الحسنة لدى الفلاحين .

الكلمات المفتاحية : البنوك التجارية، التمويل، القطاع الفلاحي، قرض الرفيق.

Abstract:

The agricultural sector is considered one of the strategic sectors and the most important pillars of the netional economy ، due to its importance in achieving food security ، as the state sought to promote this sensitive sector. And librating it from costly dependence and enabling it to achieve self-suficiency by intensifiling government support and following policies that accompanied the sector from the socialist era the present day . the state relied on implementing development programs and plans , to revive the agricultural sector the most prominent of which is the National Plan For Agriculture and Rural Development , estabilishing several agencies targeting agricultural support including dedicated support fund coopratives oprating agencies , and baking institutions to finance this sector .

This study aims to identify the mechanisms of bank financinge and their role in financing the agricultural sector in Algeria, and the Bank of Agriculture and Rural Development has approved the agency 730 for the state of Elbayadh subject to the field study, where a review of the R'fig loan,was conducted as one of the techniques developed from subsidized loans that were allocated to finance the agricultural sector, and the extent to which the active category of the sector (peasants and breeders), and female agricultural investors benefite from it, and statistical data was analyzed represented in the size of the exploited loan R'fig , at the state level during the period 2018-2021, and the extent effectiveness of this type of loan in financing the agricultural sector at the local level of the state. And with a sample study of a R'fig loan model.

The study concluded the following results: financing is necessary for the advancement of the agricultural sector, as it works to provide and manage financial resources, and bank financing is one of the financing a mechanism for the agricultural sector; which has received great attention; and It is one of the priorities of economic recovery schemes .; the loan R'fig with its facilities and advantages as a subsidized loan free of interest from good loans that were accepted by the farmer during the productive cycle .

Keywords: commercial banks, financing , agricultural sector, R'fig loan.

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الإهداء	–
شكر و عرفان	–
الملخص	–
فهرس المحتويات	I
قائمة الجداول	III
قائمة الأشكال	IV
قائمة الملاحق	IV
قائمة المختصرات	III
المقدمة	أ– هـ
الفصل الأول: عموميات حول البنوك التجارية والتمويل.	
تمهيد	8
المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية	9
المطلب الأول: نشأة و تعريف البنوك التجارية	9
المطلب الثاني: أهمية البنوك التجارية و وظائفها	11
المطلب الثالث: أنواع البنوك التجارية	14
المبحث الثاني: ماهية التمويل.	17
المطلب الأول: تعريف التمويل، أهميته	17
المطلب الثاني: :مصادر التمويل و التمويل البنكي	20
المطلب الثالث: مخاطر وضمانات التمويل البنكي .	33
المبحث الثالث: المشاريع الاستثمارية الفلاحية .	36
المطلب الأول: تعريف المشاريع، مراحلها، و أنواعها.	36
المطلب الثاني: مفهوم المشاريع الفلاحية ،طرق تمويلها، و دورها في التنمية .	44
المطلب الثالث: الدعم الحكومي و تأثيره على أداء القطاع الفلاحي الجزائري .	54
خلاصة .	59
الفصل الثاني : دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية في الجزائر .	
تمهيد	61
المبحث الاول : التمويل الفلاحي في الجزائر	62

المطلب الاول : مصادر و مؤسسات التمويل الفلاحي في الجزائر .	62
المطلب الثاني : شروط نجاح التمويل الفلاحي في الجزائر .	66
المطلب الثالث : آليات التمويل البنكي للقطاع الفلاحي (القرض الرفيق ، قرض التحدي)	68
المبحث الثاني : واقع القطاع الفلاحي في الجزائر .	72
المطلب الأول : مقومات القطاع الفلاحي في الجزائر .	72
المطلب الثاني : أهم الإصلاحات التي عرفها القطاع الفلاحي في الجزائر .	76
المطلب الثالث : مساهمة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الجزائري (التشغيل، نسبة مساهمة الناتج ، القيمة المضافة ، صادرات القطاع الفلاحي)	83
المبحث الثالث :دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية لولاية البيض .	87
المطلب الأول : تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية .	87
المطلب الثاني : طرق منح القرض الرفيق ، دراسة احصائية لقرض على مستوى وكالة البيض .	91
المطلب الثالث : دراسة تطبيقية لمنح القرض الرفيق من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة البيض .	98
خلاصة	103
خاتمة	106
قائمة المصادر و المراجع	111
الملاحق	

فهرس الجداول :

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
جدول رقم (1-1)	مزايا وعيوب الأرباح المحتجزة	22
جدول رقم (1-2)	مزايا وعيوب التمويل بالسهم العادي	28
جدول رقم (1-3)	مزايا وعيوب السهم الممتاز	29
جدول رقم (1-4)	مزايا وعيوب السندات	30
جدول رقم(1-5)	مساهمة القطاع الفلاحي في التجارة الخارجية خلال الفترة (2000 – 2016)	51
جدول رقم (1 – 6)	مساهمة القطاع الفلاحي في تأمين الاكتفاء الذاتي من 2001 الى 2015	53
جدول رقم (2-1)	نقاط الاختلاف بين قرض الرفيق وقرض التحدي	71
جدول رقم (2-2)	تطور عدد السكان الكلي وعدد السكان الريفيين بالجزائر:	74
جدول رقم (2-3)	تطور عدد القوى العاملة الكلية والزراعية خلال 2018-2020	74
جدول رقم (2-4)	هيكل الغلاف المالي الموجه لدعم قطاع الفلاحة (2001- 2004)	78
جدول رقم (2-5)	برنامج التكثيف و العصرنه بين (2004-2008) وافق 2014	81
جدول رقم (2-6)	مساهمة القطاع الفلاحي في التشغيل في الجزائر خلال (2015-2019)	83
جدول رقم (2-7)	نسبة الناتج الزراعي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي ونسبة مساهمة الناتج الزراعي الإجمالي على الناتج المحلي الإجمالي	84
جدول رقم (2-8)	تطور الميزان التجاري الفلاحي خلال (2018-2020)	86
جدول رقم (2-9)	مبالغ القروض وعدد الملفات الممنوحة من طرف وكالة البيض رقم 730 في إطار قرض الرفيق من 2018 إلى 2021.	93
جدول رقم (2-10)	عدد الملفات المسددة وغير المسددة لوكالة البيض رقم 730 من 2018 إلى 2021 .	96
جدول رقم (2-11)	معلومات خاصة بمشروع الممول من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية البيض وكالة رقم 730 في إطار قرض الرفيق .	99

فهرس الأشكال :

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
شكل رقم (1-1)	المراحل التي يمر بها طلب تمويل الاستثمار في القطاع الاشتراكي	47
شكل رقم (1-2)	المراحل التي يمر بها طلب تمويل الاستثمار بالقطاع الخاص	49
شكل رقم (2-1)	ركائز مخطط عمل الفلاحة (2015 -2019)	82
شكل رقم (2-2)	الواردات الإجمالية والزراعية و الغذائية من 2018 -2020	85
شكل رقم (2-3)	الصادرات الكلية والزراعية والصادرات الغذائية خلال 2018 -2020 .	86
شكل رقم (2-4)	الهيكل التنظيمي لوكالة البدر –ولاية البيض .	90
شكل رقم (2-5)	مبالغ القروض الممنوحة من طرف وكالة البيض رقم 730 في إطار قرض الرفيق 2018 -2021 .	94
شكل رقم (2-6)	النسبة المئوية لمبالغ القروض.	94
شكل رقم (2-7)	عدد الملفات الممنوحة من طرف وكالة البيض رقم 730 في إطار القرض الرفيق .	95
شكل رقم (2-8)	النسبة المئوية لعدد الملفات الممنوحة .	96
شكل رقم (2-9)	عدد الملفات المسددة وغير المسددة .	97
شكل رقم (2-10)	النسب المئوية لعدد الملفات الغير مسددة .	98

فهرس الملاحق :

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
ملحق رقم (1)	وثيقة الموافقة البنكية(Autorisation d'Engagement)	/
ملحق رقم (2)	السند لأمر	/
ملحق رقم (3)	وثيقة معاينة تقرير محضر قضائي	/
ملحق رقم (4)	وثيقة اتفاقية القرض	/
ملحق رقم(5)	جدول الدفع (Echéancier de remboursement)	/

فهرس المختصرات :

المختصرات	معاني المختصرات باللغة الاصلية	معاني المختصرات باللغة الاصلية
BADR	Banque d Agriculture et Développement Rural .	بنك الفلاحة و التنمية الريفية.
BNA	Banque Nationale d' Agérie	البنك الوطني الجزائري.
FNDRA	Font National de Régulation et de Développement Agricole.	الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية.
FNDR	Font National de de Développement Rural.	الصندوق الوطني للتنمية الريفية.
CNMA	Caisse Nationale de Mutualité Agricole.	الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي.
GRE	Groupe Région d' Exploitation.	المجمع الجهوي للاستغلال.

مقدمـــة

مقدمة

احتل النظام البنكي أهمية بالغة في مختلف المنظومات الاقتصادية، وتزداد أهميته من يوم لآخر والتي تتجسد في الدور الفعال الذي تساهم به البنوك، باعتبارها القلب النابض للحياة الاقتصادية ونخاع المشاريع الاستثمارية،حيث يترأس البنك المركزي النظام البنكي ويقوم بدوره بنك البنوك للدولة، وله الحق في الإشراف والرقابة على مختلف البنوك. ومن بينها البنوك التجارية ،فهي بنوك تتميز عن غيرها بنشاطاتها وخدماتها التي ترتكز على قبول الودائع ومنح الائتمان، التي تعتبر مستودعات رأسمالية هدفها تحقيق الربح.

ومن المهام التقليدية للبنوك التجارية تقديم التمويل اللازم بمنحها القروض بمختلف أشكالها وأنواعها وبإتباع الإجراءات اللازمة والمعتمدة لمنحها وتحصيلها، الأمر الذي يساعد على تنشيط وتطوير النشاط الاقتصادي.

إن البنوك التجارية تعطي أهمية كبيرة في تمويل المشاريع الفلاحيه نظرا لكون القطاع لفلاحي من بين القطاعات المهمة في أي دولة ويعتبر الاستثمار فيه من أهم الاستراتجيات التنموية التي تساهم في نمو الصادرات وتحقيق الاكتفاء الذاتي وتحسين مؤشرات التنميه. وبما أن المشاريع الفلاحيه في بدايتها تحتاج لرؤوس أموال ضخمة، فقد اعتمدت الجزائر في بداية السنوات الأولى من الاستقلال على توجيه تمويلها من البنوك التجارية وذلك بمنح القروض التي تساهم في تقوية الاستثمار في القطاع الفلاحي .

إن القطاع الفلاحي من القطاعات الإستراتيجية والحيوية التي تعنى بالاهتمام الكبير و العناية البالغة، لهذا عملت الدولة على إنعاش هذا القطاع الحساس من خلال تشجيع الاستثمارات الفلاحية، وخلق طرق و سياسات فعالة لتمويل القطاع الفلاحي .

<u>الإشكالية البحث:</u>

من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية :

- كيف يتم تمويل المشاريع الاستثمارية الفلاحيه من طرف البنوك التجارية ؟

الأسئلة الفرعيّة :

للإحاطة بجوانب الموضوع يمكن طرح الأسئلة الفرعية التّالية :

- ما هي البنوك التجارية ؟
- ما هو الدور الذي تلعبه البنوك في تمويل المشاريع الاستثمارية الفلاحية؟
- ما هي الإجراءات المتبعة في منح القروض من طرف البنوك التجارية؟
- ماهية التمويل؟ وما هي مصادر التمويل البنكي ؟
- ما هو واقع القطاع الفلاحي في الجزائر؟ وماهية البرامج التنموية التي تتبعها الدولة لترقية هذا القطاع؟
- ما مدى مساهمة بنك الفلاحة والتنمية الريفية خاصة في تمويل الاستثمارات الفلاحية ؟

الفرضيات :

1. التمويل البنكي آلية من آليات تمويل القطاع الفلاحي .
2. خضوع القطاع الفلاحي لعدة تنظيمات وإصلاحات منذ دخول الاقتصاد الجزائري لاقتصاد السوق .
3. قرض الرفيق ساهم في تمويل القطاع الزراعي لولاية البيض.

أهمية الموضوع:

تتجلى أهمية الموضوع في اعتباره موضوعا جديرا بالاهتمام من طرف الخبراء و الباحثين ويلقي الضوء على محاولة إيجاد طرق و آليات فعالة للتمويل والتركيز على القطاع الفلاحي كبديل للمحروقات.

أسباب الدّراسة :

- ✓ رغبة ذاتية في الإطلاع و الاستفادة من الموضوع .
- ✓ حب الإطلاع و الرّغبة في استكشاف القطاع الفلاحي .
- ✓ التعرف على أسباب التهرب من الاستثمار الفلاحية، و إعطاء توضيحات لمساعدة المستثمر المقبل على القطاع لفلاحي .

✓ ارتباط الموضوع بمجال التخصص الدراسي وهو "الاقتصاد النّقدي و البنكي" .

إطار الدّراسة :

الإطار المكاني : اقتصر الإطار المكاني للدّراسة على بنك الفلاحة والتنمية الريفية فرع – ولاية البيّض –

الإطار الزّماني :من 2018 الى 2021.

منهج الدراسة :

إن طبيعة الموضوع استلزمت إتباع أسلوب المنهج الوصفي و المنهج التاريخي المتعلق بالجزء النظري للدراسة،لوصف تطور وظيفة البنوك التجارية ، أنواعها والمراحل التي تمر بها عملية منح القروض في البنوك التّجارية، الاستثمارات الفلاحية، وطرق تحصيل التمويل الخارجي من البنوك التجارية لتمويل مختلف المشاريع، بالاستناد على خلفية من المراجع،و الكتب،و المقالات،و غيرهم. و تـدعم الدراسة بالمنهج الاستقرائي في الجانب التطبيقي حيث تم اخذ حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية –البدر–، في تمويل المشاريع الاستثمارية الفلاحية، و اختيار نوعين من القروض المخصصة لتمويل هذا النوع من الاستثمارات.

أهداف الدراسة :

- هدف علمي :

–التعريف بالمصادر التمويلية المتاحة للمشاريع الاستثمارية الفلاحية، وبالتّحديد التمويل البنكي، التعرف على آليات تمويل المشاريع الاستثمارية الفلاحية، من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

- هدف توثيقي : إثراء المكتبة العلمية، توسيع دائرة المعارف حول الموضوع، تزويد الطالب بمعلومات حول المواضيع المتعلقة بالتمويل، وطرق تمويل المشاريع الاستثمارية الفلاحية .

الدراسات السّابقة :

– فريد عبه، أثر الإصلاحات الزراعية على تطوير القطاع الفلاحي، أطروحة دكتوراه اقتصاد التنمية، العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد يخضر بسكرة،2017 –2018.

تهدف هذه الأطروحة إلى التعرف على واقع وآفاق القطاع لفلاحي،من خلال عرض وتحليل لمختلف الإمكانيات، وتحليل مرددوها الزراعي، ومكانة القطاع الفلاحي ضمن مخططات التنموية ،بالموازاة مع الإصلاحات التي شهدها هذا القطاع الاستراتيجي منذ 1980إلى غاية 2016، خاصة من جانب التمويل والدعم الفلاحي، وذلك من خلال الوقوف على مدى مساهمتها في إرساء أسس متينة للقطاع والرفع من حجم الاكتفاء الذاتي من الغذاء. وقد أظهرت النتائج البحث أن القطاع الفلاحي في الجزائر لا يزال رهينة للظروف المناخية .

– خالد خلف، صيغ وأنماط التمويل الفلاحي في الجزائر، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 1 ، العدد الأول، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الوادي الجزائر،30/06/2018.

تهدف الدراسة إلى توجه الجزائر لاعتماد القطاع الفلاحي كأحد الخيارات الإستراتيجية للتخلص من التبعية الاقتصادية للمحروقات، و المراهنة عليه لتحقيق التنمية الشاملة. وعليه وجب تمويل القطاع الفلاحي . وقد تجلى ذلك في سعي الدولة لتسخير العديد من الأجهزة التمويلية و استحداث العديد من الطرق التمويلية، بإنشاء العديد من الصناديق، و البنوك، و الوكالات الموجهة والمدعمة للاستثمار الفلاحي، ناهيك عن التسهيلات الجبائية،و الإعفاءات الضريبية للفلاحين، إلا أن ذلك لا يستثني وجود صعوبات يواجهها الفلاح والبنك خلال العمليات التمويلية. وتوصل الباحث إلى عدة نتائج منها : تسهيل إجراءات التمويل، واعتماد مبدأ الشباك الواحد في تقديم الملفات لدى البنوك العمومية، إلزامية البنوك الأجنبية و الخاصة بتقديم قروض للفلاحين دون فائدة ربوبية، واستحداث دورات تكوين الفلاح قبل منح القرض وإحصاء الشروط اللازمة لإثبات صفة الفلاح وجدولة الديون للفلاح العاجز عن دفع المستحقات، مع سن قوانين و تشريعات تضمن تأمين الفلاح .

- دراسة حمدي باشا وليد، دور السياسة الائتمانية في تمويل القطاع الفلاحي الجزائري، دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد التنمية، جامعة باتنة الجزائر،2014.

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح التغيرات التي طرأت على السياسة الائتمانية للبنك من خلال معرفة حجم القروض الزراعية الممنوحة وكفاءة استردادها، وتحليل النشاط الائتماني أو التحصيلي للمؤسسات الإقراض الزراعي، لفعالية أكثر في تمويل و دعم التنمية الزراعية في الجزائرية، أو إعادة النظر في هياكل الإقراض كتطوير القطاع المصرفي و إتباع سياسات ائتمانية مخططة وعادلة في توزيع القروض بما يتناسب و الأهداف التنموية للقطاع الزراعي، واستخلص الباحث في دراسته ضرورة تحسين كفاءة السياسة التحصيلية للمقرض لضمان استمرارية البنك وديمومته مع ضرورة الحرص على تحصيل القروض المختلفة لتدعيم المركز المالي للبنك.

- دراسة **نور محمد لمين** (2012)، دور الموازنة العامة في التنمية الفلاحية والريفية كبديل اقتصادي خارج قطاع المحروقات، دراسة حالة ولاية تيارت ، مذكرة ماجستير، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة تلمسان، الجزائر، 2011-2012 :

تطرق الباحث الى واقع إستراتيجية التنمية الفلاحية والريفية من خلال السياسة المالية المنتهجة من طرف الدولة عن طريق البرامج المدرجة في الميزانية العامة للدولة عبر مراحل متتالية ، وأهمها المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية، وتوصل الباحث في هذه الدراسة إلى أن للموازنة العامة دور هام في تتبع و هذه الإستراتيجية التنموية للفلاحة رغم الإضطربات الواضحة من خلال نتائج المخططات السابقة. و كيف أنه يمكن للإهتمام بالمجال الفلاحي والريفي واعتمادهما ان يجعله أحد البدائل الإقتصادية للجباية البترولية لأن الريف مستقبل يعتبر طريق للتحقيق التنمية المستدامه.

- دراسة Djelouah kenza, sila hania, meklat khoukha بعنوان le , financement bancaire des projets dinvertissement .مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الرحمن ميرا، بجاية،2020:

تهدف هذه الدراسة إلى مدى مساهمة التنمية الفلاحية والريفية في الجزائر، بحيث أصبحت حاليا قضية اجتماعية واقتصادية مهمة نظرا للمكانة التي يحتلها هذا القطاع في الاقتصاد الوطني، مع مرور الوقت بدأت تتحسن بفضل تدخل الدولة من خلال الدعم والمساعدات المختلفة التي تقدمه

البنوك مثل التمويل في قروض الاستثمار الفلاحي، التي يتكلف بها بنك الفلاحة والتنمية الريفية من عام 2011 إلى يومنا هذا. وتوصلت هذه الدراسة إلى تحديد مدى دور الفعال للتمويل في القطاع الفلاحي بحيث من الممكن تحسين القطاع الفلاحي بفضل الخطط المختلفة التي تقوم بها الدولة الجزائرية حتى تتمكن من زيادة اقتصادها.

الفصل الأول:

عموميات حول البنوك التجارية والتمويل .

تمهيد:

تؤدي البنوك التجارية دورا هاما في الاقتصاد الوطني، ويتجلى ذلك في قيامها بتجميع الموارد المالية واستخدامها في نشاطات مدرة للعائد، لكن في ظل اقل المخاطر. وتعد من أهم المؤسسات التي تقوم عليها التنمية الاقتصادية وذلك من خلال ما تقوم به من أعمال، وما تؤديه من وظائف المتمثلة في منح القروض وقبول الودائع التي تؤدي إلى رفع كفاءة الاقتصاد، وتوفير التمويل الضروري لكل القطاعات للقيام بنشاطها على أكمل وجه.

ولدراسة أعمق لما تم ذكره، تم تقسيم الفصل الأول إلى ثلاث مباحث رئيسية :

المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية .

المبحث الثاني : ماهية التمويل

المبحث الثالث : المشاريع الاستثمارية الفلاحية

المبحث الأول : ماهية البنوك التجارية

المطلب الأول: نشأة وتعريف البنوك التجارية

1.نشأة البنوك التجارية :

إن حاجة الإنسان إلى إيجاد جهات أمنية لحفظ ممتلكاته وثرواته دفعته إلى التفكير في إقامة مؤسسات خاصة لهذه الغاية، حيث يرتبط ظهور البنوك التجارية تاريخيا بتطور نشاط الصيارفة والصاغة في القرون الوسطى بأوربا وإيطاليا تحديدا، فهم أول من طرق هذا الباب، فلقد كان التجار ورجال الأعمال يودعون أموالهم لدى هؤلاء الصيارفة بقصد حفظها، مقابل إيصالات يحررها الصيارفة (حفظ حقوق أصحاب الودائع).

إن عنصري هذا التعامل يرتكزان على ثقة المودعين باستعادة ودائعهم متى شاءوا من جهة، وربحية الصيارفة من جهة أخرى، وهذان المحوران أساس عملية الائتمان .

وهكذا نشئت الوظيفة الكلاسيكية الأولى للمصارف وهي إيداع الأموال .[1]

ثم أصبحت شهادات الإيداع تنتقل بين أيدي الناس وتنتقل ملكية الأموال المودعة إلى حامل شهادة الإيداع وبهذا أنشئت الوظيفة الكلاسيكية الثانية وهي عملية استخدام الشيكات للسحب على الودائع .

وكان المودع إذا أراد ذهبه يعطي الصائغ الإيصال ويأخذ الذهب، ومع مرور الوقت أصبح الناس يقبلون الإيصال فيما بينهم كوسيلة للتبادل، ويبقى الذهب في الخزائن لدى الصائغ. وقد تنبه الصائغ إلى هذه الحقيقة فصار يقرض مما لديه من الذهب مقابل فائدة، وهكذا أنشأت الوظيفة الكلاسيكية الثالثة للمصارف وهي الإقراض .

و أهم ما يميز البنوك التجارية في الوقت الحاضر هو أن البنوك الحالية تقدم قروض تفوق قيمتها بكثير قيمة الأموال المودعة لديهم ويطلق على هذه العملية خلق الودائع.

وقيام الصياغة بهذه الأعمال لم يأت طفرة ، بل كان نتيجة لتطوير استغرقت زمن طويل لازدياد كبير في ثقة جمهور المتعاملين مع الصائغ حول مؤسسته إلى النواة الأولى للمصرف التجاري. و

[1] محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، ,الطبعة الأولى، عمان، دار المناهج للنشر والتوزيع،2014 ، ص30

لعلى أول مصرف قام كان بالبندقية عام 1157م، ثم توالى ظهور المصارف بعد ذلك ، بنك أمستردام عام 1609م، وبنك إنجلترا عام 1694م ، وبنك فرنسا عام 1800م.....

2-تعريف البنوك التجارية:

إن السمة الأساسية المميزة للمصرف التجاري تكمن في قدرته على تكوين الائتمان وأحداثه، وإضافة نقود جديدة إلى النقد المتداول، وهي النقود التي تعرف بالنقود الكتابية أو نقود الودائع، ويتم ذلك عن طريق قيام المصرف التجاري بالإقراض بمبالغ تفوق حجم النقد المودع لديه.[1]

وتعددت التعريفات ومفاهيم البنوك نذكر منها ما يلي:[2]

البنوك التجارية: هي مؤسسات ائتمانية غير متخصصة، تقوم بتلقي ودائع الأفراد القابلة للسحب لدى الطلب، أو بعد أجل قصير والتعامل بصفة أساسية في الائتمان القصير الأجل.

و هي أيضا المؤسسات التي تقوم بصفة معتادة بقبول الودائع تحت الطلب أو لآجال محددة، وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي، وتباشر عمليات تنميه الادخار والاستثمار المالي في الداخل و الخارج .

و في مفهوم آخر هي المؤسسات التي تقوم بصفة معتادة بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو بعد أجل لا يزيد عن سنة، وتمنح قروض لآجال قصيرة نسبيا تقل عن سنة، وغالبا لتمويل التجارة.

ويعرف أيضا[3] :بأنه المؤسسة التي ينحصر نشاطها في مبادلة تعهداتها بالدفع لدى الطلب والتي تتمتع بالقبول العام بديون الآخرين، سواء كانوا أفرادا أم مؤسسات أم حكومات، وهي المؤسسة التي تتعامل في الديون أو الائتمان، فبنك الودائع يحصل على ديون غيره، ويعطي مقابلها وعودا بالدفع تحت الطلب، أو بعد أجل قصير.

وذكر في قانون النقد والقرض في مادته (114)البنوك التجارية على أنها أشخاص معنوية مهمتها الأساسية والعادية لإجراء العمليات الموضحة في المواد 110 إلى 113 من هذا القانون بحيث يتضمن هذه المواد ، ومن الأعمال التي كلفت بها البنوك نذكر ما يلي :

_العمل على جمع الودائع والمدخرات من الجمهور ، القيام بمنح القروض .

[1] عبد الرحمان العاني ،التمويل و وظائفه في البنوك الإسلامية والتجارية ، الطبعة الأولى ,بغداد العراق ،دار النفائس للنشر والتوزيع ،2012،ص28

[2] حسين بني هاني ،اقتصاديات النقود والبنوك ، ط1 ،دار مكتبة الكندي للنشر والتوزيع ،2014م ص206

[3] عبد الرحمان العاني ،المرجع السابق ،ص 28

_توفير وسائل الدفع اللازمة ووضعها تحت تصرف الزبائن والسهر على إراداتها.

المطلب الثاني :أهمية البنوك ووظائفها .

1-أهمية البنوك التجارية_:

- ✓ لا تزال البنوك التجارية هي الوسيلة الرئيسية للدفع .[1]
- ✓ تعد البنوك التجارية القناة الأساسية التي من خلالها تبرز الدولة سياستها النقدية.
- ✓ تعد البنوك التجارية قسم المخزن الرئيسي للنظام المالي .
- ✓ تحتوي البنوك التجارية تقريبا ثلث الأصول المالية من مجموع جميع المؤسسات المالية في الاقتصاد .
- ✓ يستطيع البنك التجاري تقديم الخدمات المالية بشكل أفضل وواسع من باقي المؤسسات المالية كما يستطيع أن يلبي كل من الحاجات الائتمانية والدفع والتوفير لكل من الأفراد والأعمال والحكومات .
- ✓ تلعب البنوك التجارية دورا مهما في التنمية والأسواق والمؤسسات المالية، كما تساهم في تخفيف مشاكل البطالة من خلال خلق فرص عمل.
- ✓ قدرة البنوك على توليد الأموال من خلال الاحتياطات الناتجة عن إيداعات العملاء.
- ✓ تشجيع التجارة الداخلية والخارجية، من خلال منح القروض وفتح الاعتمادات المستندية للعملاء .
- ✓ يلعب البنك التجاري دور المستشار المالي للعملاء عند نيتهم إنشاء مشاريع، كعمل دراسات الجدوى الاقتصادية.

2-وظائف البنوك التجارية:

يقوم البنك بمجموعة من الأعمال والوظائف تتمثل في ما يلي :[2]

[1] يوسف كمال ،الإدارة المالية والمحاسبة ،منتدى محاسب العربي ،2013/02/17

[2] حسين هاني ، مرجع السابق ،ص209

-قبول الودائع بمختلف أنواعها_:

يقصد بالوديعة النقدية البنكية : النقود التي يعهد بها الأفراد أو الهيئات إلى البنك، على أن يتعهد البنك بردها أو برد مبلغ مساو ي لها لدى الطلب، أو بالشروط المتفق عليها بين البنك والعميل .

والبنوك التجارية عادة تتلقى من عملائها عدة أنواع من الودائع أهمها :

الودائع الجارية أو تحت الطلب، تليها في الأهمية الودائع لأجل والودائع بإخطار (الودائع بإشعار)، وودائع التوفير

-خلق الودائع :

تستند عملية خلق الودائع من قبل البنك التجاري، إلى أنه من وجهة نظر الاقتصادية الكلية، يمكن للبنك التجاري الذي يمارس نشاطه بانتظام ويتمتع بثقة عملائه الكثيرين الذين يودعون أموالهم لديه، أن يبنى سياسته الائتمانية معتمدا على قاعدة ثبتت صحتها، وهي أن كل أصحاب الودائع تحت الطلب أو حتى أغلبهم لن يتقدموا معا وفي وقت واحد بطلب لسحب قدر من ودائعهم اليوم ، وإنما تتقدم مجموعة اليوم، وتتقدم مجموعة أخرى غدا، ومجموعة أخرى بعد فترة تقصر أو تطول .هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنه بجانب المودعين الذين يسحبون كل أو بعض ودائعهم، يأتي مودعون آخرون لإيداع ودائع جديدة في البنك، وفي نهاية الأمر نجد أن النسبة بين المبالغ المسحوبة من البنك، ومن بين مبالغ ودائعه هي نسبة ثابتة تقريبا، وتعتمد البنوك التجارية على هذه الحقيقة التي تعني بقاء جزء كبير من الودائع تحت الطلب دون سحب، وبالتالي لا تحتفظ إلا بنسبة محدودة من ودائعها في شكل موجودات سائلة لمقابلة طلبات السحب المحتملة.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن البنك التجاري يخلق الودائع في حالة الاحتياطي القانوني الجزئي، ولا يمكنه ذلك في حالة الاحتياطي القانوني الكامل .

-تقديم تشكيلة متنوعة من التسهيلات الائتمانية :

يقصد بالتسهيلات الائتمانية العمليات المالية التي ترافق العمليات ذات العلاقة بالنشاط الاقتصادي لتسهيل القيام بيه، سواء عن طريق تقديم المال اللازم ممثلا في القروض، أو خصم وتحصيل الكمبيالات،أو إصدار خطابات الضمان أو فتح الحسابات الجارية المدينة، و الاعتمادات

المستندية،أو تأجيل سداد القروض،أو ضمان السداد في الأجل المتفق عليه بين أطراف العملية أو الإعفاء من فوائد القروض، ودون أن يتحمل مقدم التسهيل أو المال أية مخاطر تنتج عن تنفيذ عمليات النشاط الاقتصادي، إلا بالقدر الذي تتفق عليه الأطراف المعنية بضمان استرداد ما قدم من أموال.

والتسهيلات الائتمانية التي تقدمها البنوك التجارية لعملائها عادة تتمثل في الأشكال التالية :

- منح السلف والقروض .
- فتح الحسابات الجارية المدينة للعملاء (السحب على المكشوف).
- فتح الاعتمادات المستندية.
- تحصيل حقوق العملاء لدى الغير (الشيكات، الكمبيالات) ودفع مبالغ الالتزامات المترتبة على العملاء تجاه الغير .
- إصدار خطابات الضمان (الكفالات المصرفية) .
- بيع وشراء العملات الأجنبية .
- شراء شيكات الأجنبية وشيكات المسافرين، وصرف قيمة حوالات الوزارة سواء كانت داخلية أم خارجية .
- تأجير الخزائن الحديدية لحفظ الأشياء النفيسة .
- تقديم مجموعة متنوعة ومتعددة من الخدمات المصرفية من هذه الخدمات ما يلي :

- التحويل البريدي والبرقي والالكتروني للأموال :

يقصد بيه أن تقوم البنوك التجارية بتوفير نظام لتحويل الأموال سواء بالبريد أو بالبرق (باستخدام التلكس) أو الحسابات الالكترونية، عن طريق وصل أجهزة الحاسوب ببعضها البعض بالبنوك المشتركة بالنظام .

-خدمة الصراف الآلي:

فبدلا من نظام موظفي الشبابيك، أو نظام الصرافين، ابتكرت البنوك التجارية الآلات مصرفية أوتوماتيكية لتخفيف الضغط على الشبابيك، أو رغبة منها في تقديم خدماتها على مدار 24 ساعة وخدمة الصراف الآلي، تمكن العميل من إنجاز الخدمات المصرفية التالية :

- سحب نقدية من الحسابات الجارية .
- طلب رصيد الحسابات .
- طلب دفتر شيكات .
- طلب تسديد التزامات من الحساب .
- طلب كشف حساب مختصر .
- إيداع شيكات التحصيل.

بطاقة ائتمان المصرفية:

وهي عبارة عن بطاقة بلاستيكية صغيرة، تعطى لعميل الذي يتعامل معه البنك بناء على طلبه، وبموجبها يكون للعميل الحق في شراء بعض السلع والخدمات من محلات تجارية قبلت نظام التعامل بالبطاقة مع البنك، فإذا أراد العميل شراء سلعة أو خدمة، فإنه يبرز البطاقة الائتمانية عندها يقوم البائع بتعبئة نموذج معين، يوضح فيه قيمة البضاعة التي اشتراها حامل البطاقة، ورقم البطاقة واسم البنك الذي أصدرها، ثم يقوم العميل صاحب البطاقة بتوقيع على ذلك النموذج كمستند للشراء، وبعدها يقوم البائع بتجميع النماذج وتسليمها إلى أقرب فرع للبنك الذي أصدر البطاقة ائتمانية لقيدها على حساب العميل .

المطلب الثالث: أنواع البنوك التجارية :

1-أنواع البنوك التجارية :

تنقسم البنوك التجارية إلى أنواع متعددة طبقا للزاوية التي يتم من خلالها النظر إلى البنوك وذلك على النحو التالي :[1]

[1] محمد الصيرفي (د)،إدارة المصارف ،ط1 ،الإسكندرية ،دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر،2006 ،ص32

- من حيث نشاطها ومدى تغطيتها للمناطق الجغرافية:

-البنوك التجارية العامة:

يقصد بها تلك البنوك التي يقع مركزها الرئيسي في العاصمة أو في إحدى المدن الكبرى، وتباشر نشاطها من خلال الفروع أو مكاتب على مستوى الدولة أو خارجها، وتقوم هذه البنوك بكافة الأعمال التقليدية للبنوك التجارية، وتمنح الائتمان قصير ومتوسط الأجل، كذلك فهي تباشر كافة مجالات الصرف الأجنبي وتمويل التجارة الخارجية -**البنوك التجارية المحلية :**

ويقصد بها تلك البنوك التي يقتصر نشاطها على منطقة جغرافية محدودة نسبية مثل محافظة معينة أو مدينة أو ولاية أو إقليم محدد.

ويقع المركز الرئيسي للبنك والفروع في هذه المنطقة المحددة، وتتميز هذه البنوك بصغر الحجم، وكذلك فهي ترتبط بالبيئة المحيطة بها وينعكس ذلك على مجموعة الخدمات المصرفية التي تقوم بتقديمها .

-من حيث حجم النشاط :

_بنوك الجملة :

ويقصد بها تلك البنوك التي تتعامل مع كبار العملاء والمنشآت الكبرى.

-بنوك التجزئة :

وهي عكس النوع السابق حيث تتعامل مع صغار العملاء والمنشآت الصغرى لكنها تسعى لجذب عدد منهم، وتتميز هذه البنوك بما تتميز بيه متاجر التجزئة، فهي منتشرة جغرافيا وتتعامل بأصغر الوحدات المالية قيمة من خلال خلق المنافع الزمنية والمكانية ومنفعة التملك والتعامل للأفراد، وبذلك فإن التجزئة تسعى إلى توزيع خدمات البنك من خلال المستهلك النهائي.

-من حيث عدد الأفرع :

-البنوك ذات الفروع :

وهي بنوك تتخذ في الغالب شكل الشركات المساهمة شكلا قانونيا، لها فروع متعددة تغطى أغلب أنحاء الدولة ولا سيما الأماكن الهامة، وتتبع اللامركزية في تسيير أمورها حيث يترك للفرع تدبير

شؤونه، فلا يرجع للمركز الرئيسي للبنك إلا فيما يتعلق بالأمور الهامة التي ينص عليها في لائحة البنك، وبطبيعة الأمور فإن المركز الرئيسي يضع السياسة العامة التي تهتدي بها الفروع، ويتميز هذا النوع من البنوك بأنه يعمل على النطاق الأهلي، ويخضع للقوانين العامة للدولة وليس لقوانين المحافظات التي يقع الفرع في نطاقها الجغرافي .

وتميل هذه البنوك إلى التعامل في القروض قصيرة الأجل (سنة فأقل) ،وذلك لتمويل رأس المال العامل لضمان سرعة استرداد القرض، وإن كانت تتعامل أيضا في القروض متوسطة الأجل وكذلك طويلة الأجل ولكن بدرجة محدودة .

-بنوك السلاسل :

وهي عبارة عن سلسلة من البنوك نشأت نتيجة لنمو حجم البنوك التجارية، وزيادة حجم نشاطها و اتساع نطاق أعمالها وتتكون السلسلة من عدة فروع منفصلة عن بعضها إداريا، ولكن يشرف عليها مركز رئيسي واحد يقوم برسم السياسات العامة التي تلتزم مختلف وحدات السلسلة بها، وكذلك فهو ينسق بين الوحدات وبعضها، لا يوجد هذا النوع من البنوك التجارية إلا في الولايات المتحدة الأمريكية .

-بنوك المجموعات:

وهي تأخذ شكل شركة قابضة تدير مجموعة من الشركات التابعة التي تعمل في النشاط المصرفي، حيث تقوم الشركة القابضة بالإشراف على الشركات التابعة وتضع لها السياسات العامة بينما تترك لها تنفيذ هذه السياسات بشكل لا مركزي، وتأخذ هذه البنوك طابع احتكاري، ولقد انتشرت هذه البنوك في أروبا الغربية، والولايات المتحدة الأمريكية .

-البنوك الفردية :

تقوم هذه البنوك على ما يتمتع أصحابها من ثقة، وبطبيعة الحال فإنها منشأة فردية تكون محدودة رأس المال ولذلك فهي سوف تتعامل في المجالات قصيرة الأجل، ثم توظيف الأموال في الأوراق المالية والأوراق التجارية المخصومة، وغير ذلك من الأصول عالية السيولة والتي يمكن تحويلها إلى نقود بسرعة وبدون خسائر.

-البنوك المحلية :

وهي بنوك تغطي منطقة جغرافية محددة كمدينة أو محافظة أو ولاية، وتخضع هذه البنوك للقوانين الخاصة بالمنطقة التي تعمل بها، كذلك فهي تتفاعل مع البيئة التي توجد بها وتعمل على تقديم الخدمات المصرفية التي تناسبها.

المبحث الثاني: ماهية التمويل

المطلب الأول: تعريف التمويل وأهميته

التمويل من المشاكل التي استحوذت على اهتمام كثير من الباحثين حيث اعتبروا ان احد اسباب تعثر المؤسسة الاقتصادية يعود إلى الاختلال في الهياكل المالية، و انخفاض كفاءة التسيير ، وذلك بسبب القصور في الموارد الذاتية ولا شك أن هذا التدهور يقتضي البحث ودراسة لأسباب و أوجه علاجه و استعراض أهم مصادر التمويل وتقديم البدائل التمويلية. ومن هذا المنطلق وجب التطرق إلى مفهوم التمويل واستعراض أهم مصادره .

1-مفهوم التمويل : فقد تعدت مفاهيم التمويل

التمويل: " في اللغة هو الإمداد في المال، والمال بمفهومه الواسع يضم كل الموجودات الحقيقية و المالية من أراضي، مباني، أوراق مالية، أسهم، سندات... وكذلك النقود بأنواعها، ولتحافظ المنشأة، أو الدولة، أو غيرهم على صفة الديمومة، وجب توفير مصدر مالي يمول هذه النفقات الذي قد يكون دخلا، قرضا، أو أحد مصادر التمويل".

و اصطلاحا : هو توفير الأموال (السيولة النقدية) من اجل إنفاقها على الاستثمارات وتكوين رأس مال ثابت بهدف زيادة الإنتاج و الاستهلاك" .[1]

-" كلمة التمويل تشير إلى عملية انتقال لرأس المال من وحدات الفائض إلى مكان ندرته (وحدات العجز) ، ويتم هذا الانتقال عبر مجموعة من الوسطاء الماليين، سواء من خلال البنوك،

[1] مايح شبيب الشمري , حسن كريم حمزة ،"التمويل الدولي أسس نظرية وأساليب تحليلية "، الطبعة الأولى، النجف لأشرف العراق ، دار الضياء للطباعة والنشر ، 2015، ص 20

أو شركات التأمين، أو صناديق الادخار ،أو الأسواق المالية، أو من قبل مؤسسات مالية دولية، وإقليمية، و إلى غير ذلك من مؤسسات الوساطة المالية ."[1]

-" التمويل بصفة عامة هو البحث عن إمكانيات الدفع بطريقة عقلانية، تضمن توفير الموارد المالية الضرورية لتحقيق الأهداف المسطرة، ومن هنا ينطوي على مشكلتين أساسيتين هو حجم الموارد المحدود و ثانيها هو كيفية تسيير هذه الموارد ".[2]

-"التمويل توفير المبالغ النقدية اللازمة لدفع و تطوير مشروع خاص وعام" أي هو إمداد المشروع بالأموال اللازمة في أوقات الحاجة إليها ، ويمكن حصره في النقاط التالية :

- التمويل يتعلق بالمبلغ النقدي و ليس السلع و الخدمات.
- التمويل يتقيد بالمبلغ المطلوب لا أكثر ولا أقل.
- التمويل غرضه الرئيسي تطوير المشاريع خاصة أو عامة.
- يستفاد من التمويل في الوقت المناسب "[3].

و التمويل هو" مجمل الوسائل للإقراض و التي تسمح للمؤسسة بضمان استمرارية نشاطها، هذا من المنظور الضيق أما من المنظور الواسع الأقرب للواقع، فهو مجموع العمليات التي تبقى من خلالها المؤسسة قادرة على تلبية احتياجاتها من رؤوس الأموال ".[4]

2-وظائف التمويل :

يمكن حصر التمويل في الوظائف الخمس التالية :

- التخطيط المالي: هو التخطيط المستقبلي للتقديرات المالية لمختلف العمليات و المصاريف والتي توجه التفكير المالي للمنشأة نحو المتطلبات المالية في المستقبل.
- الرّقابة المالية : السياسات و الإجراءات التي تعمل في التحقق من سلامة العمليات المالية .

[1] مايح شبيب الشمري ، حسن كريم حمزة ، المرجع السابق ، ص 28.
[2] سلمان عبد الله معلا ،" التمويل و المؤسسات التمويلية "، الطبعة الأولى، عمان، دار أمجد للنشر و التوزيع دار أمجد للنشر والتوزيع، 2014، ص 74.
[3] سالم صلال راهي الحسناوي ، الاستثمار و التمويل في الأسواق المالية ، الطبعة الأولى، القاهرة ، دار الصادق الثقافية ، 2019 ، ص 33.
[4] دريد محمد أحمد ، الاستثمار قراءة في المفهوم و الأنماط والمحددات ، الطبعة الأولى ، عمان، دار أمجد للنشر ، 2016 ، ص 45 .

- الحصول على الأموال :من خلال التدفقات النقدية الداخلية والخارجية خلال الفترة التي تشمل خطة التمويل
- استثمار الأموال : الاستخدام المحكم و الرشيد لأموال التمويل، وذلك بإعداد خطط مالية للأموال المستغلة من مصادرها .
- اكتشاف مشاكل خاصة : هي المشاكل المالية التي تصادف المنشأة ذات طبيعة غير متكررة و غير دورية ، اي ذات طبيعة خاصة .

3-أهمية التمويل :

تعمل السياسات الاقتصادية للدول على تحقيق النمو من أجل توفير الرفاهية للأفراد، وتتطلب هذه السياسات إلى تسطير أهداف لوضع تخطيط المشاريع الاستثمارية وذلك حسب الاحتياجات التمويلية ومهما تنوعت المشروعات فهي بحاجة للتمويل لكي تنمو وتتطور، فالتمويل له دور فعال في تحقيق السياسة التنموية وتكمن أهميته فيم يلي[1] :

- خلق الأموال اللازمة لإنشاء المشاريع الاستثمارية؛
- تغطية العجز المالي لأصحاب المشاريع الاستثمارية؛
- رفع الإنتاج عن طريق تشغيل الموارد المالية؛
- توفير مناصب شغل جديدة مما يقلل من البطالة؛
- تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد؛
- تحسين الرفاهية للأفراد والمجتمع عن طريق و الوضعية المعيشية لهم، بتوفير السّكن، العمل .

[1] العشي هارون، النمذجة القياسية لمصادر تمويل المشروعات الاستثمارية العمومية (دراسة حالة الجزائر 2009 – 2011) أطروحة دكتورا، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة،2013-2014 ، ص 34.

- **المطلب الثاني: مصادر التمويل و التمويل البنكي:**

أولا – مصادر التمويل: هناك مصدرين للتمويل مصادر داخلية ومصادر خارجية

1-المصادر الدّاخلية:

يقصد بالتمويل الداخلي للمؤسسة مجموعة الموارد التي يمكن للمؤسسة الحصول عليها بطريقة ذاتية دون اللجوء إلى الخارج أي مصدرها الناتج عن دورة الاستغلال للمؤسسة و تتمثل في التمويل الذاتي .

التمويل الذاتي : يعرف التمويل الذاتي على أنه باستطاعة المؤسسة تمويل نفسها بنفسها، من خلال نشاطها ،وهذه العملية لا تتم إلا بعد الحصول على نتيجة الدورة، وهذه الأخيرة يضاف إليها عنصرين هامين يعتبران موردا داخليا للمؤسسة و هما الإهتلاكات والمؤونات.

إن مبلغ النتيجة الصافية المحصل عليها في نهاية الدورة المالية و هي أحد مكونات التدفق الصافي ليست نهائية أو تحت تصرف المؤسسة حيث توزع على الشركاء، و لهذا فالمقدار الذي تستطيع المؤسسة أن تتصرف فيه فعلا يكون بعد نهاية الدورة يتكون من قيمة النتيجة الصافية الغير موزعة، إضافة إلى الإهتلاكات و المؤونات .إذن هذه القيمة تمثل قدرة المؤسسة على تمويل نفسها بذاتها و يحسب التدفق الصافي من خلال قدرة التمويل الذاتي كالآتي :

- قدرة التمويل الذاتي = الأرباح + الإحتياطات + مخصصات الإهتلاك + مخصصات المؤونات .
- قدرة التمويل الذاتي = النتيجة الصافية قبل التوزيع + مخصصات الإهتلاك + المؤونات ذات طابع احتياطي .

التمويل الذاتي= قدرة التمويل الذاتي – الأرباح

مصادر التمويل الذاتي : تتمثل في المصادر التالية

1-1- **الأرباح المحتجزة** : " هي جزء من الأرباح يتم الاحتفاظ بيه داخل المنشأة بغرض استثماره وهي مهمة لعملية النمو و التوسع ومصدر مـالي داخلي لتمويل الاحتياج المـالي طويل الأجل للمنشأة ".

و هي عبارة عن ذلك الجزء من الفائض القابل للتوزيع الذي حققته المؤسسة من ممارسة نشاطها خلال السنة الجارية، أو ما سبقها ولم يدفع في شكل توزيعات ،ويظهر في الميزانية العمومية للمؤسسة ضمن عناصر حقوق الملكية. فعوض توزيع كل الفائض المحقق على المساهمين، يمكن للمؤسسة أن تخصص جزء من الفائض في عدة حسابات مستقلة و التي تسمى بالاحتياطي بغرض تحقيق هدف معين مثل : احتياطي سداد القروض، أو إحلال وتجديد الآلات ...و تتمثل عناصر الأرباح فيما يلي :

- الاحتياطي القانوني :

هو الحد الأدنى من الاحتياطي الذي لابد للمؤسسة من تكوينه (حدده القانون بنسبة 5%من صافي الأرباح على أن لا يتعدى 10 % من رأس مال الشركة)، ويستخدم في تغطية خسائر المؤسسة في زيادة رأسمالها .

- الاحتياطي النظامي :

يتم تكوين هذا الاحتياطي طبقا للنظام الأساسي للمؤسسة حيث يشترط في هذا الأخير وجوب تخصيص نسبة معينة من الأرباح السنوية لأغراض معينة وهو غير إجباري .

- الإحتياطات الأخرى:

ينص قانون الشركات على أنه يجوز للجمعية العامة بعد تحديد نصيب الأسهم من الأرباح الصافية أن تقوم بتكوين الإحتياطات الأخرى وذلك بالقدر ذي استمرارية و نمو الشركة، أو يكفل توزيع أرباح ثابتة بقدر الإمكان على المساهمين .

- **الأرباح المرحلة:**

ويقصد بها المبلغ المتبقي بعد عملية توزيع الأرباح السنوية، و التي يقترح مجلس الإدارة ترحيلها إلى السنة التالية. و يستخدم هذا الفائض كاحتياطي لمواجهة أي انخفاض في الأرباح المحققة في السنوات المقبلة، التي تؤدي إلى عدم قدرة الشركة على إجراء توزيعات ملائمة على حملة الأسهم .

الجدول رقم (1-1): مزايا وعيوب الأرباح المحتجزة

مزاياه	عيوبه
- تجنب اللجوء لمصادر خارجية وسد العجز المالي . - تساعد على رفع ربحية رأس المال الخاص بدون زيادة عدد الأسهم و بالتالي ارتفاع عائدات الأسهم. - تعطي قابلية أكبر في استفادة المنشأة من قرض جديد لأنها ترفع قيمة التوفر الضريبي وتخفض من كمية التكلفة المتوسطة المرجحة لرأس مال المستثمر.	توزيع الأرباح على المساهمين سليم قانونيا ،لكن لا يتماشى مع القانون النظامي للشركة ،و ليس سليما من الناحية المالية للمنشأة .

المصدر: من إعداد الطالبتين.

1-2- الإهتلاكات :

يعرف الاهتلاك على أنه طريقة لتجديد الاستثمارات، اي الهدف من حساب الاهتلاك هو ضمان تجديد الاستثمارات عند نهاية عمرها الإنتاجي كما يعرف أنه التسجيل المحاسبي

للخسارة التي يتعرض لها الاستثمار الذي تتدهور قيمته مع مرور الزمن بهدف إظهاره في الميزانية بقيمته الصافية .[1]

فالإهتلاك يمثل اقتصاديا الإهتلاك المتتالي للاستثمار، أما ماليا فيتمثل في إعادة تدوير الأموال المستثمرة في الأصول الثابتة بغرض تجديدها في نهاية حياتها الإنتاجية إذ يتم حجز المبالغ السنوية لذلك تبقى تحت تصرف المؤسسة كتمويل ذاتي حتى يوم صرفها .

1-3- المؤونات :

هي انخفاض من نتيجة الدورة المالية وتكون مخصصة لمواجهة الأعباء و الخسائر المحتملة و الأكيدة الوقوع أو هي انخفاض غير عادي في الأصول، لذلك على المؤسسة أن تتفادى الانخفاض، فمن باب الحيطة والحذر يجبرنا القانون التجاري على أخذ الأمور بعين الاعتبار و تسجيلها في دفتر المحاسبة، وذلك عن طريق حساب مؤونات، تدهور قيم المخزونات و الحقوق، ومؤونات الأعباء، و الخسائر، سواء كانت النتيجة إيجابية أم سلبية حفاظا على صدق الميزانية، وتكون هذه المؤونات مقيدة بشروط عديدة منها :

- أن تكون أسباب انخفاض قيمة الأصل المعني قد نشأت خلال نفس السنة.
- أن يكون وقوع هذا النقص محتمل .
- أن يكون تقدير هذا النقص موضوعي .

ومن هذا المنطلق نقول تدخل المؤونات في حساب التمويل الذاتي كون هذه المؤونات خاصة بالأعباء و الخسائر المحتملة فقد تقع هذه الخسائر خلال دورة الاستغلال من جهة، ومن هنا تواجه هذه المؤسسة هذه الخسائر ، ومن جهة أخرى قد لا تقع هذه الخسائر المحتملة، و عليه تبقى هذه الأموال تحت تصرف المؤسسة فتنقل في نهاية الدورة المالية إلى الاحتياطات، بعد طرح نسبة الضريبة منها وتبقى لدى المؤسسة ضمن التمويل الذاتي لها .

[1] سالم صلال راهي الحسناوي ، الاستثمار والتمويل في الاسواق المالية ، مرجع سابق ص 38

مزايا و عيوب التمويل الذاتي [1]:

1- المزايا :

- ✓ يعتبر التمويل الذاتي ضروري لعمليات الاقتراض ففي حالة لجوء المؤسسة للاقتراض فإنه يوفر ضمانات على التسديد ، وحجم التمويل الذاتي يحدد نسبة التسديد .
- ✓ نسبة التمويل الذاتي العالية من أهداف السياسة المالية ، و هو يمثل قدرة الاستقلالية لدى المؤسسة .
- ✓ الاهتلاك يمثل الجزء الأكبر من التمويل الذاتي و الذي يكون معفي من الضرائب .

2- العيوب :

- ✓ قيمة التمويل الذاتي يمكن أن لا تغطي كل احتياجات التمويل في الغالب .
- ✓ الاعتماد الكلي على التمويل الذاتي يحقق توسع بسيط وغير كبير مما يفوت على المؤسسة فرص كثيرة ،تكون متاحة بسبب قصور التمويل الداخلي في توفير الاحتياج المالي اللازم .
- ✓ إن استغلال الأموال المدخرة للمؤسسة لا يكلف عناء الإدارة دراسة مجال استخدامها بالمقارنة بتلك المتحصل عليها من الغير ،و بالتالي يمكن أن يسبب ضعف في العوائد .

2-المصادر الخارجية:

قد تعجز المؤسسة من تمويل استثماراتها بوسائلها و تمويلها الخاص، مما يدفعها إلى البحث عن مصادر خارجية لتمويلها، والتي تتمثل في الآتي :

2-1 مصادر التمويل قصير الأجل :

ويقصد به الأموال قصيرة الأجل، التي تكون متاحة للمؤسسة قصد تمويل الفرص الاستثمارية، وتمثل التزاما قصير الأجل على المؤسسة في فترة لا تتجاوز السنة.

[1] سالم صلال راهي الحسناوي ، الاستثمار والتمويل في الأسواق المالية ، مرجع سابق ، ص40.

هي الأموال النقدية التي تخص دفع أجور العمال.كما يطلق عليه بالتسهيلات الائتمانية، يمنح هذا النوع لتمويل دورة رأس المال العام، أي تسيير دورة النشاط التجاري، وتنقسم مصادر التمويل قصيرة الأجل إلى:

-الائتمان التجاري :

هو تسهيلات قصيرة الأجل يحصل عليها المورد مقابل شراء بضاعة لغرض المتاجرة، وأحيانا يحصل عليها بدون كلفة إذا تم منح الائتمان بدون شرط دفع، فالائتمان التجاري لا يستند على فكرة الحصول على الأرباح و الإيرادات العاجلة بعد كل عملية بيع فقط، بل بنظر للأرباح هي نتيجة تكرار عمليات بيع للعملاء في تحرير الكمبيالات للمورد بفضل تمويل الاحتياجات المالية عن طريق استخدام أسلوب الحساب التجاري .[1]

هو ائتمان قصير الأجل يمنحه المورد عندما يقوم بشراء بضائع بغرض إعادة بيعها، ومن هذا التعريف يستثنى:

- الائتمان التجاري الطويل و المتوسط الأمد الذي يمنحه بائعو الأصول الثابتة للمنشاة المشترية.

الائتمان الاستهلاكي و البيع بالتقسيط الذي يمنحه تجار التجزئة للمستهلكين .

وينقسم الائتمان التجاري إلى نوعين :

– الائتمان التجاري المجاني: في حالة استفادة الشركة المشترية من خصم الدفع النقدي ،وسددت قيمة مشترياتها مطروح منها قيمة الخصم في نهاية فترة السماح.

[1] دريد كامل آل الشبيب ، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، الطبعة الثانية، عمان الأردن ، دار المسيرة ، 2009، ص 221-223

– الائتمان التجاري بتكلفة : يكون في حالة الشركة المشترية بتخلفها عن الدفع في نهاية فترة السماح ، و بالتالي وجب على الإدارة المالية بتقدير تكلفة ضمنية و المتمثلة في تكلفة الفرضية البديلة.[1]

–الائتمان المصرفي:

يتمثل في القروض (السلف) التي يحصل عليها المستثمر أو المؤسسة من البنوك و يلتزم بسدادها خلال فترة زمنية لا تزيد عن سنة عادة، و القاعدة العامة في الائتمان المصرفي قصير الأجل يستخدم في تمويل الأغراض التشغيلية للمؤسسة و يستبعد عن استخدامه في تمويل الأصول الثابتة .

يعتمد الائتمان المصرفي على البنوك التجارية وشركات الأموال التي تمنح القروض (السلف)، حيث تمتاز القروض المصرفية بأنها أكثر توفر من القروض طويلة الأجل خاصة بالنسبة للمشاريع الصغيرة و هي اقل تكلفة لجميع المشاريع وبغض النظر على حجمها[2].

والائتمان المصرفي اقل تكلفة من الائتمان التجاري ذلك لتوسع حجم الائتمان التجاري بتوسع مشتريات المشروع هذا من جهة، ويعتبر أكثر مرونة منه وذلك لأنه يحصل عليه بشكل نقدي وبهذا يستطيع استخدامه في مجالات مختلفة .

و ينقسم الائتمان المصرفي إلى :

القروض الغير مكفولة بضمان : في هذه الحالة يقوم البنك الموافقة على إقراض المشروع ،بشرط أن لا تزيد كمية القرض عن مبلغ معين يسمى "الاعتماد " وبتوفر شرطين أساسيين هما: وجوب احتفاظ المقترض في حسابه الجاري لدى البنك بنسبة معينة تتراوح بين 10 إلى 20 بالمائة من قيمة الاعتماد، و الشرط الثاني وجوب قيام المقترض بسداد ديونه مرة واحدة على الأقل كل سنة .

[1] سالم صلال الحسناوي ، أساسيات الإدارة المالية ، دار المدينة الفاضة ، 2014 ، 65.
[2] سالم صلال راهي الحسناوي ، الاستثمار والتمويل في الأسواق المالية ، مرجع سابق ، ص 42 ، 43

القروض المكفولة بضمان : يتطلب هذا النوع من القروض وجود ضمان يقدمه المقترض إلى البنك للحصول على القرض قبل حصوله على الائتمان ويمكن أن يتمثل هذا الضمان في رهن اصل من الأصول المؤسسة كأوراق القبض، الحسابات المدينة للعملاء، أوراق مالية .... و في حالة توقف العميل عن سداد دينه يحق للبنك الاستيلاء على الرهن .

2-2- مصادر التمويل طويل الأجل : وينقسم إلى ثلاث:

- الاسهم
- قروض مباشرة طويلة الاجل
- سندات

2-2-1-الأسهم و يمكن تصنيفها إلى: أسهم عادية، أسهم ممتازة

-الأسهم العادية :

هو مستند ملكية له قيمة اسمية ،و قيمة دفترية، وقيمة سوقية، وهي القيمة الاسمية المدونة على قسيمة السهم ويكون منصوص عليها في عقد التأسيس، و القيمة السوقية تتمثل في قيمة السهم في سوق رأس المال، و تختلف عن القيمة الدفترية بالزيادة أو النقصان، أما القيمة الدفترية تتمثل في قيمة حقوق الملكية. و نستثني الأسهم الممتازة مقسومة على عدد الأسهم العادية المسطر وتتمثل القيمة السوقية في القيمة المحاسبية في دفاتر الشركة ،و هي قيمة شراء هذا الأصل ناقص الاندثار المتراكم.[1]

[1] سالم صلال الحسناوي ، الاستثمار والتمويل في الأسواق المالية ،المرجع السابق ، ص71 .

الجدول رقم (1-2) : مزايا وعيوب التمويل بالسهم العادي

مزايا التمويل بالسهم العادي :	عيوب التمويل بالسهم العادي:
ينوع مصادر التمويل للمؤسسة، ليس له أجل محدد لتسديد، المؤسسة تلزم بدفع الأرباح فقط في حالة ما تحققت فعليا، كلما زادت حجم أموال السهم العادي ينخفض نسبة حجم الأموال من القروض ضمن الأموال الدائنة .	ارتفاع تكلفة أموال السهم العادي، شراء الأسهم العادية و الإقبال عليها لا يكون إلا إذا تعدت توقعات معدلاتها معدلات فوائد السهم الممتاز و معدلات فوائد السند، اتسع حجم أموال الأسهم العادية و تزايد عدد المساهمين جدد الذين يحق لهم المشاركة في مجلس الإدارة، يقلص من حرية الاستقلال القرار الإداري للمؤسسة .

المصدر : سالم صلال الحسناوي ، أساسيات الإدارة المالية ، المرجع السابق ، ص 73 ، 74.

-الأسهم الممتازة:

هي ورقة مالية لها قيمة اسمية وتوزيعات أرباح محددة كنسبة من قيمتها الاسمية، ولمالك السهم الممتاز حقوق و امتيازات تفوق مالك السهم العادي على أنه لا يتمتع بحق التصويت أو الترشح في مجلس الإدارة. وللسهم الممتاز قيمة اسمية وقيمة دفترية (محاسبية = حقوق الملكية الممتازة ÷ عدد الأسهم الممتازة)، و قيمة الإصدار التي قد تفوق القيمة الاسمية في حالة الحصول على علاوة الإصدار أوقد تقل عنها إذا ما تحملت المؤسسة خصم الإصدار.

تختلف الأسهم الممتازة عن الأسهم العادية من حيث ما يلي :

- لحامل السهم الممتاز الحق في استرجاع قيمة أسهمه عند التصفية و له الحق في التصويت، و كذا الحق في تحويل أسهمه إلى أسهم عادية، و له الأولوية على حامل السهم العادي في الحصول على لأرباح الموزعة.
- يمكن لإدارة المؤسسة شراء الأسهم الممتازة من أصحابها .
- عائد السهم الممتاز ثابت ولا يتأثر بالوضع المالي للمؤسسة.

مزايا و عيوب التمويل عن طريق السهم الممتاز، نبينها من خلال الجدول الموالي .

الجدول رقم (1-3) : مزايا وعيوب السهم الممتاز :

المزايا	العيوب
- حامل السهم الممتاز غالبا ما يعفى من حق التصويت في مجلس الإدارة ،وكذا حق المشاركة في الجانب الإداري . - ارتفاع قيمة أموال السهم الممتاز ضمن الأموال الخاصة يدعم قدرة المؤسسة على الاقتراض، لأنه يخفض نسبة الأموال المقترضة إلى الأموال الخاصة . - في حالة العجز المالي فالمؤسسة ليست ملزمة بدفع النسب المحددة من الربح و توقفها عن الدفع لا يسبب الإفلاس وهذا عكس السندات و القروض.	- تكلفة السهم الممتاز غالبا ما تفوق تكلفة الاقتراض. - حصص الأرباح لا تطرح من الوعاء الضريبي عكس فوائد القروض. - حامل السهم الممتازة يستطيع الحصول على مستحقات من الأرباح للسنوات التي لم يجري فيها التوزيع، و حتى قبل استفادة حاملي السهم العادي من التوزيعات.

المصدر : من إعداد الطالبتين .

2-2-2- القروض المباشرة طويلة الأجل:

يتم الحصول عليها مباشرة من البنوك أو المؤسسات المالية المختصة، وتتراوح مدتها من 10 إلى 15 سنة وحتى 20 سنة، أما قيمتها لا تتجاوز 70%من المصارف الاستثمارية.[1]

و يتم تحديد مبلغ القرض و سعر الفائدة و طريقة الدفع بالاتفاق مع المقرض في المواعيد المتفق عليها وتكون على شكل دفعات مختلفة حسب الاتفاق بيم الطرفين و يتحكم في شروط القرض المركز المالي و إمكانية الطرفين . وقد تكون الفائدة بنسبة ثابتة أو عائمة، وتحدد مقدار العمولة و مواعيد و طرق التسديد عند إبرام عقد منح القرض .[2]

[1] سالم صلال راهي الحسناوي ، الاستثمار و التمويل في الأسواق المالية ، المرجع السابق ، ص 46.
[2] دريد كامل آل شيب ، المرجع السابق ، ص 218 .

2-2-3- السندات :

هو صك قابل للتداول في سوق الأوراق المالية، تصدره مؤسسة أعمال، ويتعلق بقرض طويل الأجل (10 سنوات أو أكثر) و المقترض قد يكون دولة أو شركة مساهمة[1]، فيكون على شكل مستند مديونية طويل الأجل تصدره المؤسسات، يعطي لحامله الحق في الحصول على القيمة الاسمية للسند في تاريخ الاستحقاق، وحق الاستفادة من معدل الفائدة دوري، و للسند أرباح و خسائر رأسمالية .تتحدد القيمة السوقية لها حسب درجة المخاطرة التي يواجهها حامله و هذه الأخيرة تتـأثر بالظروف الاقتصادية و الوضعية المالية للمؤسسة وحتى مستوى أسعار الفائدة للسوق .[2]

الجدول رقم (1-4) : مزايا وعيوب السندات

مزاياه	عيوبه
- سهولة تحديد تكلفة التمويل بالسند . - تكلفة التمويل بالسند منخفضة بالمقارنة مع التمويل بالأسهم العادية أو الممتازة . - حامل السند لا يتدخل في المشاركة في الإدارة وهذه ميزة تقدم مرونة أكبر للمستثمرين .	- تكلفة السند ثابتة وواجبة الدفع و بالتالي ترفع من المخاطر المالية إذا ما وقعت المؤسسة في عجز مالي . - التمويل بالسند يحد من قدرة التوسع و الاقتراض لحماية أموال المساهمين لأن معظم التشريعات المالية تفرض نسب معين من إجمالي الأموال الخاصة و مالي الديون .

المصدر: سالم صلال الحسناوي ، أساسيات الإدارة المالية ، المرجع السابق ، ص 86 ، 87.

[1] سالم صلال راهي الحسناوي ، الاستثمار و التمويل في الأسواق المالية ، مرجع السابق ، ص 95-96

[2] سالم صلال الحسناوي ، أساسيات الإدارة المالية ، المرجع السابق ، ص 117 - 118 . .

ثانيا – مصادر التمويل البنكي :

-تنقسم إلى مصادر ذاتية و مصادر غير ذاتية :

1-المصادر الذاتية :

1-1 رأس المال :

عادة ما تضع القوانين على نسبة معينة من رأس المال المدفوع و بين ما يلتزم بيه البنك من ودائع و قد تتراوح نسبة رأس المال وما حكمه إلى الودائع بين عشرة إلى خمسة عشر بالمائة[1] .

1- 2 الاحتياطات:

فهي المبالغ التي تقتطعها البنوك من صافي الربح المعد للتوزيع، ويمكن أن تحدد بنص القانون أو بمقتضى النظام الأساسي للبنك، وتتراوح نسبة الاحتياطي الإجباري إلى عشرة بالمائة أو أكثر من الأرباح .

1-3 المخصصات :

يكون تحميلها على إجمالي الربح في نهاية العام لمقابلة أغراض معينة مثل الديون المشكوك في تحصيلها، هبوط أسعار الأوراق المالية، أسعار العملات الأجنبية والأحداث الطارئة لمواجهة احتمالات تقع و تضطرب معها الوفاء بما يستحق أن التزمت تجاه الغير ،مثلا التزامات تنشأ عن خطابات الاعتماد أو مصادر خطابات الضمان (الالتزامات العرضية) .[2]

1-4 الأرباح المدورة (الأرباح المحتجزة) :هي مقدار الأرباح الصافية (الربح الإجمالي مخصوم منه الضرائب و السميات الأخرى) و التي تقرر البنوك عدم توزيعها على المساهمين بل أو الشركاء، بل احتجازها و إعادة تدويرها و استثمارها في المشروع أو زيادة رأس المال بها .

[1] محمود حسين الوادي و آخرون ، النقود و المصارف ، الطبعة الأولى ، عمان الأردن ، دار المسيرة للنشر و التوزيع ، 2010 ، ص 161

[2] محمود حسين الوادي و آخرون ، المرجع السابق ، ص 161 .

2 – الموارد الخارجية (غير الذاتية) :

و تمثل التزامات البنك نحو الغير و هي ودائع العملاء على مختلف أشكالهم القانونية، وبنظر ة سريعة لميزانية البنك جانب المطلوبات تؤكد أهمية الودائع بالنسبة لكل موارد البنك، وتشمل ما يلي

2-1ودائع العملاء بأنواعها :

وتشمل إيداعات الأفراد و الهيئات و الشركات وتظهر عادة في بند الودائع . وهذه تمثل اهمم مصادر تمويل البنك التجاري .

2-2ايداعات البنوك الأخرى :

و تظهر تحت بند المستحق للبنوك آو اقتراض من البنوك و تمثل احد مصادر الهامة التي تعتمد عليها البنوك في تسيير عملياتها و تشمل الحسابات الجارية في الداخل و الخارج، وتنشأ الحسابات الجارية عادة لمقابلة المدفوعات المتبادلة بين عملاء البنوك في إطار العلاقات اليومية في حين تمثل الآجلة منها (الودائع)قروض حصل عليها البنك من بعض البنوك الأخرى[1] .

2- 3 – شهادات الإيداع :

هي وديعة لأجل، وهي منتج مالي تباع عادة من البنوك و مؤسسات التوفير و حتى الشركات الائتمانية، لها مدة محددة و ثابتة (من شهر أو ثلاثة أو ستة أشهر أو من سنة إلى خمسة سنوات)، وعادة ما يكون سعر الفائدة ثابتا، و يحتفظ البنك بشهادة الإيداع حتى وقت الاستحقاق

2- 4 -القروض :

تلجأ بعض البنوك التجارية للاقتراض لأسباب متعددة، فعندما تمر بأزمة سيولة لأي سبب فيكون الملجأ الأخير هو الاقتراض من البنك المركزي، أما إذا كان السبب هو توسيع دائرة الاستثمارات

[1] محمود حسين الوادي و آخرون ، المرجع السابق ، ص 162 .

عند توافر الفرص لذلك فإنها تقوم بإصدار سندات دين تكون الفائدة عليها اقل من العوائد التي ستجنيها جراء استثمار الأموال المتجمعة من بيع هذه السندات .[1]

المطلب الثالث : مخاطر التمويل وضمانات التمويل البنكي :

1-مخاطر التمويل: يمكن تقسيم مخاطر التمويل إلى مجموعتين :المخاطر العامة ومخاطر الأعمال.

1-1-المخاطر العامة: وتشمل المخاطر التي تتحكم فيها الظروف الاقتصادية والسياسية والتي لها تأثير على نظام السوق ككل، فأي كساد أو ازدهار اقتصادي أو اضطرابات أو أزمات سياسية لا بد وأن تؤثر في تذبذب أسعار المحفظة الاستثمارية .وتنقسم المخاطر العامة إلى[2] :

1-1-1- **المخاطر النظامية(مخاطر السوق :)**وهي المخاطر العامة التي تسري على أعمال الاستثمار في السوق، وتتعلق بالنشاط الاقتصادي وبالنظام المالي العام وتؤثر على كافة المستثمرين دون استثناء، وهذه المخاطر لا يمكن تجنبها بالكامل مهما ا زدت درجة تنويع الاستثمار.

1-1-2- **المخاطر السياسية** :وهي المخاطر التي ترتبط بالحروب و النزاعات الداخلية والتأميم والمصادرة والتصفية وغيرها، ومنها أيضا المضايقات المتلاحقة كالمضايقات من مصلحة الضرائب ومن مفتشي التموين والرخص والأسعار، وكلها أمور تسبب الخوف وربما تحجم من الأعمال وتهرب الأموال إلى الخارج.

1-1-3-**المخاطر القانونية:** تتحكم بهذا النوع من المخاطر النظام الأساسي والتشريعات والأوامر الرقابية التي تنظم بموجبها الالتزامات بالعقود والصفقات، و تحدث بسبب مخالفة الالتزام بالضوابط

[1] محمود حسين الوادي و آخرون ، المرجع السابق ، ص 162

[2] حسين شحاتة، تأمين مخاطر رجال الأعمال، دار الكلمة ،ط1 ،مصر :، 2000ن ، ص 82

والقوانين، أو بسبب التعديلات المستمرة في القوانين التي تحكم معاملات المؤسسة(سياسات التسعير، أسعار الخدمات، التعديلات في قوانين الضرائب والرسوم)...

1-1-4-**المخاطر الاقتصادية** :ترتبط هذه المخاطر بالظروف الاقتصادية للدولة، فالأداء الجيد حيث تتوفر الإمكانات الفنية والتكنولوجية والإنتاج الكبير الذي يؤدي إلى ارتفاع الجودة وخفض التكلفة وهذه الظروف تتيح للمشروع أو الدولة(الضامن)الوفاء بالالتزامات وبالتالي تخفيض خطر عدم تسديد القروض وما يترتب عليه من فوائد .

1-2-مخاطر الأعمال :وتتمثل هذه المخاطر فيم يلي:

1-2-1- **مخاطر سعر الفائدة** :وهي المخاطر تتعلق بالتغيرات المحتملة لأسعار الفائدة وقدرة البنك على تقييم أوضاعه في الوقت المناسب، فارتفاع أو انخفاض سعر الفائدة له تأثير معاكس على أسعار الأوراق المالية و الاستثمارية الأخرى، وتختلف درجة تأثير ارتفاع أو انخفاض سعر الفائدة من أداة استثمارية لأخرى حسب طبيعتها وتاريخ استحقاقها فيلعب معدل الفائدة دورا جوهريا في التمويل من جانبين الاول ان معدل الفائدة يلعب دورا اساسيا في القرارات المالية واتخاذ القرار الاستثماري ، وكذا اختيار الاداة الاستثمارية ، والجانب الثاني هو تحديد هيكل رأس المال و كلفته اذ ان سعر الفائدة يمثل سعر المال او ثمن تأجيل الاستهلاك [1].

1-2-2- **مخاطر انخفاض القوة الشرائية** :وتعني احتمال انخفاض القيمة الحقيقية لعوائد الاستثمار نتيجة ارتفاع أسعار التضخم، وبالتالي انخفاض المعدل الحقيقي للعائد على الاستثمار عن المعدل الاسمي.

1-2-3- مخاطر السوق :تبقى المخاطر المرتبطة بالسوق منصبة على المبيعات والتصدير، فالأسعار في هذه الأسواق دائما في صعود وهبوط ولا تستقر عند مستوى محدد، وهذا التذبذب في الأسعار يحمل في طياته مخاطر محددة ترتبط بعدم التأكد من مستوى الأسعار مستقبلا.

[1] دريد كامل آل شيب ، المرجع السابق ، ص ص 160،161 .

1-2-4-**المخاطر الصناعية** :ويقصد بها تلك المخاطر التي تتعلق بصناعة معينة والناتجة عن ظروف خاصة بهذه الصناعة، مثل عدم توفر الموارد الخام اللازمة لضمان استمرارية نشاط المشروع، أو ظهور اختراعات جديدة تؤدي إلى الحد من الطلب على المنتجات القديمة.

2- ضمانات التمويل البنكي :

تعريف ضمان التمويل البنكي :

هو التحقيق المادي لوعد بالتسديد من طرف المدين للدائن او طرف ثالث على شكل التزام يعود عليه بالربح حسب إجراءات مختلفة، إما بالتفصيل حتى السلع او رهن ثالث ، و البيانات يملكها الملتزم بالعقد، و تتمثل في مجموعة الوسائل القانونية التي تهدف الى ضمان الوفاء بالدين الى الدائنين عندما يمتنع المدينون او يعجزن عن سداد الدين [1] .

أنواع الضمانات البنكية : و تنقسم الى ضمانات حقيقية و ضمانات شخصية .

2-1-الضمانات الحقيقية :

يتم فيه تقديم أصول على شكل عقارات او منقولات من سلع او تجهيزات اوعقارات اوغيرها ، من اجل ضمان حالة عدم تسديد المدين لديونه ، في الآجال المحددة ، مقابل القرض الممنوح حيث تمنح هذه الصول على سبيل الرهن و ليس على سبيل نقل الملكية بحيث يكون رهن حيازي وليس رهم اسمي .

2-2-الضمانات الشخصية : يكون بتدخل طرف آخر خلاف المقترض، ويتعهد بسداد القرض (رأس المال المقترض ، الفوائد المترتبة و كذلك تكلفة القرض) ينوب عليه ، في حالة عجز المدين عن الدفع ، يمكن للبنك الرجوع على الفرد الضامن بسداد الدين .[2]

و تنقسم الضمانات الشخصية الي نوعي هما :

[1] حروش عبد الكريم ، فصيلي أمحمد أرزوق ، الضمانات البنكية واشكالية استرجاع القروض –دراسة حالة قرض التحدي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية – بأدرار- رسالة ماستر ، تخصص اقتصاد نقدي و بنكي ، كلية العلوم الاقتصادية أدرار، 2020-2021، ص13.

[2] نوغي غادة ، ضمانات القروض البنكية،رسالة ماستر أكاديمي ،تخصص قانون أعمال ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016-2017 ، ص32.

2-2-1-الكفالة : هو التزام شخص معين بسداد التزامات المدين اتجاه البنك ، اذا لم يقدر على الوفاء بالتزامه عند تاريخ الاستحقاق. وقد عرفها اللمشرع الجزائري، حسب المادة 644 من ق م ج بأنها "عقديكلف بمقتضاه شخص إلتزم بأن يتعهد للدائن بأن يفي يهذا الالتزام اذا لم يفي به الندين نفسه." ومن خلال اللتعريف نستنتج ان الكفالة قيا التزام بين شخصين دائن، وكفيل بان يلتزم هذا الاخير بوفاء الالتزام اذا لم يفي به المدين بان يتم العقد الكفالة بين الكفيل و المدين لا يوجب للمدين يكون ضمن العقد .

2-2-2-الضمان الاحتياطي : يعرفه البعض على أنه التزام مكتوب من طرف شخص معين، يتبعها بموجبه على تسديد مبلغ ورقة تجارية أو جزء منه في حالة عدم قدرة أحد الموقعين عليها على التسديد فهي بـذلك تشبـه الكفالة لكنه متعلق فقط بـضمـان تسديد لورقة تجـارية أي يخص الأوراق التجارية فقط[1].

المبحث الثالث : المشاريع الاستثمارية الفلاحية

المطلب الأول: تعريف المشاريع ومراحلها وأنواعها

المشروع: تعدد تعريفات المشروع يدل على تباين الآراء والاتجاهات بالتعاطي مع مفهوم المشاريع.

فجمعية إدارة المشاريع البريطانية تعرف المشروع بأنه مجموعة من الأنشطة المترابطة غير الروتينية لها بدايات ونهايات محددة، وتنفذ بواسطة أشخاص أو منظمات لتحقيق الأهداف محددة وفق تكملة وزمن وجودة مسبق تحديدها أيضا.[2]

ويعرف المشروع بأنه سعي مؤقت لإيجاد منتج أو خدمة أو نتيجة فريدة .

[1] حروش عبد الكريم ، فصيلي أمحمد أرزوق ،المرجع السابق، ص 17.
[2] ناصر بن إبراهيم بن سعد المحيميد ،إدارة المشاريع الاحترافية ،الطبعة2 ،الرياض ،دار النشر فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية ، 2018،ص12

1-تعريف المشروع الاستثماري:

وردت عدة تعريفات للمشاريع الاستثمارية نذكر منها ما يلي :

المشروع الاستثماري: هو فكرة محددة لاستخدام بعض الموارد الاقتصادية بطريقة معينة ولفترة معينة للوصول إلى هدف معين أو عدة أهداف على أن تزيد إيرادات مشروع على التكاليف (نفقات) إنشائه وتشغيله.[1]

المشروع الاستثماري:هو فكرة مقترحة تؤدي إلى اتخاذ قرار استثماري بإنشاء كيان مستقل ذو شخصية معنوية يديره منظم أو أكثر، يقوم بدمج ومزج عناصر الإنتاج المتاحة بنسب معينة وبأسلوب معين من اجل القيام بعملية إنتاج سلع جديدة أو القيام بزيادة خطوط الإنتاج السلع يتم إنتاجها حاليا .[2]

ويعرف أيضا بأنه يدل على مجموعة من الأنشطة التي تهدف إلى خلق قيمة مضافة مستقبلا بالاعتماد على أصول مادية ومعنوية . وبالتالي فهو يرتبط بمفهوم التخطيط بوجه عام أو مفهوم التنبؤ في مجال إدارة الأعمال . ومن ناحية أخرى قد يتعلق المشروع الاستثماري بالإنشاء أو اقتناء لأصول جديدة كليا، كانجاز مصنع أو اقتناء تجهيزات مثلا أو يتعلق بالتوسع ،أي توسعة هيكل قائم ،كما يتعلق بالتجديد والتطوير،كتطوير منتج أو أسلوب إنتاج وهذا يعني أن المشروع الاستثماري يتعلق بتحسين وضعية حالية ،والتي تعد مرجعية في عملية التقييم أي أن الحكم على المشروع باعتباره غاية يرجى بلوغها لا يمكن أن يتم بصورة معزولة عن هذه المرجعية .

2-مراحل تمويل المشاريع الاستثمارية:

تمر عملية تمويل الاستثمار بثلاث مراحل أساسية وهي :[3]

مرحلة ما قبل المشروع الاستثماري، مرحلة الاستثمار، مرحلة الاستغلال .

[1] سعيد نعيمة ،بوشنافة أحمد ،دراسة وتقييم جدوى المشاريع الاستثمارية العمومية ،مجلة البشائر الاقتصادية ،المجلد 03 العدد 02، الجزائر ،جوان 2017 ،ص114

[2] خديجة مراحي ،واقع التمويل البنوك التجارية للمشاريع الاستثمارية الفلاحية ،مذكرة ماستر أكاديمي ،جامعة أم بواقي 2017 ص20

[3] فتحي خن ،أهمية الجدوى المالية في تمويل المشاريع الاستثمارية ،رسالة الماستر،الجزائر ،كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة بسكرة ،2013،ص 19

وكل مرحلة من هذه المراحل، تستدعي موارد مالية معينة لتجسيد وتحقق المشروع الاستثماري، ولكل مرحلة من هذه المراحل مراحل جزئية نوردها فيما يلي :

2-1-مرحلة ما قبل المشروع الاستثماري :

تعتبر هذه المرحلة من أهم المراحل لدورة حياة المشروع الاستثماري نظرا لأهمية النتائج التي تنجم عنها.

نتعرف خلال هذه المرحلة على مختلف مميزات المشروع (تأثير المشروع على اقتصاد الوطني)، القيمة الإجمالية للمشروع بالعملة المحلية و العملة الصعبة .....

وتمر هذه المرحلة بمجموعة من المراحل الجزئية والتي نذكرها فيما يلي :

-**مرحلة التحضير** : تبدأ هذه المرحلة بالتعرف على أفكار المستثمر المتضمنة في مشروعه، والتي تترجم وتعكس احتياجات و وفرة الموارد الطبيعية، كما يمكن أن تصدر هذه أفكار من النتائج المحصل عليها في مخبر البحث،حيث تتضح أهمية استخدام الموارد البشرية، والمالية، والطبيعية، وذلك بعدما تتحدد فكرة المشروع وتظهر جلية للفرز الأولي .

-**التعرف على أفكار المشروع** :الغرض منها هو البحث وفرز فرص الاستثمار، أو البحث عن الأفكار ذات الأولوية اللازمة لتنمية المشروع.

-**دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروع** :بعد تحديد أفكار المشروع الاستثماري يجب اللجوء إلى دراسة أولية من اجل تحليل شرعية الفكرة ومصداقيتها وتقرير إذا كان من الأفضل التقدم في الانجاز .

-**دراسة فعالية** :الهدف من هذه الدراسة هو مقارنة ودراسة العوامل وتفصيل المتغيرات المنتقاة في دراسة ما قبل الفعالية، باستعمال كل المعلومات التقنية، الاقتصادية، والمالية والتنظيمية الضرورية في القرار النهائي.

-**مرحلة التقييم** : تتضمن هذه المرحلة على الخصوص حصر للمعلومات والبيانات بإقرار قابلية المشروع للانجاز حسب الاهتمامات التالية :

-الاهتمامات المالية الخاصة بأهداف المؤسسة .

-الاهتمامات الاقتصادية الخاصة بتقييم مزايا كلفة المشروع من الأهداف الوطنية.

وتتضمن هذه المرحلة جمع المعلومات وإعداد البيانات والتحاليل الخاصة بالعناصر الأساسية التي يبنى عليها المشروع الاستثماري وهي:

- حصر الأهداف الداعية لإنشاء المشروع .
- حصر الأهداف المعنية بحياة المشروع من المنتجين والمستهلكين.

كما تتضمن تحليل لعلاقة السوق بالمجتمع والمتمثل في :

-تقييم الطلب الحالي والمستقبلي على منتجات المشروع، في الداخل والخارج، وذلك بحصر المعلومات على النوعيات الموجودة من المواد المستعملة، وكيفية استعمالها والأسعار و الكميات المنتجة والطلب المنتظر.

كما تتضمن دراسة تقنية للمشروع وتحتوي على ما يلي :

-موقع المشروع بتحديد الظروف الطبيعية .

-تكنولوجيا الإنتاج المتضمنة في مجمل لتجهيزات الرامية للحصول على الطاقة المنتجة .

كما تتضمن هذه المرحلة التقييم المالي للمشروع، وهي تتم بإعداد البيانات الخاصة بالإيرادات والنفقات و التمويل وقياس ربحية المشروع بالمعايير المختارة، والتي تتناسب مع دالة المنفعة للمستثمرين .

والتقييم الاقتصادي للمشروع، وهو يهتم بمدى نوعية تأثير المشروع على أهداف الدولة بعيدة المدى والمتوسطة.

2-2_ مرحلة الاستثمار :في هذه المرحلة يتم تجسيد دراسات المشروع المتعلقة بانجازه المادي، التي تسبق بداية استغلاله وتبدأ هذه المرحلة بانجاز قرار الاستثمار في المشروع، وهي هذه المرحلة يمكن تمييز بين مرحلتين :

_مرحلة التخطيط : وهي المرحلة أولية، ممتدة على طول مرحلة الاستثمار، وله أهمية بالغة خاصة عند بلوغ الاستثمار مستوى متقدم من الانجاز .

إن عملية تنفيذ المشروع، هي المرحلة التي تشمل على عدد كبير من المتدخلين و المتعاملين ذوي إشكاليات مختلفة تهدف إلى تحقيق نفس العمل.

ونتيجة هذا التخطيط، هو الانجاز في الوقت المحدد وحسب التكلفة والتطابق الكامل مع مقاييس الأداء والجودة .

-**مرحلة المفاوضات** :التفاوض وإمضاء العقود يعرفنا بالالتزامات المتعلقة بالتحول المشروع واكتساب التكنولوجيا ونوعية المواد الأولية و التجهيزات .

-**مرحلة الإنجاز** :تعتبر آخر خطوة لمرحلة الاستثمار وتتضمن كل الخطوات التي تؤدي إلى التجسيد الفعلي المادي للمشروع .

وتتطلب هذه المرحلة عملا متناسقا ومتزامنا بين مختلف النشاطات التي تسمح بالتنفيذ الفعلي والانطلاق في الأعمال .

2-3-مرحلة الاستغلال :وتتضمن هذه المرحلة ثلاث مراحل هي :انطلاق الأعمال، الاستغلال، لصيانة .

وفيها تتجسد المراحل السابقة، وفيها كذلك عملية تنفيذ الشرط الأساسي لنجاح المشروع، وفيها تظهر المشاكل المنتظرة والمتوقعة من سوء دراسة المشروع، والتي نذكر منها ما يلي:

- **مشاكل تحويلية** :أي أن التقصير في نفقات الدراسة يمكن أن ينجز عنه عدة صعوبات في الحصول على القروض وصعوبة تقييم المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها المشروع منها تسديد الأموال المطلوب اقتراضها .
- **مشاكل طبيعية** :وتتمثل في المشاكل التالية :مشاكل تقنية، مشاكل البيع والتوزيع، ومشاكل زيادة التكاليف، ومشاكل الأسعار والمنافسة .

وخلاصة ما سبق، أن المراحل التي يقطعها المشروع الاستثماري تتطلب التمويل اللازم والكافي حتى تسير عملية التمويلية هذه المراحل، ولا تتخلى عن المشروع الاستثماري في مرحلة من مراحله .

3-أنواع المشاريع الاستثمارية :

يمكن تقسيم المشروعات من زوايا مختلفة :

3-1-**المشاريع الاستثمارية حسب الملكية** : يعتبر الهدف المراد تحقيقه من المشروع هو النقطة المحورية التي تحدد نقطة الانطلاق، في تحليل دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروع، ومن هذا المنطق يمكن تقسيم المشروعات الاستثمارية إلى ثلاثة لأقسام هي[1] :

-**المشاريع الاستثمارية الخاصة** :المشروعات الاستثمارية الخاصة هي المشروعات التي يمتلكها القطاع الخاص وبالتالي تعود الخسارة أو الربح على مالكيها، ومن هنا فان النظرية الاقتصادية تفترض أن تحقيق أقصى ربح يعتبر من أهداف الرئيسية لأي مشروع، والربح الذي يسعى إليه المشروع هو الفرق بين حصيلة المبيعات وتكاليف الإنتاج، ولكن على الرغم من أن تحقيق الربح يعتبر ضروري لاستمرار المشروع ونموه، إلا انه لا يعتبر الهدف الوحيد، فبجانب هذا الهدف هناك أهداف أخرى كثيرة موضع الاهتمام ومن أهمها تحقيق أقصى ربح من المبيعات، احتفاظ بالسمعة حسنة ،كسب أسواق خارجية .....

[1] فتحي خن ،أهمية دراسة الجدوى المالية في تمويل المشاريع الاستثمارية ، رسالة الماستر، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة بسكرة 2013 ص12

-**المشاريع الاستثمارية العامة** :المشروعات الاستثمارية العامة هي المشروعات التي تعود ملكيتها إلى الدولة وبالتالي يعود النفع منها على جميع أفراد المجتمع إذا نتج عنها نفع، ويتحمل جميع أفراد المجتمع الخسارة إذا تسببت هذه المشاريع العامة بالخسارة .

من هنا الهدف المسيطر في المشروعات العامة هو تحقيق الأهداف العامة لاقتصاد الوطني، وتعظيم المنفعة العامة، لذلك فان المعيار الاقتصادي أو منفعة العامة هي التي تحدد جدوى المشروع من عدمه، سواء تحقق الربح من قام هذا المشروع أو لم يتحقق، فالمنفعة العامة قد تكون في بيع سلعة أو تقديم خدمة بسعر تكلفتها أو اقل ولكن يجب أن لا يفهم من ذلك أن المشروعات العامة لا تهتم إطلاقا بالربح، بل يجب أن لا يتم ذلك على حساب تحقيق الأهداف التي أنشئ المشروع العام من اجلها، وأيضا المنفعة العامة للمشروعات العامة هي إنتاج الخدمات الأساسية والبنية التحتية مثل النقل .

-**المشاريع الاستثمارية المشتركة**_: وتعود ملكية هذه المشروعات إلى القطاع العام (الدولة) والقطاع الخاص (الأفراد)، فأحيانا كثيرة تكون الاستثمارات المطلوبة كبيرة الحجم،_[1] فتقوم الدولة بتوفير حصة من جانبها لتشجيع القطاع الخاص للدخول في مثل هذه المشروعات، مثل مشروعات إقامة خطوط السكك الحديدية، أو استغلال واستصلاح الأراضي الزراعية، وغير دلك من المشروعات التي تتطلب مخاطرة كبيرة وأموالا واستثمارات كبيرة ولا شك إن معايير الربحية مناسبة في مثل هذه المشروعات، وإلا فان القطاع الخاص لن يجد حافزا للدخول في مثل هذه المشروعات .

3-2المشاريع الاستثمارية حسب نوع الاستثمار المقترح : وتنقسم إلى :

- مشروعات جديدة بالنسبة للمستثمر .

[1] سعيد نعيمة ،بوشنافة أحمد ،دراسة وتقييم جدوى المشاريع الاستثمارية العمومية ،مجلة البشائر الاقتصادية ،المجلد 03 العدد 02، الجزائر ،جوان2017 ص 115

- مشروعات الإحلالية : للحفاظ على مستوى النشاط باستبدال أصول القديمة بأصول جديدة، و بهدف خفض التكلفة من خلال استبدال أصول المتقدمة تكنولوجيا بأخرى أحدث وأكثر تطورا .
- مشروعات التوسع : قد يكون التوسع من خلال إنتاج منتجات جديدة أو من خلال خدمة مناطق أو أسواق جديدة أو إنشاء خطوط إنتاج جديدة .

3-3المشروعات الاستثمارية حسب حجمها :يمكن تقسيم المشروعات بحسب حجمها إلى قسمين هما :

- **المشروعات صغيرة الحجم** : وتتميز بما يلي :

-تعتمد على تكنولوجيا بسيطة .

-تعطي إنتاج في فترة قصيرة نسبيا .

-تحتاج لرأس المال صغير، لذلك فان طريقة التمويل بسيطة وبالتالي فمن الممكن أن تمول من صاحب المشروع.

-لا تحتاج إلى مستويات عالية من الخبرة .

-يمكن أن تتواجد في مناطق متعددة .

-**مشروعات كبيرة الحجم** : وتتميز بما يلي :

-تعتمد على تكنولوجيا معقدة .

-تعطي إنتاج بعد فترة طويلة نسبيا.

-تحتاج لرأس مال كبير لذلك فان طريقة تمويل أكثر تعقيدا .

-تحتاج لمستويات عالية من الخبرة إدارية .

-تحتاج إلى تمركز في مناطق محددة، مثل المناطق الصناعية في المدن الصناعية .

-في حال فشل هذه المشروعات فان مخاطرها كبيرة نسبيا .

3-4المشاريع الاستثمارية حسب الشكل القانوني : وهي كما يلي :

مشروعات فردية يمتلكها شخص واحد، وغالبا ما يقوم بإدارتها وهو يتحمل نتيجة تصرفاته في الإدارة .

مشروعات جماعية تأخذ شكل شركة مثل :شركات التضامن وشركات التوصية البسيطة .

شركات الأموال مثل: شركات المساهمة والشركات ذات المسؤولية المحدودة .

المطلب الثاني : مفهوم المشاريع الفلاحية وطرق تمويلها :

1 مفهوم تمويل المشاريع الفلاحيه :

إن مصطلح التمويل الفلاحي (الزراعي) يعني توفير استخدام الأموال اللازمة وتحسين مداخل للفلاحين ورفع مستوى معيشتهم ،وهو الأسلوب أو كيفية التي يمكن بها الحصول على رأس المال واستخدامه في المجال لفلاحي، إضافة إلى السبل الكفيلة لتحقيق أفضل توظيف لرأس المال المستخدم وغالبا ما يكون على هيئة مواد معينة كالأسمدة والأعلاف وغيرها .[1]

وفي أدبيات الإقراض لفلاحي (االزراعي) تستعمل ألفاظ "التمويل الفلاحي" ،"الإقراض الفلاحي" ،"الائتمان الفلاحي " ،"التسليف الفلاحي "،كألفاظ مترادفة لمفهوم واحد .

ويعرف على انه الكيفية التي بواسطتها يمكن الحصول على رأس المال واستخدامه في القطاع الفلاحي، أي انه يبحث في الطرق والوسائل التي يمكن بواسطتها جمع رأس المال الذي تحتاجه هذه العمليات الفلاحية، وبأفضل طرق لاستعمال رأس المال في الإنتاج والتسويق الفلاحي .[2]

وكتعريف شامل للتمويل الفلاحي فانه يمكننا حوصلته على انه :

[1] اليابس عقال ،تمويل المؤسسات المصغرة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ،رسالة ماجستير ،جامعة محمد خيضر ،بسكرة ،2008-2009،ص37

[2] فضيلة بوطورة ومريم زغلامي ،آلية تمويل القطاع لفلاحي والمحلي وعوامل تطوره في الجزائر ،دراسة حالة ولاية تبسة ،مجلة البديل الاقتصادي ،المجلد 4 ، العدد 01 ،جامعة العربي التبسي تبسة ، 2017، ص53

عملية منح القروض والتي تكون في غالبيتها قصيرة أو متوسطة الأجل، وقليل منها مخصص للأجل الطويل، والتي يكون الهدف منها هو تمويل المحصول والإنتاج لفلاحي وكذلك الزراعة الجارية لتنعكس ثمارها على مدخول الفلاحين وتحسين مستوى معيشتهم.

2 –طرق وإجراءات تمويل الاستثمار الفلاحي :

فيما يتعلق بتمويل الاستثمارات الفلاحيه كان الديوان يقرر في مستواه احتياجات الفلاحية من معدات والآلات والمواشي، دون الرجوع إلى المسيرين المباشرين لمعرفة احتياجات الفعلية للمزارع، ويتحصل على موارد التمويل عن طريق حسم السندات المتوقعة من طرفه والمكفولة من وزارة الفلاحة لأمر البنك المركزي. وهنا نلاحظ أن "الأصل أن يجري تمويل الاستثمار من موارد حقيقية، أي من الادخار وليس هناك سبيل أمام الدولة لتمويل دون الوقوع في أساليب تضخمية ". ولكن الدولة في هذه المرحلة لجأت إلى التمويل بالاقتراض من البنك المركزي وبشكل منظم، ورغم ذلك فان ضخامة الأعباء بالنسبة للموارد ،بالإضافة إلى عدم تكييف شبكة هياكل الصندوق المركزي للشركات الفلاحية مع التوزيع الجغرافي للمزارع المسيرة ذاتيا، وقلة الإطارات المالية بها، جر مشاكل جديدة للديوان، الذي وجد نفسه في حالة انقطاع التمويل عنه وأصبح عاجزا عن مواجهة الاحتياجات المالية للمزارع، خاصة وان البنك المركزي كان يقتطع مباشرة من حساب الديوان متحصلات بيع المنتجات الفلاحية لتسديد مبالغ القرض .

2–1طرق وإجراءات تمويل استغلال :

لقد انتهجت الحكومة سياسة التمويل العصري غلى غرار السياسات السالفة، وكذلك بتحرير المبادرات للوحدات الإنتاجية ومشاركتهم في رسم سياسات مزارعهم واتخاذ القرارات التنفيذية التي تتماشى والسياسة العامة وكانت تهدف إلى :

- منح الاستقلالية التامة لمسيري الوحدات الإنتاجية ومديري المصالح الفلاحية في وضع برامج تنمية محكمة ومخططة.

- إدخال الحوار المباشر بين المسيرين للوحدات الإنتاجية و مسؤولي الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي وبنك الفلاحة والتنمية الريفية وباقي الهيئات، وعليه ظهرت طرق جديدة لتمويل الاستغلال هي :
  - تمويل حملات البذور .الأشجار ....
  - تمويل السلفات على العوائد .

2- 2 طرق وإجراءات التمويل في القطاع الاشتراكي :

-**طرق وإجراءات التمويل بالمساهمات المؤقتة** :القروض المؤقتة قروض واجبة التسديد، وقد مر تمويل الاستثمار بهذا النوع من القروض بمرحلتين :[1]

المرحلة الأولى :تميزت بمركزية شديدة في توزيع القروض .

المرحلة الثانية :تميزت بالتوجه نحو اللامركزية .

وفي كلتا الحالتين تقوم وزارة التخطيط مع وزارة الفلاحة بتحديد الغلاف المالي للقروض موزع حسب الولايات وحسب مجالات الاستثمار، يحول إلى اللجنة المركزية للقرض على مستوى البنك، حيث تبدأ سلسلة من الإجراءات التي تمارسها لتأثير على فعالية سياسة التمويل قبل إصدار قرار التمويل .

[1] احمد نافع دبار ، مرجع سابق ،ص49

- **مرحلة المركزية الشديدة:** امتدت إلى غاية 1973، وفيها كان طلب القرض يمر بالمراحل والمستويات .
- الإدارية التالية :

الشكل رقم(1-1) :المراحل التي يمر بها طلب تمويل الاستثمار في القطاع الاشتراكي:

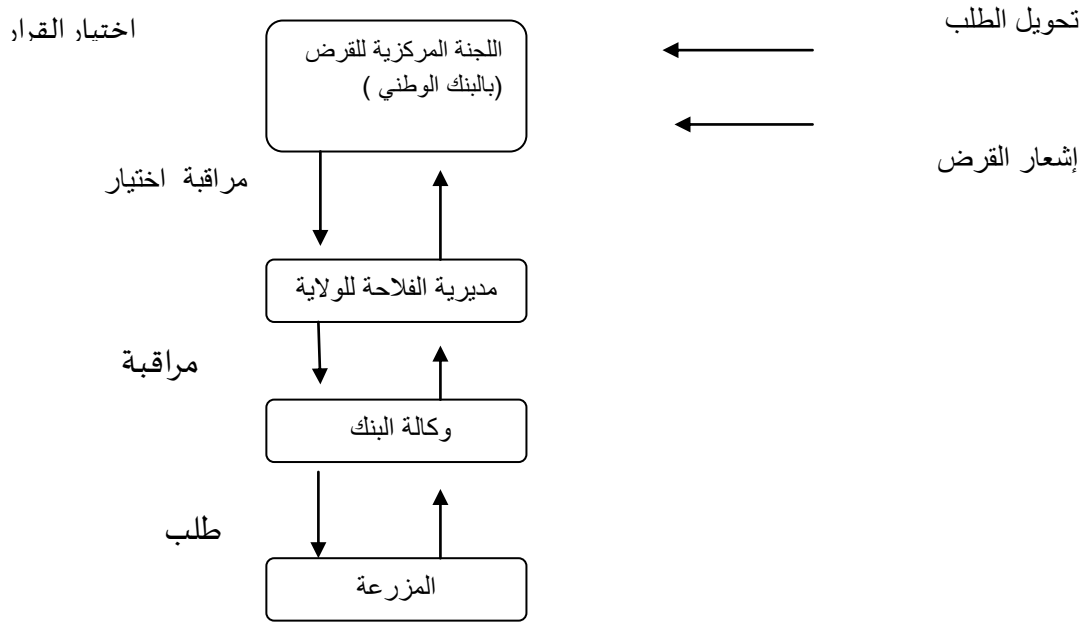

المصدر: احمد نافع دبار آليات تمويل المشاريع لفلاحيه من طرف البنوك التجارية رسالة شهادة ماستر 2020ص49

يتضح من الشكل خضوع طلب التمويل إلى أكثر من اختيار تصفية ومراقبة فتعدد المستويات الإدارية التي يمر بها الطلب، مما يؤدي إلى إطالة مدة الانتظار التي تنعكس في صورة نقص التمويل، لان إشعار المزرعة يؤخر القرض مما لا يسمح لها باستعمال مبلغه كليا أو جزئيا خلال نفس السنة، فتضطر إلى القيام بنفس السلسلة من الإجراءات لنفس الطلب في العام الموالي لان القروض التي لا تستخدم في عامها تعاد إلزاما إلى الخزينة العامة .

- **مرحلة اللامركزية :**هدفت إلى تحسين الفعالية في توزيع واستعمال القروض من خلال التعديلات التي أدخلتها على الإجراءات السابقة والتي تمثلت في :
- إنشاء لجنة للقرض على مستوى الولاية أسندت لها مهمة دراسة طلبات المزارع واتخاذ قرارات منح القروض قبل تحويلها إلى اللجنة المركزية للقرض لمراقبتها .

- وجوب إعداد وصياغة الطلب من طرف مسيري المزارع أنفسهم بمساعدة ممثلي البنك ومديرية الفلاحة للولاية، حتى لا تواجه لجنة القرض للولاية اختلافا في تقدير احتياجات المزارع.
- تحويل المزرعة حق مواصلة استعمال القروض غير المستهلكة في سنة ما خلال السنوات التالية بشكل تلقائي، وقد دخل هذا الإجراء حيز التطبيق ابتدءا من سنة 1974.

2- 3 طرق وإجراءات التمويل بالمساهمات النهائية: المساهمات النهائية قروض لا أمل في استردادها، وهذا النوع من التمويل يخص العمليات التي لا تهدف إلى تطور الفلاحة، والتي لا تسمح ميزانيات المزارع بتحملها، نظرا لضخامة تكاليفها من جهة وتعذر توزيعها من جهة أخرى، فتتكفل بها الدولة ويتم تمويلها بالمساهمات النهائية لميزانية الدولة وفق الإجراءات التالية :

تقوم وزارة الفلاحة بتسجيل عدد من العمليات لإدراجها في مخطط التنمية ترسلها إلى وزارة التخطيط التي تقوم بدراستها، وانتقاء أفضل الاستثمارات تبعا لأهداف التنمية والإمكانيات المالية التي تقدمها وزارة المالية سنويا لتمويل العمليات المدرجة ضمن ميزانية التجهيز، ويتطلب استعمال هذا النوع من الاعتمادات المالية تدخل ثلاث أطراف :

- **الإذن بالصرف** :مدير الفلاحة للولاية غالبا هو الذي تعود له صلاحية إعطاء الإذن لانطلاق أشغال المشروع أين يقوم بتحرير وثيقة إدارية تبين شروط التي التزمت بها الإدارة و المؤسسة أو الجهة التي تعهدت بانجاز المشروع، ووثيقة محاسبية يذكر فيها طبيعة وهدف ومبلغ العملية، ترسل إلى المراقب المالي للحصول على التأشيرة التي على أساسها يأذن محاسب الخزينة بصرف المبلغ .

-**المراقب المالي لوزارة المالية** :دوره يتأكد من وجود ترخيص بالبرنامج الاستثماري وكفاية اعتمادات الدفع لتغطية تكاليف انجاز البرامج قبل إعطاء الموافقة بالصرف .

-**محاسبة الخزينة** :يوجد على مستوى الولاية وهو المتكلف باستلام وتسيير اعتمادات الدفع المحولة إليه من الخزينة العامة للدولة، والخاصة بتجهيز الوحدات الموجودة في نطاق الولاية .

2-4طرق وإجراءات التمويل في القطاع الخاص :

-قبل إصلاح 1978:ظل منح القروض التمويل للاستثمار والتجهيز إلى غاية هذا التاريخ خاضعا لشروط وإجراءات ظهرت عام 1966، هناك شروط إضافية نخص التمويل الاستثمار وتستدعي بغض الملاحظات منها:

- حيازة ارض فلاحيه لا تقل مساحتها عن 50هكتار للاستفادة بقرض لشراء جرار .
- استشارة وموافقة تقني زراعي للاستفادة بقروض لغرس الأشجار المثمرة
- تقديم كشف بالتكاليف التقديرية مصادق عليه من مصالح الري للاستفادة بقروض حفر الآبار .

أما المراحل التي يمر بها طلب القرض صعودا وهبوطا قبل صدور التمويل وإشعار الفلاح له، فيوضحها الشكل التالي :

الشكل رقم (1-2):المراحل التي يمر بها طلب تمويل الاستثمار بالقطاع الخاص

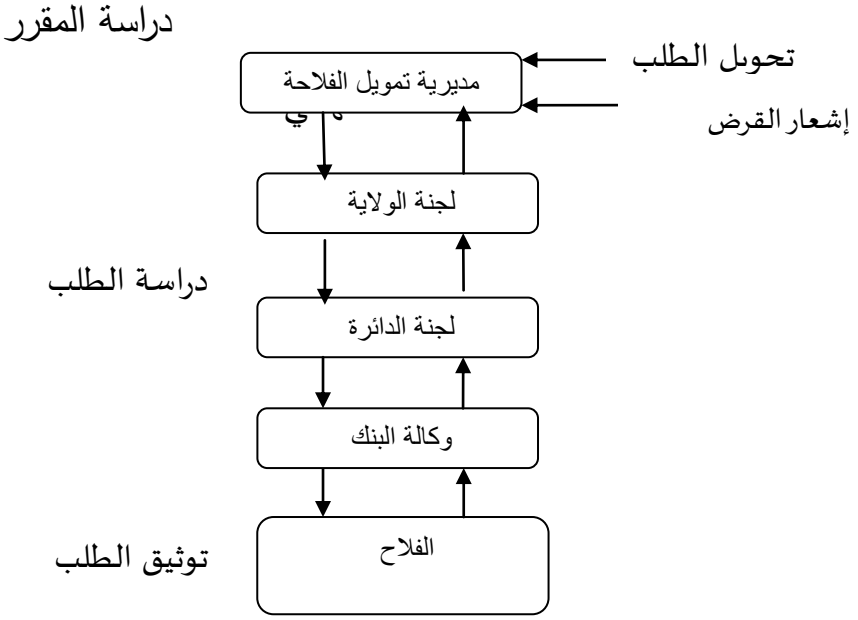

المصدر : احمد نافع دبار ،مرجع سابق ص51

- بعد إصلاح 1978: على غرار تمويل الاستغلال، تم التأكد بالنسبة لتمويل الاستثمار على ضرورة تبسيط الإجراءات بما يتيح للفلاحين سهولة الوصول إلى القرض، مع التركيز على توجيه الموارد المالية التي توجهها من فعالية القروض في رفع كفاءة الاستثمار استنادا إلى :

- ضرورة توجيه القروض ما أمكن نحو الفلاحين الأكثر حرمانا وجعلهم يحضون بالاهتمام .
- ضرورة دراسة وإعداد أجال الاستحقاق بحيث تسمح للفلاح بالتسديد دون أي ضرر .
- إمكانية تأجيل اجل استحقاق القرض في حالة الكوارث .

3 – دور المشاريع الفلاحيه في التنمية :

-دور القطاع الفلاحي الجزائري في تحقيق التنمية الاقتصادية :يعد القطاع لفلاحي من القطاعات الاقتصادية الهامة في الجزائر، من حيث مساهمته في: الناتج المحلي الإجمالي، الصادرات والواردات، ولما يستوعبه من حجم القوى العاملة الإجمالية، وهو ما نتناوله فيما يلي:

3-1**المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي** : يحتل القطاع لفلاحي أهمية بالغة من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وفي الرفع من متوسط نصيب الفرد من هذا الناتج، الذي يعد من أهم المؤشرات النمو الاقتصادي لأي بلد ، حيث يساهم قطاع الفلاحة في الجزائر بنسبة12،4% من اجمالي الناتج المحلي الخام بقيمة 25 مليار دولار سنويا ، وتمكن من تحقيق متوسط نمو في العقد الاخير وصل الى 12،7%، مع تغطية الاحتياجات الغذائية للبلاد بنسبة 73%.

3-2 المساهمة في ترقية التجارة الخارجية للمنتجات الفلاحية :تبنت الجزائر في سياستها الإصلاحية تحيز التجارة ومنها تجارة المنتجات لفلاحيه، مما نتج عنه تحسن مشاركة القطاع لفلاحي في التجارة الخارجية عن طريق عمليات تصدير واسترداد هذه المنتجات. و القطاع الفلاحي يسعى للمساهمة في هيكل التجارة الخارجية ، الجدول التالي يوضح مساهمة القطاع الفلاحي في التجارة الخارجية :

الجدول رقم (1- 5) : مساهمة القطاع الفلاحي في التجارة الخارجية خلال الفترة (2000 – 2016) :

الوحدة :مليون دولار

	04-00	09-05	14-10	2015	2016
الواردات	276.5	520.4	8060.77	9316	8224
نسبة القطاع الفلاحي من الواردات	21.6	17.56	17.79	18.02	17.6
الصادرات	40.4	92	334.06	235	327
نسبة القطاع الفلاحي من الصادرات	0.2	0.14	0.41	0.67	1.13
عجز الميزان التجاري	2724.6-	5111.4-	7726.71	9081-	7897-

المصدر : لخميسي الواعر، دور سياسات الدعم الحكومي في تمويل القطاع الفلاحي دراسة حالة ولايتي أم لبواقي و خنشلة خلال الفترة 2000 و 2016 ،رسالة دكتوراه تخصص دراسات مالية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة غرداية ،2018/ 2019 ، ص 102 .

من خلال الجدول نلاحظ ان هنالك ارتفاع مستمر للواردات في القطاع الفلاحي من منتجات غذائية، و سجلت اقصى قيمة لها في سنة 2015 بحوالي 9316 مليار دولار، في كانت اقل قيمة للواردات خلال متوسط الفترة 2000-2004 ب 276.5 من مجمل الواردات الكلية، عي حين شهدت تراجع طفيف سنة 2016 ب8224 من مجمل الواردات ، و كل هذا انعكس بشكل ملحوظ على نسبة القطاع الفلاحي من الواردات الواردات التي عرفت سجل اقصى نسبة 21.6 في متوسط الفترة 2000-2004 في حين لتشهد انخفاظا في متوسط الفترة 2000-2004 بنسة 17.56وتعاود الصعود بشكل مستمر حتى سنة 2015 بنسبة 18,02.

في حين سجلت الصادرات الوطنية ارتفاعا محتشما في حجم الصادرات بلغ اقصاها خلال متوسط الفترة مابين 2010-2014 بقيمة 334.06 مليون دولار وذلك مقارنة بمتوسط الفترة 2000-2004 اين بلغت اقل قيمة 40.4 مليون دولار ، وتعاود الارتفاع بعد ذلك وتستقر بعد انخفاض طفيف عند 327 مليون دولار سنة 2016 . في حين كانت نسبة صادرات القطاع الفلاحي من اجمالي الصادرات الكلية متذبذب بين اقل نسبة 0.2% في متوسط الفترة 2000-2004 و بحوالي اعلى نسبة ب1.13% لسنة 2016 .

يلاحظ ان هناك عجز مستمر يعاني منه الميزان التجاري و الذي سجل اقصى قيمة ب-9081 مليون دولار لسنة 2015 ، ونستنتج ان هناك ضعف في مساهمة القطاع الفلاحي في التجارة الخارجية بالرغم من مجهودات الدولة في دعم القطاع .

3-3المساهمة في ترقية الصادرات :تعد مساهمة القطاع الفلاحي في ترقية الصادرات مؤشرا آخرا من المؤشرات المهمة للدلالة على أهمية القطاع الفلاحي في تنمية الاقتصاد الوطني ،المساهمة في ترقية الواردات :إن زيادة كمية الإنتاج الفلاحي، يؤدي إلى تغطية الطلب المتزايد وتخفيض حجم الواردات، غير أن ارتفاع أسعار معظم السلع الغذائية في الأسواق العالمية، نتج عنه زيادة في قيمة الواردات من هذه السلع.

3-4المساهمة في تحفيز معدلات النمو الاقتصادي :لازال هذا القطاع يسعى إلى معدل نمو كبير وإنه حتى يومنا هذا لم يضاهي قوة قطاع المحروقات والخدمات فلم تتعدى نسبته في الناتج الوطني 35،8 %، كما لا ننسى أنه يخضع للظروف الطبيعية و المناخية ما جعله عرضة للتقلبات الحادة حيث سجل نسبة نمو سالبة قدرت ب 3،5% سنة 2008 ،بسبب ظاهرة الجفاف و في حين سجل نسبة نمو 2,7% تحسم سنة 2012 بسبب تحسن المناخ .

3-5 المساهمة في تحقيق الامن الغذائي :

يتمحور دور القطاع الفلاحي حول توفير الغذاء و الاكتفاء الذاتي للمجتمع ، فتعد مشكلة تأمين الغذاء من أساسيات الدولة مما جعلها تحرص على تطوير وتنمية النشاط الفلاحي لتلبية كل متطلبات القطاع ،فالجدول التالي يبين نسبة تأمين الغذاء وطنيا، والمتعلق بنسب الاكتفاء الذاتي لبعض المنتجات الغذائية الاساسية في الجزائر .

الجدول رقم (1-6): مساهمة القطاع الفلاحي في تأمين الاكتفاء الذاتي من2001 الى 2015 :

الوحدة: النسبة المئوية

السنوات	نسبة الاكتفاء الذاتي		
البيان	2008-2001	2014-2009	2015
الحبوب	33,3	30,39	21,39
البقوليات	21,77	30,76	27,96
البطاطا	92,53	97,52	96,74
اللحوم	85,98	90,97	91,96
الالبان	39,47	54,22	53,59
السكر	-	-	-

المصدر : لخميسي الواعر، المرجع السابق ، ص 102 .

يتضح من خلال الجدول رقم(1-) ان مساهمة القطاع الفلاحي في تحقيق الامن الغذائي متباينة بين مختلف المنتجات ، هناك تغطية جيدة للطلب الوطني في كل من اللحوم و البطاطا ، حيث سجلت تحسنا في نسب الاكتفاء الذاتي وذلك سنة 2015 ، اين بلغت % 91,96 و 91,96% على التوالي ذلك مقارنة بالمتوسط الفترة 2001 و 2008 مانسبته 85,98% و 92,53% على التوالي، بينما هناك ضعف في نسبة تغطية الطلب في من الحبوب، حيث تظهر الارقام انه وجد تراجع لنسبة الاكتفاء الذاتي في سنة 2015 بحوالي 21,39% مقارنة بمتوسط الفترة 2001 و 2008 حيث سجل 33,3%.وكذلك بالنسبة للبقوليات التي سجلت تراجع ب 27,96% في سنة 2015 بعدما كانت مرتفعة خلال متوسط الفترة 2009- 2014

ما يقارب 30,76% . غير ان منتجات الالبان عرفت تحسنا في نسبة الاكتفاء الذاتي سجلت ما يقا رب 53,59% في سنة 2015 ، بالمقارنة مع متوسط الفترة 2001 – 2008 كانت قد حققت نسبة ضئيلة ب 39,47% .اما في ما يخص السكر فان المساهمة في تحقيق الاكتفاء الذاتي شبه معدومة .

يتضح من خلال تحليلنا لمعطيات الجدول أن الجزائر لا زالت تعاني من التبعية الغذائية، و لن تحقق الاكتفاء الذاتي في المنتجات الزراعية ، خاصة المنتجات الاستراتيجية و الاساسية للاستهلاك، مثل الحبوب و البقوليات ، بالرغم من الدعم الذي تحققه من اجل تطوير اداء القطاع الفلاحي و زيادة انتاجيته بما يغطي متطلبات المجتمع .

3-6 **المساهمة في التشغيل** : يعد القطاع الفلاحي من الأنشطة ذات الاستقطاب المعتبر للعمالة في الدول خاصة الدول النامية مايجعلها قطاع بالغ الاهمية، خاصة الجزائر التي اولت اهتمامات كبيرة للقطاع لما له دور في امتصاص البطالة .

المطلب الثالث : الدعم الحكومي و تأثره على أداء القطاع الفلاحي الجزائري :

1-1- **الدعم الحكومي** : هو تمويل رسمي يتم اعتماده من قبل الدولة ضمن اطار قانوني يعمل على تمويل مختلف الانشطة الفلاحية، و توفير مختلف الوسائل والطرق التي يتم من خلالها ضمان وصول التمويل لمختلف الشرائح التي تمتهن النشاط الفلاحي .

1-2-قنوات الدعم الحكومي :

هي قنوات الدعم التي تستعملها الحكومة للتمويل، حتى يستفيد منها الفلاح او المستثمرة الفلاحية ، فاذا طبقت الآلية لدعم على أسعار مدخلات ومخرجات الانتاج الفلاحي فان الحكومة تعتمد على التعاونيات الفلاحية ، اما اذا كان الغرض هو دعم التمويل ، فان المؤسسات المالية و المتمثلة في البنوك هي من تعتمد لذات الغرض، اما اذا كان الدعم على شكل اعانات فان الحكومة تعتمد على الصناديق التي تحدثها لتوفر التمويل اللازم للفلاح ، فيمكن ان تتمثل قنوات الدعم الحكومي في عدة أشكال وهي :

قنوات المباشرة للدعم الحكومي :

- المؤسسات المالية : و تمثل التمويل البنكي الموجه لتمويل القطاع الفلاحي على شكل قروض مدعمة بصيغ و اشكال نقدية و اسعار فائدة تعمل ضمن السياسة التمويلية التي تتبناها الحكومة، و من الادوات المعتمدة في ذلك ، سياسة اسعار الفائدة المدعمة، تأجيل الديون أو الغائها، منح تسهيلا ائتمانية للفلاحين .....و تتحمل الحكومة تعويض المؤسسات المالية المانحة .

و قد خصص البنك الوطني الجزائري كأول البنوك الموجهة لتمويل القطاع الفلاحي في ظل النظام الاشتراكي منذ 1966 الى غاية 1982، حتى حل محله بنك الفلاحة و التنمية الريفية، والذي تخصص في التمويل الفلاحي منذ تأسيسه 1982، وقد توسعت نشاطاته في ظل تحرير الاقتصاد ليشمل نطاق تعامله الاستثمارات الناجحة بالدرجة الاولى و بالتلي فقد تقلصت القروض الفلاحية، و اصبح الحصول عليها بشكل مشدد ، حتى سنة2000 ، اين عقدت وزارة الفلاحة و التنمية الريفية عقد شراكة من بنك الفلاحة و التنمية الريفية ، لرفع أداء القطاع الفلاحي وتعزيز تمويلاته الفلاحية ، اين اعتبر جهاز مالي يغطي اكبر عدد من القروض الفلاحية،و اصبح يقدم عدة صيغ من القروض المدعمة لفائدة القطاع منها : القرض الايجاري ، قرض الرفيق ، قرض التحدي.

- **التعاونيات الفلاحية :**

هي وحدات اجتماعية موجهة نحو تحقيق اهداف محددة ، و تعمل التعاونيات على توفير المدخلات اللازمة للانتاج الفلاحي ، بحيث توفر سوق مضمونة للسلع المنتجة من طرف الفلاحين و آلية دعم الاسعار و مدخلات او مخرجات الانتاج الفلاحي .

- **صناديق الدعم الحكومي** : عبارة عن مصاريف عامة تهدف من خلالها الدولة الى خلق بيئة تمكينية للاستثمار داخل المزرعة. مواردها عبارة عن مخصصات تمنحها الحكومة، بالاضافة الى المساعدات و الهبات الممنوحة ، و تقدم قروض ميسرة خالية من الفوائد او اعانات غير قابلة للرد .

ونذكر منها : الصندوق الوطني للدعم الفلاحي

- التمويل عن طريق دعم اجهزة التشغيل :

هي اجهزت دعم مقاولاتية مستحدثة ، خصصت لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ولها دور فعال في زيادة انتاجية مختلف القطاعات الاقتصادية، و استفاد قطاع الفلاحة على غرار باقي القطاعات من حصة من التمويل ،و من بين هذه الاجهزة :

- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب :

هي هيئة عمومية ، انشئت عام 1996، مكلفة لتشجيع و دعم مرافقة على انشاء المؤسسات . و هو جهاز موجه لفائدة الشباب العاطل عن العمل مابين 19 الى 35 سنة ، وهو يمول المشاريع التى التي لا تفوق 10ملايين دينار ، يمثل القرض على شكل هبة من 25الى28% من التكلفة الاجمالية للمشروع .يمكن ان يستفيد الفلاح عبر الوكالة من اعفاءات ضريبة القيمة المضافة ، وتخفيض التعريفات قيد الانشاء و الاعفاء الضريبي اثناء مرحلة الاستغلال ، و اثناء مرحلة الانتاج .وهو عكس ما نجده في برامج الامتياز الفلاحي ، حيث يتحمل صاحب الامتياز الضرائب و الرسوم و المصاريف ، يمكن ان تعترض المستفيد من الامتياز طيلة المدة.

أما بالنسبة لصيغة التمويل المنصوص عليها في إطار الجهاز المسير من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والتي لا تتجاوز كلفة الإستثمار عشرة 10 ملايين دينار، يتمثل في التمويل الثلاثي ففي هذه الصيغة، يضاف إلى المساهمة الشخصية قرض غير مكافأ(بدون فائدة)يمنح من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وقرض بنكي بدون فائدة.

الوكالة الوطنية للقرض المصغر : هي عبارة عن برنامج للقرض المصغر كجزء من التنمية الاجتماعية المستهدفة من قبل الحكومة ، هذه الوكالة هدفها تعزيز قدرة الافراد و السكان على الدعم الذاتي من أجل تحقيق مستوى معين و لائق ، وفرص عمل مجدية .تشرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغرفي اطار جهاز القرض المصغر ،على تسيير صيغتين للتمويل ، انطلاقا من سلفة صغيرة بدون فوائد تمنحها الوكالة و التي لا تتجاوز 100.000 دج، الى 250.000دج و قد تصل ، على مستوى ولايات الجنوب الى قروض معتبرة لا تتجاوز 1.000.000 دج ، موجهة لخلق نشاطات تسدي تركيبا ماليا مع احدى البنوك .

وصل عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة في اطار الاستثمار الفلاحي الى 115161 مشروع الى غاية 2017 .

اي بنسبة 13%من نسبة التمويل الكلي لوكالة. ويدل ذلك على التمويل الفلاحي ينافس القطاعات الاخرى الممولة من طرف الوكالة . تتمثل اغلب النشاطات في تربية النحل شراء الاغنام و الابقار ، تسمين الاغنام ، انتاج اللحوم ، انتاج الالبان و الحليب ، تربية الدواجن ، تربية النحل ، .....

2-تاثير سياسة الدعم الحكومي على أداء القطاع الفلاحي في الجزائر :

مارست الجزائر منذ الاستقلال العديد من السياسات الداعمة لرفع انتاجية القطاع الفلاحي و دعم النشاط الفلاحي .

- تطور سياسة الدعم الحكومي و اثره على أداء القطاع الفلاحي في الجزائر :

- المرحلة الاولى : اقرار الدعم (1962-1987)

شهدت هذه المرحلة التدخل المباشر للحكومة في تمويل و تسيير و مراقبة جميع النشاطات الفلاحية بختلف شعبها ، من خلال فرض سياسة الدعم و تمثلت هذه التدخلات في النتائج التالية

- حماية المنتجات الفلاحية ، مما اثر سلبا على تقييم تكاليف الانتاج الحقيقية للفلاح.
- الاهتمام بالقطاع الفلاحي العام و استفادته من الالامتيازات ، واهمال القطاع الخاص.
- 90,2% من حجم القروض وجهت للقطاع العام .
- 79% من القروض الممنوحة المتوسطة ممولة لشراء العتاد و التجهيز،اما القروض طويلة الاجل لم تتعدى 7%من مجموع القروض الممنوحة.

- المرحلة الثانية :الغاء الدعم(1987- 1994)

في هذه المرحلة تم رفع الدعم الحكومي عن القطاع الفلاحي ، بسبب ازمة تراجع المحروقات و تمثلت التأثيرات على القطاع كالتالي :

- وقف العمل بمعدلات الفائدة التفضيلية على القروض الفلاحية.
- تحرير أ سعار وسائل و مستلزمات الانتاج (بذور ، أسمدة،...) و الانتقال الى الاسعار الحقيقية ، لتشهد هذه الاخيرة ارتفاعا مهولا .

- الخزينة خصصت لتمويل الاستثمارات المنجزة من طرفة الشباب في اطار اكتساب الملكية العقارية الفلاحية ،اما بنك الفلاحة و التنمية الريفية وجه لتمويل المستثمرات عبر قنوات تجار محققة، ترتب عنها انخفاض في القروض الممنوحة و المحققة .

المرحلة الثالثة: عودة الدعم (2000-2016)

عرفت هذه المرحلة بانشاء المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، الذي اعتبر محطة هامة لانفتاح الاقتصاد الفلاحي بهدف رفع مستويات الانتاج و الانتاجية ، فقد تميزت هذه المرحلة بما يلي :

- الاعلان عن برامج الدعم الموجهة لمختلف الشعب الفلاحية و التنمية الريفية .
- انشاء صناديق الدعم العديدة لتسهيل و وصول الاعانات المالية على شكل مساهمات حكومية للنشاط الفلاحي.
- سجلت الاعتمادات سنة2000 حوالي 52 مليار دينار ، و لتقفز سنة 2012 الى 284 مليار دينار .
- دعم القروض من خلال الرجوع الى سياسة اسعار الفائدة التفضيلية (سياسة دعم اسعار الفائدة)، تراوحت نسبة دعم الفوائد من 70الى 100 بالمئة للقروض قصيرة الاجل، أما القروض المتوسطة والطويلة فقد تراوحت بين 25 الى 45 بالمئة .
- الغاء ديون الفلاحين المتعثرين في السداد والتي قاربت 41 مليار دينار خلال سنة 2009

خلاصة الفصل:

لقد تطرقنا في هذا الفصل إلى البنوك التجارية حيث يمكننا أن نقول أن البنوك التجارية هي مؤسسات مالية دورها الأساسي هو جلب الودائع ومنحها في شكل قروض لتمويل الأعوان الاقتصاديين لتوسيع نشاطاتهم الاستثمارية، إضافة إلى خلق نقود الودائع، فهي بذلك تساهم في عملية النمو والتنمية الاقتصادية.

ومن خلال الفصل يتضح لنا الدور الكبير الذي يلعبه التمويل في استمرار و تطوير عملية التنمية الاقتصادية للدولة، وذلك من خلال قيامها بعملية التمويل البنكي للمشاريع الاستثمارية، وبالرغم من تعدد وظائف البنوك إلى أن منح الائتمان يعتبر من أهم وظائفها ،ولذلك تقوم المشاريع الاستثمارية برسم سياسة الائتمان والتمويل محددة بذلك المبادئ و الأسس التي تنظم عملية التمويل،.كما أن رسم هذه السياسة يجب أن يراعي طبيعة القطاع الممول خاصة إذا تعلق الأمر بتمويل قطاع حساس كالقطاع لفلاحي و ما يتميز بيه من وجود قيود خاصة كالطبيعة و المستوى المتخلف من التكنولوجيا الفلاحيه، مما يعرض الائتمان لمخاطر متعددة خاصة مع ضعف الضمانات المقدمة من طرف الفلاحين عادة.

الفصل الثاني: دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية الفلاحية في الجزائر.

تمهيد :

حضي القطاع الفلاحي باهتمام واسع من قبل الدولة لتطويره، تنميته، تعزيزه، دوره في توفير الأمن الغذائي، وهو ما تترجمه تلك الانجازات المتمثلة بتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية بمشروعاتها الزراعية التي مكنت السياسة الفلا حية المنتهجة من طرف الدولة في السنوات الأخيرة، من إدخال حركية كبرى على قطاع الفلاحي .

المبحث الأول : التمويل الفلاحي في الجزائر

المطلب الأول : مصادر ومؤسسات التمويل الفلاحي في الجزائر

1_ مفهوم التمويل الفلاحي.

لتحقيق معدلات نمو منشودة في مجال التنمية الاقتصادية عامة و التنمية الفلاحية بالأخص، يجب دعم الاستثمار الفلاحي بالتمويل الفعال الذي تحتاجه لتجسيد المشاريع بالغة الأهمية وقد تبقى مجرد دراسات و اقتراحات إذا ما افتقرت للأموال اللازمة لتمويلها .

ولتمويل التنمية وجهين: وجـه حقيقي ووجه نقدي، فتمويل التنمية الحقيقي هو توفير موارد حقيقية من، سلع، خدمات لسد حاجات المشتغلين في المشروع التنموي كذلك تكوين رؤوس الأموال الجديدة الذي يعد من الموارد الحقيقية، أما الوجه النقدي للتمويل هو المصادر التي تسمح للدولة بتحصيل موارد نقدية بمصادر الموارد النقدية التي يتم بها توفير الموارد الحقيقية للتنمية [1].

2-مصادره :

غالبا ما يحتاج القطاع الفلاحي لأموال يمول بها العمليات الإنتاجية الفلاحية المختلفة في المواسم كالحصاد، الحرث لأغراض فلاحية من شراء البذور، تشغيل العمال، نقل المنتج، تخزين الغلة، ....لهذا يلجأ الفلاح إلى الاقتراض لسد الحاجة للتمويل، وتتعدد الخيارات في مصادر التمويل، فيمكن أن يكون التمويل من عدة جهات :

2-1- التمويل الذاتي : يعتبر من المصادر الخاصة التي يستعين بها المستثمر الفلاح لتمويل نشاطه و احتياجه الفلاحي انطلاقا من الموارد الذاتية الداخلية دون اللجوء للمصادر الخارجية و يمكن أن يمثل رأس مال الضمني للمستثمرة الفلاحية الممكن إعادة استثماره في النشاط انطلاقا من الفوائض الناتجة عن الاستغلال .

[1] سفيان عمران، ترقية القطاع الفلاحي كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة - دراسة حالة ولاية قالمة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، 2015 ، ص 134

فالتمويل الذاتي هو إمكانية المنشأة لتمويل نشاطها انطلاقا من مواردها الذاتية (الداخلية) دون اللجوء للمصادر الخارجية .[1]

2-2- التمويل بالقروض، القروض الفلاحية بنكية كانت أو من مؤسسات ، تنشط في نفس القطاع غالبيتها قصيرة أو متوسطة الأجل وقليل منها مخصص للأجل الطويل والهدف و غرضها تمويل الاستثمار الفلاحي المحصول والإنتاج الزراعي الجاري والأجهزة والعتاد الفلاحي. المجتمعات الفلاحية تعتمد بشكل كبير على هذا النوع من القروض كمورد أساسي لها، ويعرف على أنه:

إقراض العاملين القائمين على الإنتاج الزراعي لتسهيل ممارسة إنتاجهم، أو التوسع فيه عن طريق تزويدهم بالأموال النقدية أو المستلزمات العينية كالبذور والأسمدة و المحاصيل الكيماوية لمقاومة الآفات ومدهم بالآلات الزراعية، و الجرارات، ونحوها وهي أيضا قروض غالبيتها قصيرة أو متوسطة الأجل وقليل منها مخصص للأجل الطويل، والهدف منها تمويل المحصول، والإنتاج الفلاحي والزراعي الجاري والأجهزة والأبنية: [2]

2-3- الدعم الحكومي :

هي المنح و الإعانات أو النفقات التحويلية و هي تلك النفقات التي تمنحها الدولة على شكل من أشكال الإنفاق العام نقدا، أوعينا ،كتوفير بعض السلع و الخدمات مجانا أو بأثمان منخفضة لفئة أو جهة مستهدفة ، دون استفادة الحكومة من مقابل للمستفيد من النفقة .[3]

.ويعرف الدعم الحكومي على أنه المساهمة المالية للدولة التي تقدمها من خلال أجهزة مالية وبرامج مخططة، لتشجيع الفلاحين على الاستثمار وتتحدد قيمة هذه المساهمات على حسب الأنشطة والعمليات المراد القيام بها من طرف الفلاح والتركيبة المالية للمشروع.

[1] محمد بوشوشة ، مصادر التمويل و أثرها على الوضع المالي للمؤسسة- دراسة حالة المؤسسة،مذكرة دكتوراه ، الجزائر ، كلية العلوم اقتصادية ،جامعة بسكرة،2016 ، ص99 .

[2] مريم بوطورة ، فضيلة زغلامي ،آليات تطوير القطاع الفلاحي المحلي وعوامل تطويره في الجزائر – دراسة حالة ولاية تبسة ، مجلة البديل الإقتصادي، العدد السابع ، تبسة ، الجزائر ، ص 54 .

[3] عيسى حميدي ، دراسة تحليلية تقييمية لدور مؤسسات الدعم الحكومية في اتخاذ مناصب شغل في الجزائر للفترة 1995-2017 ،مذكرة دكتوراه ، الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية- تخصص نقود مالية ، جامعة مسيلة ،2021 ، ص 4 .

3-مؤسسات التمويل الفلاحي :

قامت وزارة الفلاحة في إطار برامج التجديد الفلاحي والريفي بتخصيص صناديق تمول المشاريع الفلاحية والاستثمارية ،عن طريق الأغلفة المالية التي تتحصل عليها من ميزانية الدولة، بهدف مواكبة مستجدات التكنولوجيا ومتطلبات هذا القطاع الحيوي، ونذكر منها :

3-1الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية FNDRA:

أنشء هذا الصندوق بموجب قانون المالية 2000، يدعم الاستثمارات ويطور المداخل الفلاحية وسير بأشرافه الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية والصندوق لضمان تسيير الإنتاج الفلاحي، وقد تم سن مجموعة من النصوص التنفيذية بهدد التجديد و الإصلاح وهي :

-المنشور التنفيذي رقم 2000 - 118، المؤرخ في 30 ماي 2000، و المحدد لكيفية تسير الصندوق .

-المنشور الوزاري المشترك رقم586 المؤرخ في 25 جوان 2000،محددا للنفقات و الإرادات.

-المقرر الوزاري رقم 599 ، المؤرخ في 8 جويلية 2000، يحدد شروط الاستفادة من الصندوق وطرق دفع المساعدات ونسب الدعم حسب نوع كل نشاط [1].

-تتركز المخصصات المالية لهذا الصندوق في تنمية و ضمان الاستثمارات، كذلك لحماية الصحة والدخل الإنتاجي بفضل تفرع ثلاثة (03)صناديق منه وهي:

-الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي المكلف بضمان قروض الاستثمارات، ومخاطره وفقا للشروط و الكيفيات المحددة في القانون .

-صندوق ترقية الصحة الحيوانية وحماية الصحة النباتية المكلف بنفقات مرتبطة بالوقاية و الحماية و الحفاظ على الثروة.

-الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الذي يتكفل بتغطية مصاريف المنتجات الفلاحية وفوائد الفلاحين.

3-2الصندوق الوطني للتنمية الريفيةFNDR :يقوم الصندوق بتمويل الإعانات الموجهة إلى:

-مكافحة التصحر والحفاظ على المراعي وتنميتها.

[1]شويخي هناء ، آليات تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر ، رسالة ماستر ، الجزائر ، تخصص مالية مؤسسة ، كلية العوم الاقتصادية و التسيير ، تخصص مالية مؤسسة ، 2013/2012 ، ص 51.

– تنمية الإنتاج الحيواني في السهوب والمناطق الرعوية.

–عمليات استصلاح الأراضي وتثمينها عن طريق الامتياز.

–دعم مربي المواشي وصغار المستثمرين الفلاحين والذي تنفق مخصصاته بفضل:

- صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب .
- صندوق التنمية الريفية واستصلاح الراضي عن طريق الامتياز .
- صندوق خاص بدعم مربي المواشي وصغار المستغلين الفلاحين .
- بحيث كل صندوق من هذه الصناديق يغطي التكاليف والفوائد المرتبطة بغرض إنشاءه وتخصصه.

3-3الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي CNMA :

تكمن أهمية صندوق التعاون الفلاحي في العملية التمويلية للفلاحة، حيث أن عمله في البداية اقتصر على تأمين السلع الزراعية ثم اتسعت صلاحياته لتطوير النشاطات الفلاحيةالريفية والصيد البحري، ليتحول إلى بنك مالي يدير صناديق الدعم الممنوحة من طرف الدولة، إلى أن تطور نشاطه فأصبح يدير مجموعة من صناديق تعاونية محليا وجهويا خصوصا بعد صدور المرسوم التنفيذي رقم 97 /99 المؤرخ في 30 نوفمبر 1999الخاص بالصندوق الوطني والجهوي للتعاون الفلاحي، والذي جسد عمل هذه الصناديق لتكون بمثابة مؤسسات مالية تتكفل بمشاكل تمويل القطاع الفلاحي، والقروض الممنوحة من طرف البنوك.

3-4 بنك الفلاحة و التنمية و التنمية الريفية BADR :

يعتبر بنك الفلاحة و التنمية و التنمية الريفية وسيلة من وسائل سياسة الحكومة الرامية إلى المشاركة في تمويل و تنمية القطاع الفلاحي ، أنشئ هذا البنك بموجب مرسوم رقم82 – 106 المؤرخ في 13 مارس 1982 بهدف المساهمة في تنمية القطاع وترقية البيئة الريفية اعتمادا على موارده الخاصة، خصوصا وأن هذا البنك يتميز بكونه بنك ودائع، بحيث يقرض أموال بآجال مختلفة، وفي نفس الوقت

هو بنك التنمية(يمنح قروض تستهدف تجديد رأس مال ثابت) [1] ، ويمكن توضيح تدخل البنك ودوره كممول فعال في العملية الإنتاجية من خلال ما يلي :

- إدارة موارد وزارة الفلاحة والتنمية الريفية .
- تسهيل آليات التمويل القطاع الفلاحي (تنويع القروض البنكية).
- تحقيق التكامل بين الأنشطة الزراعية و الأنشطة الفلاحية (استحداث القروض الاتحادية).

المطلب الثاني :شروط نجاح التمويل الفلاحي :

لنجاح التمويل الفلاحي بفاعلية لابد أن يأخذ بعين الاعتبار الشروط التالية :

- يجب أن تكون تكلفة القروض أقل ما يمكن لتشجيع الفلاح على اعتمادها، مما يساعد على زيادة إنتاجية النشاط الفلاحي و توسيع دائرة التمويل الخارجي بفاعلية .
- تشجيع المؤسسات المقرضة على وضع خطط بسيطة توضح شروط الإقراض واعتماد تسهيلات في الإجراءات، ليكون القرض في متناول الجميع و استيعاب الفلاح لطريقة تناول القرض و احترام شروطه، و الالتزام بتاريخ الاستحقاق، وفتح جانب توعوي للفلاح البسيط .
- حرص الفلاح المستثمر على الوفاء والالتزام اتجاه المؤسسة المقرضة واحترام شروط الإقراض وتاريخ الاستحقاق ، وتفادي أي مشاكل في الإنتاج والاجتهاد في تطوير أساليب الإنتاج الناجحة عن طريق تنويع الإنتاج الفلاحي وتطوير تقنيات الإنتاج، و تنظيم التسويق للمنتج كاعتماد مخازن مكيفة لحماية المنتج، حيث أن وفاء الفلاح بالتزاماته في الأوقات المحددة اتجاه الهيئة المقرضة يعزز ثقة ومكانة الفلاحين مع المؤسسة المالية المقرضة، مما يشجع البنوك على مواصلة تعاملاتها المستقبلية مهما كانت مستوياتهم ومناطق عملهم الفلاحي .[2]

[1] رحماني حسيبة ، دعم الدولة في السياسة الفلاحية الجزائرية من خلال آلية التمويل،ورقة بحث في الملتقى الوطني حول القطاع الفلاحي في الجـزائر (الواقع و الآفاق) 2021، /14/03 الجزائر جامعة البويرة ، ص 166،

- تحديد قيمة القرض تكون ملائمة وتناسب مناطق الإنتاج و طبقات المقترضين باعتماد أساليب و آليات منظمة من طرف مؤسسات الائتمان ترشد الفلاح لاختيار القرض الملائم .
- يجب على المؤسسة المقرضة أن تعمل على تنويع القروض المطروحة و الممكن الاستفادة منها من حيث المدة (قروض طويلة الأجل وقروض قصيرة الأجل)، ومن حيث الغرض كالقروض الاستثمارية والقروض الاستهلاكية، لتوسيع فرص الاقتراض بما يناسب إمكانيات الفلاح .
- الحرص على استخدام القرض الفلاحي للغرض الذي صرفت لأجله، وهو تمويل الإنتاج الفلاحي، لا لأغراض استهلاكية و ترفيهية لا تخدم الإنتاج.
- على مؤسسات التمويل الفلاحي أن توسع من دائرة الإقراض فلا يكون القرض موجهة لفئة الفلاحين فقط، بل يستفيد منه كل الصناعات و القطاعات التي تخدم التطور الفلاحي، والتي تنمي المشاريع الفلاحية، مثل تمويل قطاع الصناعات الفلاحية للعتاد الفلاحي، ليشمل التمويل المصرفي جميع الصناعات الملحقة بالقطاع الريفي .
- تفعيل العلاقة بين المؤسسة المقرضة و الفلاحين من خلال جهاز فني تقني يتحرّك أفقيا عبر الإدارات العامة لشؤون الفلاحة و المؤسسات التمويلية .
- نقل التقنيات الحديثة للمزارعين والفلاحين لتحسين نوعية الإنتاج و زيادة الدخل وتخفيض التكلفة و رفع مردودية النشاط الفلاحي، وبالتالي تسهيل سبل الاقتراض لتوسيع دائرة الاستثمارات الفلاحية .
- إن عملية تأمين المحاصيل الفلاحية لدى المؤسسات المختصة يمكن أن تخفف من الأخطار التي تصيب المحاصيل الفلاحية، ومن ثم يمكن للمؤسسة المقرضة أن تمول الفلاحين بدون أخطار على أموالها، وان وجدت بعض الأخطار قد تكون خفيفة .[1]

[1] طعوش فهيمة وفموة أسمة،دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الفلاحية في ظل سياسة التجديد الفلاحي و الريفي ، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية - ميلة مذكرة ماستر ، الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية علوم التسيير، تخصص مالية مؤسسة مركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة 2019/2020 ، ص 49 .

- منح الائتمان يجب أن يؤسس على أساس عقد الحيازة و ليس على أساس عقد الملكية، ذلك لأن كثير من الفلاحين ليس ليهم ملكية ثابتة وهذا يعرقل استفادتهم من الاقتراض

المطلب الثالث :آليات التمويل البنكي للقطاع الفلاحي (قرض الرفيق ،قرض التحدي):

1-قرض الرفيق :قرض الرفيق هو احد القروض المهمة للفلاح وكذا لتطوير الفلاحة، ولذا سيتم تعريفه وتبيان أنواعه ومميزاته .

1- 1**مفهوم قرض الرفيق** :هو احد القروض الموسمية، خصص لفائدة الفلاحين والمربيين على أن تدفع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية الفوائد المترتبة عن هذا القرض، وهو منتج بنكي جديد ظهر في أوت 2008 بموجب الأمر 02-08 بتاريخ 24جويلية 2008 المتضمن لقانون المالية التكميلي، يمنح من طرف بنك البدر في إطار اتفاقية مع وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، من اجل دعم الاقتصاد الزراعي والريفي وتدعيم الأنشطة الفلاحيه المختلفة كزراعة الحبوب وتربية الدواجن وغير ذلك وهو قرض قصير الأجل لذلك فهو يأخذ صفة قرض الاستغلال .[1]

وهو يعتبر كدعم مالي موجه لكل الفلاحين المستفيدين من أراضي فلاحية، سواء في إطار المستثمرات الخاصة أو حق الامتياز أو الملاك الأصليين بمختلف فئاتهم يصل حتى 40 مليون سنتيم عن كل هكتار من اجل دعم مختلف مقومات تجديد الاقتصاد الفلاحي والريفي .[2]

1-2 **أنواع قرض الرفيق** :ينقسم قرض الرفيق إلى نوعين :

-**قرض الرفيق للتصدير** :وهو عبارة عن قرض خاص بتصدير المنتجات الفلاحية كالتمور مثلا، وتكون مدة هذا القرض سنة، وهو بدون فوائد.

-**قرض الرفيق للزراعة** :وهو عبارة عن قرض خاص بالمنتجات الزراعية مدته سنة واحدة، وقد شمل مختلف الأنشطة الزراعية من بينها زراعة الحبوب والبطاطا وتربية المواشي وتوفير الأغذية للحيوانات.

[1] ايمان مجير ،قرضي الرفيق والتحدي كالية لتمويل المقاولة الفلاحية في الجزائر ، رسالة ماستر ،الجزائر ،كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة ام بواقي ، 2019/2018.، ص14.

[2] خالد خليف ،صيغ وانماط التمويل الفلاحي في الجزائر ،مجلة المنهل الاقتصادي ،المجلد 1 ،العدد 1 ،الجزائر ،كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة الوادي ، جوان 2018 ،ص41.

1-3مميزات قرض الرفيق :

- قرض قصير الآجل تتراوح مدته من ستة اشهر إلى سنتين.
- معدل الفائدة 5.5 % لا يتحمل الفلاح هذه الفوائد بل تتحملها وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

2-قرض التحدي :

يعتبر قرض التحدي من القروض التي يقدمها بنك الفلاحة والتنمية الريفية في إطار تدعيم قطاع الفلاحة، والذي يقوم من خلاله بتمويل المشاريع متوسطة وطويلة الآجل، ومن اجل التعرف عليه أكثر سيتم تعريفه وتحديد مميزاته .

2-1مفهوم قرض التحدي :يعتبر من بين القروض الاستثمارية التي جاءت في إطار قروض الامتياز، وهو موجه للاستثمار في جميع الأنشطة الفلاحية وتطوير المستثمرات، يمنح من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية للفلاح أو المستثمر الفلاحي لتمويل المشاريع الفلاحية .[1]

-قرض التحدي هو قرض بشروط ميسرة تم اعتماده في سنة 2011 بموجب اتفاقية للأشخاص الطبيعيين، والأشخاص المعنويين الذين يقدمون دفتر شروط صحيح وقانوني من طرف الهياكل المخولة لها بذلك مثل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية .

وهو أيضا قرض موجه للاستثمار الفلاحي، يتم منحه من طرف وزارة الفلاحة و التنمية الريفية،حيث تحدد المشاريع الاستثمار من طرف الديوان الوطني للأراضي الفلاحية، خاصة ما تعلق منها بإنشاء وتجهيز وعصرنه مستثمرات تربية المواشي باستغلال جديد، وتعزيز القدرات الإنتاجية للمنتجات الفلاحية التي تعاني من نقص وسوء التقييم وكذا تكثيف وتحويل وتقييم الإنتاج الفلاحي، الذي هو في حاجة إلى تمويل. وقد حددت مصالح بنك الفلاحة والتنمية الريفية قيمة القرض الخاصة بالمشاريع التي حضيت بموافقة الديوان الوطني للأراضي لفلاحية بمليون دينار، أي ما يعادل 100 مليون سنتيم للهكتار فيما يخص الاستغلال الجديد للمستثمرات الفلاحية وتربية المواشي التي لا تتجاوز مساحتها 10 هكتار و 100 مليون دينار،

[1] ايمان مجبر ،مرجع سابق ، ص18

أي ما يعادل 10 ملايير سنتيم لفائدة المتعاملين الاقتصاديين ممن تتعدى مساحة مستثمراتهم 10 هكتارات، وذلك بعد حصولهم على موافقة من طرف وزارة الفلاحة والتنمية الريفية .

2-2 -مميزات قرض التحدي :

- **قيمة قرض التحدي :**

- قيمة القرض متوسط المدى :من 1.000.000دج إلى 100.000.000دج.
- قيمة القرض طويل الآجل :من 1.000.000دج إلى 100.000.000دج .

- **قيمة التأجيل :**

- القرض متوسط المدى من سنة إلى سنتين .
- القرض طويل المدى من سنة إلى خمس سنوات .

- **مدة القرض :**

- مدة القرض متوسط المدى من 3 سنوات إلى 7 سنوات .
- مدة القرض طويل المدى من 8 سنوات إلى 15 سنة .

- **آجال الاستعمال :**

- القرض متوسط المدى من 6 إلى 12 شهرا كأقصى حد ابتداءا من استلام القرض .
- القرض طويل المدى من 6 اشهر إلى 24 شهرا كأقصى حد ابتداءا من استلام القرض .

- **المساهمة الشخصية :**

- على الأقل 10 بالمائة من قيمة المشروع لمساحة اقل أو تساوي 10 هكتار .
- على الأقل 20 بالمائة من قيمة المشروع بالنسبة للمستثمرات التي تفوق 10 هكتار .

- **نسبة الفوائد :**

- القرض متوسط المدى :تكون 0% في الخمس السنوات الأولى
- تكون 1% في السنة السادسة والسابعة .
- القرض طويل المدى : تكون 0% في الخمس السنوات الأولى .
- تكون 1 % في السنة السادسة والسابعة .

- تكون 3 بالمائة للسنة الثامنة والتاسعة .
- ابتدءا من السنة العاشرة الفوائد غير موجودة .
- حيث تقدر نسبة الفوائد 5.25 بالمائة على عاتق الزبون .

- **الفرو قات بين قرض الرفيق و قرض التحدي :**

- **-النقاط المشتركة :**

- كلاهما أداة تمويل حديثة خاصة بالقطاع الفلاحي .
- تم العمل بهما في بنك الفلاحة والتنمية الريفية .

- **-نقاط الاختلاف :**

الجدول رقم (2-1) : نقاط الاختلاف بين قرض الرفيق وقرض التحدي

قرض الرفيق	قرض التحدي
موجه للمشاريع الاستغلالية	موجه للمشاريع الاستثمارية
قيمة القرض حسب نشاط المؤسسة	قيمة القرض من 100.000 100.000.000دج
قصير الآجل	متوسط وطويل الآجل
الفائدة على عاتق الدولة	الفائدة على عاتق الزبون
من سنة إلى سنتين	من 3 سنوات إلى 15 سنة

- **المصدر** :إيمان مجبر ،مرجع سابق ،ص23
- من خلال الجدول أعلاه يتبين ان قرضي الرفيق والتحدي يختلفان في مجموعة من النقاط منها المشاريع المخصصة لكلا القرضين، وكذا من حيث المدة ومعدل الفائدة .

المبحث الثاني: واقع القطاع الفلاحي في الجزائر

المطلب الأول: مقومات القطاع الفلاحي في الجزائر

- مقومات القطاع الفلاحي في الجزائر :

تحوز الجزائر على عدة فرص متاحة من حيث الموقع الجغرافي حيث تعتبر بوابة إفريقيا ومحور الدول المغربية وقربها من السوق الأوربية ، بشريط ساحلي طوله 1200كلم مطل على أوروبا. فضلا عن امتلاكها لعدة موارد مائية وأرضية وبشرية ومالية تمكنها من احتلال مرتبة متقدمة من حيث تحقيق الاكتفاء الـذاتي للغـذاء والتصدير، يجعلها تعتمد على القطاع الفلاحي كبديل لقطـاع المحروقـات ولتمويل التنمية الاقتصادية، ويمكن تلخيـص هذه الموارد وفق الترتيـب التالي :[1]

1-1الموارد الطبيعية : بمساحة 2.381.741 كلم مربع، تحتل الجزائر المرتبة الثانية بعد السودان في إفريقيا من حيث المساحة، تتميز بقسمين كبيرين هما : ما قبل الأطلس الصحراوي (السهول، الهضاب، ومرتفعات الأطلس التلي) ،وما بعد الأطلس الصحراوي (الصحراء)، إن هذا التنوع في الخريطة التضاريسية للجزائر، أدى إلى تنوع الأقاليم المناخية من مناخ البحر الأبيض المتوسط في الشمال، والمناخ الشبه الجاف في الهضاب والمناخ الصحراوي في الجنوب، وعلى أساس هذا الاختلاف، تتحدد نوعية الغطاء النباتي السائد في كل منطقة وكذا نوعية المحاصيل الزراعية التي تزدهر فيها، وتشتمل على نوعين من الموارد :

- **الموارد المائية للزراعة** :يمثل الماء أهم عناصر الحياة، كما انه يعتبر من العناصر الأساسية التي تتحكم في الإنتاج الزراعي وتكثيف الزراعة. إن تطور هذا القطاع وتنميته مرتبطان بحجم المياه المعبئة له التي تستغل في الري الفلاحي وتوسيع المساحة المسقية، كما إن الظروف المناخية لها دور فعال في التحكم في حجم المساحة المسقية، التي هي ضئيلة مقارنة مع حجم الأراضي الصالحة للزراعة وتنقسم إلى الموارد الآتية كالتالي : الموارد المطرية حيث قدرت كمية الأمطار

[1] زلاطو نعيمة ،حداشي حكيم ،المقومات التنموية للقطاع لفلاحي الجزائري ،للوصول إلى التنمية الاقتصادية ،مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة المجلد 02،العدد 03 ، 2019 ص 34

التي تتساقط سنويا على الجزائر بمتوسط 508.8 ملم مكعب حسب تقديرات منظمة العربية للتنمية الزراعية لسنة 2019،الموارد السطحية وتشمل مصادر المياه السطحية في السدود، المحاجر المائية والأنهار، الموارد المائية الجوفية تقدر ب 33مليار م مكعب وان احتياطي المياه الجوفية في الصحراء الجزائرية يقدر ب 60 ألف مليار متر مكعب، المياه المعبئة يقدر حجمها ب 7.13 مليار متر مكعب، منها ما هي مخزنة في السدود التي يقدر عددها ب 98سد و بطاقة استيعاب تقدر ب 7.13مليارين متر مكعب، بالإضافة إلى وجود 420 بئر غير مستغلة بسبب نقص التجهيزات وارتفاع تكاليف حفرها .

-**الموارد الأرضية** : للجزائر مساحة معتبرة من الأراضي الزراعية الكلية قدرت بحوالي724049هكتار، بمساحة إجمالية تبلغ 238174100 هكتار، وهي مصنفة كالأتي: الأراضي القابلة للزراعة المستعملة فعلا في الزراعة بالإضافة إلى الأراضي الغير مستغلة والتي أثبتت الدراسات إمكانية استصلاحها تقدر بحوالي 32942086 هكتار بالجزائر، أراضي صالحة للزراعة تبلغ حوالي 8445490 هكتار، ولا تمثل سوى3.5%من المساحة الإجمالية للبلاد وهي الأراضي المخصصة لمختلف المزروعات الفصلية كالبقول أو الشتوية كالحبوب أو الزراعة الصناعية أو متعة السنوات كنباتات الكلاء والأشجار المثمرة، أراضي المساحة المحصولية تبلغ حوالي 944095 هكتار، وتتمثل في مساحة الأرض التي تزرع سنويا مضروبة في عدد المحاصيل التي تتعاقب زراعتها خلال نفس السنة، أي الاستعمال الكثيف الزراعي.

إن التنمية الزراعية الحديثة تعمل على زيادة المساحة المحصولية، عوض القيام باستثمارات ضخمة لاستصلاح الأراضي الصالحة للزراعة، إلا أنها تطبق في اغلب الأراضي الدورة الأحادية (أي زراعة محصول واحد خلال السنة) وهذا ما يظهر جليا في زراعة الحبوب والأشجار المثمرة، الأراضي المسقية ولقد سعت الدولة إلى زيادة مساحتها حيث قامت ببناء العديد من السدود وحفر الآبار خاصة في المناطق الجنوبية إلا أنها تبقى محدودة مقارنة بقدرات البلاد من الأراضي والمياه، ويبلغ عددها حوالي 1056284 هكتار ولا تشكل 1/8 من المساحة الإجمالية للبلاد .

2-1 الموارد البشرية : يمثل العنصر البشري المحرك الأساسي لأي قطاع إنتاجي بصفة عامة والقطاع الزراعي بصفة خاصة، فهو العنصر الذي بإمكانه تحقيق الشروط الملائمة لاستغلال الموارد الطبيعية و الاستعمال الأمثل لإمكانيات المتوفرة، لرفع الإنتاج الزراعي إلى المستوى الذي يكفل تحقيق الاحتياجات الغذائية للسكان .

والجدول الموالي يوضح تطور عدد السكان الكلي وعدد السكان الريفيين كالآتي :

الجدول رقم(2-2) :تطور عدد السكان الكلي وعدد السكان الريفيين بالجزائر:

الوحدة : مليون نسمة

السنوات	2018	2019	2020
عـدد السـكان الكلي	46000	43000	44250
عدد السـكان الريفيين	11498	11543	11382

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية،المجلد 41 ، www.aoad.org.com،16.05.2023.

الجدول رقم(2-3) :تطور عدد القوى العاملة الكلية والزراعية خلال 2018-2020

السنوات	**2018**	**2019**	**2020**
القوى العاملة الكلية	**12400.00**	**12700.00**	**12102.76**
القوى العاملة الزراعية	**2648.98**	**2693.55**	**2650.00**

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية،الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية،المجلد 41، www.aoad.org.com،16.05.2023.

تعتمد الجزائر في الإنتاج الزراعي على العنصر البشري، نظرا لان معظم العمليات الزراعية لا تزال تنجز يدويا، بسبب قلة المعدات اللازمة، مما أنجز عنه وجود عدد كبير من العنصر البشري في هذا القطاع .

1-3 الثروة النباتية: يشكل الإنتاج النباتي المقياس الأساسي والجزء الكبير لمعرفة مدى مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام ومن أهم محاصيل التي نركز عليها حسب تقرير المنظمة العربية لسنة 2020 نجد إنتاج الحبوب 4392,30الف هكتار، حيث يحتل الصدارة يليه إنتاج الخضر 10287,21 ألف هكتار ثم الحمضيات ثم الفواكه 4552,00 ألف هكتار الأخرى بعدها تأتي الزراعة الصناعية والكروم وأخيرا البقول الجافة.

1-4 الثروة الحيوانية : حسب تقرير المنظمة العربية لسنة 2020 قدر مجموع الإنتاج الحيواني ب37989.13 ألف راس وبلغت عدد رؤوس الماشية سنة 2020 ب30905.53الف طن، تعتبر الثروة الحيوانية القسم الثاني في القطاع الزراعي بعد الإنتاج النباتي، وتمثل إحدى أهم مصادر الانتاج الفلاحي، لما لها من أهمية في توفير الاحتياجات الغذائية إذ تعتبر عنصرا أساسيا لنمو جسم الإنسان وتزويده بالطاقة اللازمة. كما يوفر المواد الأولية للعديد من الصناعات، وله أهمية اقتصادية باعتباره مجال من مجالات الاستثمار الفلاحي، حيث يتميز بنوع من الاستقرار في الإيرادات على خلاف الإنتاج النباتي ،ولهذا هناك اهتمام كبير بتربية الحيوانات وتطويريها ضمن أهداف المخططات التنموية وهذا بإنشاء الحظائر وتزويدها بالمستلزمات الضرورية .

1-5الدعم المالي والتقني :إن تقدم مختلف القطاعات الاقتصادية مرهون بوجود رؤوس أموال ضخمة المخصصة لتسييرها، وفيما يتعلق بالقطاع الفلاحي فان الدولة تخصص في ميزانيتها سنويا غلاف مالي يحدد بحسب الاحتياجات كما أن للقطاع الخاص (مستثمرين وفلاحين) دور في زيادة رؤوس الأموال .

لقد حظي القطاع باهتمام بالغ في السنوات الأخيرة، وهذا بتطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، في فترة التسعينات، ثم مخطط الوطني للضبط والتنمية الفلاحية بداية من الألفية الثالثة، الذي من خلالهما تدخلت الدولة بشكل مباشر وفعال في البرامج والسياسات الزراعية، وسن العديد من القوانين والتشريعات المحفزة والمشجعة للاستثمارات المحلية، وجذب الاستثمارات الأجنبية، ولتعطي أكثر امتيازات وضمانات لهؤلاء المستثمرين ، سواء المحلين أو الأجانب .

كما رافق هذه القوانين والتشريعات إنشاء إطار مؤسساتي يعمل على تأطير هذه الاستثمارات وتشجيعها، قدرت ميزانية القطاع الفلاحي لسنة 2019 ب 50 مليار دينار، مخصصة لمرافقة الاستثمارات الفلاحية وتشجيعها، وكذا التدعيمات الخاصة في مجالات كالحليب والحبوب واستصلاح الأراضي .

المطلب الثاني :أهم الإصلاحات التي عرفها القطاع الفلاحي في الجزائر

برامج الإصلاحات القطاع الفلاحي في الجزائر خلال فترة (2000 -2019) _الواقع والأفاق _:

شهد القطاع الفلاحي في الجزائر منذ بداية الألفية الثالثة جملة من الإصلاحات الجذرية واسعة النطاق لم يشهدها القطاع منذ الاستقلال، سواء ما تعلق بالموارد البشرية أو الوسائل المادية و المالية، كان ذلك تحت عناوين مختلفة : المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (2000-2004)، سياسة التجديد الفلاحي والريفي (2008-2004) و آخرها مخطط عمل الفلاحة 2019 والذي جاء استجابة للتحدي المرفوع وهو تحقيق الأمن الغذائي في ظل نموذج جديد. [1]

-1المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية :

لقد جاء المخطط الوطني للتنمية الفلاحية لاستدراك كل الثغرات السابقة .حيث تضمن مجموعة من التوجيهات الأساسية تتمثل في :التحسين المستديم لمستوى الأمن الغذائي للبلاد بغية تمكين السكان من اقتناء المواد الغذائية حسب المعايير المتفق عليها دوليا، وكذا الاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية وترقية المنتجات ذات الامتيازات بهدف تصديرها، إضافة إلى توفير مناصب شغل في القطاع الفلاحي وتحسين مداخيل الفلاحين وظروف معيشتهم .

وقد تضمن هذا المخطط تسعة برامج فلاحية تنموية، خمسة منها برامج موجهة لتحسين مستوى وعصرنه المستثمرات الفلاحية وتربية المواشي وهي :

- البرامج الموجهة إلى إعادة تأهيل وتحديث المستثمرات الفلاحية .

[1] جمال جعفري ،العجال عدالة ،مبادرات اصلاح القطاع الزراعي في الجزائر واثرها على الناتج الزراعي ،مجلة دفاتر اقتصادية ،المجلد 10 ،العدد 02 ،2018 ص 105

- برنامج تكثيف والإنتاج وتحسين الإنتاجية .
- برنامج تكثيف وتحويل أنظمة الإنتاج .
- برنامج تثمين الإنتاج الفلاحي (التكييف .التحويل .التخزين .التسويق) .
- برنامج دعم الاستثمار على مستوى المستثمرات الفلاحية .

وأربعة برامج أخرى موجهة لحماية وتنمية المحيط الطبيعي وإنشاء مناصب عمل وهي كما يلي :

- البرنامج الوطني للتشجير .
- التشغيل الريفي .
- برنامج حماية وتنمية المناطق السهلية .
- برنامج حماية وتنمية الواحات .

لقد تم توسيع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في سنة 2002 لإدماج دعم العالم الريفي ونتيجة لذلك أصبح يسمى البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، وهكذا تم قطع مرحلة جديدة، ومع البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية والريفية حددت أهداف أوسع تتمثل في :

- توسيع المساهمة في الأمن الغذائي .
- تثمين كل الموارد المتاحة .
- حماية البيئة .
- توسيع عمليات التشجير لزيادة نسبة الغطاء الغابي في شمال البلاد من 11في المائة إلى 14في المائة .

وقد اعتمدت الدولة في تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية عدة آليات مالية وتقنية، .حيث انفق على المخطط الوطني خلال فترة 2007/2000 حوالي 400 مليار دينار جزائري .

حيث استفاد القطاع الفلاحي على شكل إعانة للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية إذ قدر غلافه المالي ب 55.89مليار دينار جزائري، وزع على ثلاث صناديق مكلفة بتمويل مشاريع الدعم المسجلة بالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية، وهو ما يوضحه الجدول التالي :

جدول رقم (2-4) هيكل الغلاف المالي الموجه لدعم قطاع الفلاحة (2001- 2004) :

السنوات	2001	2002	2003	2004	المجموع
الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية	7.5	15.1	18.8	12	53.4
الصندوق الوطني لحماية الصحة الحيوانية والنباتية	0.007	0.07	0.07	0	0.21
صندوق ضمان المخاطر لفلاحيه	0	1.14	1.14	0	2.28
المجموع	7.57	16.31	20.01	12	55.89

المصدر :جمال جعفري ،مرجع سابق .

يلاحظ الجدول أعلاه أن الحصة المالية الأكبر يحوز عيها الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، وهو ما يعني انه اكبر ممول للقطاع الفلاحي، كما تم وضع نظام تاطير تقني متعدد الأشكال وملائم لطبيعة الأنشطة التقنية المحددة لخصوصية كل برنامج فرعي .تهدف هذه الطريقة إلى اعتبار المستثمرة الفلاحية كوحدة قاعدية أساسية في عمليات الإنتاج الفلاحي .

إن أهم ما يميز فترة العشرية الأولى من الألفية الثالثة صدور قانون التوجيه لفلاحي تحت رقم 08-16 المؤرخ في 03 أوت 2008 الذي يسطر "محاور التنمية المستدامة للفلاحة وعالم الريف " .حيث يعتبر الأول منذ الاستقلال .

يسعى قانون التوجيه الفلاحي إلى تحقيق الأهداف الأساسية التالية :

- مساهمة الإنتاج الفلاحي في تحسين مستوى الأمن الغذائي .
- وضع إطار تشريعي يضمن ان يكون تطور الفلاحة مفيدا اقتصاديا واجتماعيا ومستديما بيئيا
- مواصلة تنفيذ مبدأ دعم الدولة الملائم للتنمية الفلاحية النباتية والحيوانية بصفة مستمرة .

1-2سياسة التجديد الفلاحي والريفي : (2008-2014)

جاءت سياسة التجديد الفلاحي والريفي لتؤكد من جديد على الهدف الرئيسي الذي تتبعه السياسات الفلاحية، المتعاقبة منذ 1962 أي "التدعيم الدائم للأمن الغذائي الوطني مع التشديد على ضرورة تحول الفلاحة إلى محرك حقيقي للنمو الاقتصادي الشامل ".وقد شرع في تنفيذ هذه السياسة من قبل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية منذ عام 2008، حيث ترتكز على قانون الزراعة التوجيهي الذي

صدر في أوت 2008 إذ يحدد هذا القانون معالمها، وإطارها العام بهدف تمكين الزراعة الوطنية من المساهمة في تحسين الأمن الغذائي للبلاد وتحقيق التنمية المستدامة، حيث يقوم أساس هذه السياسة على تحقيق توافق وطني حول مسالة الأمن الغذائي لضمان السياسة الوطنية والتماسك الاجتماعي، كما تستند إلى تحرير المبادرات والطاقات، عصرنه جهاز الإنتاج وترجمة القدرات الكبيرة التي يحتوي عليها الاقتصاد الوطني، وتتمثل الأهداف الاستراتيجية لهذه السياسة في الآتي :

- التحسين المستدام للأمن الغذائي .
- التنمية المتوازنة للأقاليم الريفية .
- مكافحة التصحر وحماية الثروات الطبيعية .

وقد تزامنت سياسة التجديد الفلاحي والريفي مع نهاية البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005 – 2009) الذي يعتبر إمدادا لبرنامج الإنعاش الاقتصادي، حيث خصص له مبلغ 4202.7 مليار دينار جزائري، يتضمن قيمة 1216مليار دينار جزائري من البرنامج السابق، وكذا بداية البرنامج الخماسي (2014 –2010) الذي يقدر غلافه المالي ب 21214 مليار دينار جزائري .حيث بلغ نصيب القطاع الفلاحي من هاذين البرنامجين 300 مليار و1000مليار دينار جزائري على التوالي، أي ما يعادل 7.14 بالمائة و 4017 بالمائة على الترتيب .ومن خلال هذا المسعى كله تتوخى الحكومة ثلاث أهداف كبرى تتمثل في :

- رفع نسبة النمو في قطاع الفلاحة إلى 08 بالمائة سنويا .
- رفع حصة الصناعة من 05 بالمائة إلى حوالي 10 بالمائة في القيمة المضافة التي يتم تحقيقها سنويا.
- تقليص نسبة البطالة إلى اقل بكثير من 10 بالمائة خلال السنوات الخمس المقبلة .

وفي إطار البرنامج الخماسي (2010–2014)خصص لقطاع الفلاحة مبلغ 1000مليار دينار جزائري مزع عبر هذه الفترة في المتوسط كل سنة 220مليار دينار جزائري .حيث خصص لسياسة التجديد الفلاحي والريفي غلاف مالي قدر ب 185.3 مليار دينار جزائري موزعة كالأتي :

- سياسة التجديد الريفي : 42 مليار دج .
- سياسة التجديد الفلاحي: 160 مليار دج .
- برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية: 28 مليار دج .

ترتكز سياسة التجديد الفلاحي والريفي على ثلاث ركائز تتمثل الركيزة الأولى في التجديد الريفي، والتي تسعى إلى تحسين ظروف معيشة سكان الأرياف مع تنويع النشاطات الاقتصادية في الوسط الريفي لتحسين المداخل، إضافة إلى الحفاظ على الموارد الطبيعية وتثمين التراث الريفي المادي وغير المادي .

أما الركيزة الثانية، فتتمثل في التجديد الفلاحي، والتي تعني بمردود القطاع الفلاحي وضمان مردوديته لتحقيق الأمن الغذائي، حيث تم اعتبار 10 فروع من المنتجات ذات الاستهلاك الواسع، لذلك تخصص لها برنامج التكثيف والعصرنة بهدف رفع الإنتاج وتحقيق التكامل بين الفروع الإنتاجية، أما الركيزة الثالثة المتمثلة في تقوية القدرات الشرائية والمساعدة التقنية فتقوم على عصرنه مناهج الفلاحة، وتعزيز البحث والتكوين والإرشاد الفلاحي، إلى غير ذلك من المسائل المرتبطة بالعنصر البشري والعنصر التقني .

ومن خلال هاته الركائز وضعت الدولة الجزائرية أهداف مسطرة تسعى للوصول إليها عند أفق 2014 هذه الأفاق يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (2-5):برنامج التكثيف و العصرنه بين (2004-2008) وافق 2014

الرقم	البرامج	متوسط الإنتاج السنوي 2004-2008	الهدف من 2014
01	الحبوب	34.300.000	53.671.000
02	البقول الجافة	504.000	872.000
03	الحليب 310لتر	1.900.000	3.240.000
04	البطاطس	20.000.000	33.626.000
05	زيت الزيتون	2.254.000	3.873.000
06	لحوم حمراء	2.800.000	4.083.000
07	لحوم بيضاء	1.900.000	3.240.000
08	التمور	5000.00	8.895.000
09	البذور والفسائل	إنشاء مخزون استراتيجي-تلبية80 من الاحتياجات.	
10	السقي	-تجهيز حوالي 350الف هكتار لسقي الأراضي . -تعميم أنظمة اقتصاد المياه في الأراضي الزراعية المسقية	

المصدر :مشروع برنامج التجديد الفلاحي (2014/2010) مارس 2009 ص07.

وتتوافق هذه الأفاق الموضحة في الجدول أعلاه مع الأهداف الاستراتيجة لسياسة التجديد الفلاحي والريفي والمتمثلة أساسا فيما يلي :

- تأمين المستثمرين الفلاحين فيما يخص العقار (قانون الامتياز)
- مواصلة التدعيم المالي في سبيل التجديد الفلاحي .
- دعم الاستثمار العمومي في مجال الموارد المائية لتطوير الفلاحة .
- تعبئة القطاع الصناعي لمرافقة التجديد الفلاحي .
- تنظيم مهنة الفلاحة وفتح أفاق مستقبلية للتصدير .

3-1 مخطط عمل الفلاحة (2015 -2019):

يقوم مخطط عمل الفلاحة على ثلاث ركائز أساسية يمكن عرضها في الشكل التالي :

شكل رقم (2-1) :ركائز مخطط عمل الفلاحة (2015 -2019)

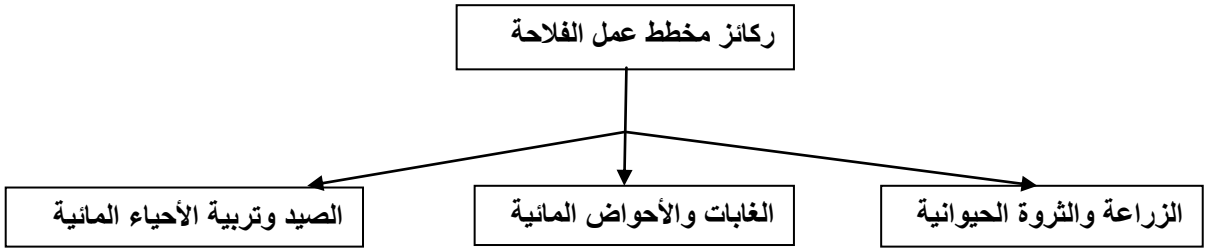

تقوم الركيزة الأولى من مخطط عمل الفلاحة 2019 .على الزراعة والثروة الحيوانية ويكون ذلك من خلال تعديل وتحديث وتنمية هيكل القطاع الفلاحي، مع تشجيع كفاءات القطاع الفلاحي، ومتابعة ودعم أصحاب المشاريع الفلاحية ، أما الركيزة الثانية فتقوم على إعطاء أهمية للإنتاج الغابي، وكذا تشجيع السياحة البيئية في حين تقوم الركيزة الثالثة على متابعة ودعم برامج الاستثمار في قطاع الصيد وتربية المائيات، زيادة على ذلك تطوير الصادرات السمك مع الحرص على حماية ووقاية أماكن صيد الأسماك. حيث يهدف مخطط عمل الفلاحة فيما يخص الركائز المذكورة أعلاه إلى :

- متوسط نمو في القطاع الفلاحي ب 05 بالمائة .
- قيمة الإنتاج تقدر ب 4300 مليار دينار جزائري .
- بيئة التشجير ب 13 بالمائة .
- تخفيض قيمة الواردات ب 02 مليار دولار و الصادرات ب 1.1 مليار دولار .
- الوصول إلى 1500.000 منصب شغل .

حيث يتوقع تحقيق النتائج التالية خلال سنة 2020 فيما يخص قطاع الصيد وتربية الأحياء المائية.

- رفع الإنتاج إلى حوالي 200 طن .
- الاحتفاظ ب 80 ألف منصب شغل .
- خلق 40 ألف منصب شغل .
- الوصول إلى رقم أعمال يقدر ب 110 مليار دينار جزائري .
- حشد اكبر عدد من الاستثمار داخل القطاع الفلاحي السمكي .

المطلب الثالث :مساهمة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الجزائري

1-مساهمة القطاع الفلاحي في نسبة التشغيل :

الجدول رقم(2-6) مساهمة القطاع الفلاحي في التشغيل في الجزائر خلال (2015-2019)

الوحدة:ألف نسمة

السنوات	عدد العمال في القطاع الفلاحي (1000)	النسبة
2015	917	8.7
2016	949	8.0
2017	928	8.6
2018	1067	9.6
2019	1083	9.60

المصدر :الديوان الوطني للإحصائيات، الحوصلة الإحصائية 1962-2020 ،الديوان الوطني للإحصائيات،www.ons.dz2023/05/16 ›

- من خلال الجدول رقم (04) نلاحظ أن عدد العمال في قطاع الفلاحة وصل إلى 1083 ألف عامل سنة 2019 بنسبة حوالي 9.6% من نسبة الإجمالية حسب إحصائيات الديوان الوطني للإحصاءات، أما بالنسبة لسنة 2018 فظلت مستقرة بنسبة 9.6% .بحيث في السنوات 2015-2017 فكانت تتراوح بين 8.0 % إلى 8.7 %.

2-مساهمة القطاع في الناتج المحلي :

يعتبر القطاع الفلاحي من بين أهم القطاعات المنتجة في الجزائر، كونه من القطاعات المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي .

يبين الجدول الموالي تطور نسبة الناتج الزراعي الإجمالي و الناتج المحلي الإجمالي:

الجدول رقم (2-7) :نسبة الناتج الزراعي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي ونسبة مساهمة الناتج الزراعي الإجمالي على الناتج المحلي الإجمالي

الوحدة: مليون دولار

السنوات	الناتج الإجمالي المحلي	الناتج الزراعي الإجمالي	نسبة مساهمة الناتج الزراعي المحلي من الناتج الاجمالي
2017	167574.80	20565.07	%12,27
2018	204523.00	20769.54	%10,12
2019	171175.86	25291.00	%14,77
2020	147688.69	20756.16	%14,05

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، المجلد 41، www.aoad.org.com، 16.05.2023

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن قيمة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي عرفت انخفاضا نسبيا خلال السنوات (2017-2020) ، بحيث ارتفعت نسبيا خلال سنة 2018 من 167مليون دولار سنة 2017 لتصل إلى 204 مليون دولار سنة2018. لتنخفض سنة 2020 لتصل إلى 147 مليون دولار، وفيما يخص الناتج الزراعي الإجمالي فقد ظلت القيمة في حدود 20565.07 مليون دولار و25291.00 مليون دولار ، و ارتفعت سنة 2019 لتصل إلى 25291.0 مليون دولار .

3-مساهمة القطاع الفلاحي في التجارة الخارجية :

الواردات :

الشكل رقم (2-2) :الواردات الإجمالية والزراعية و الغذائية من 2018 -2020

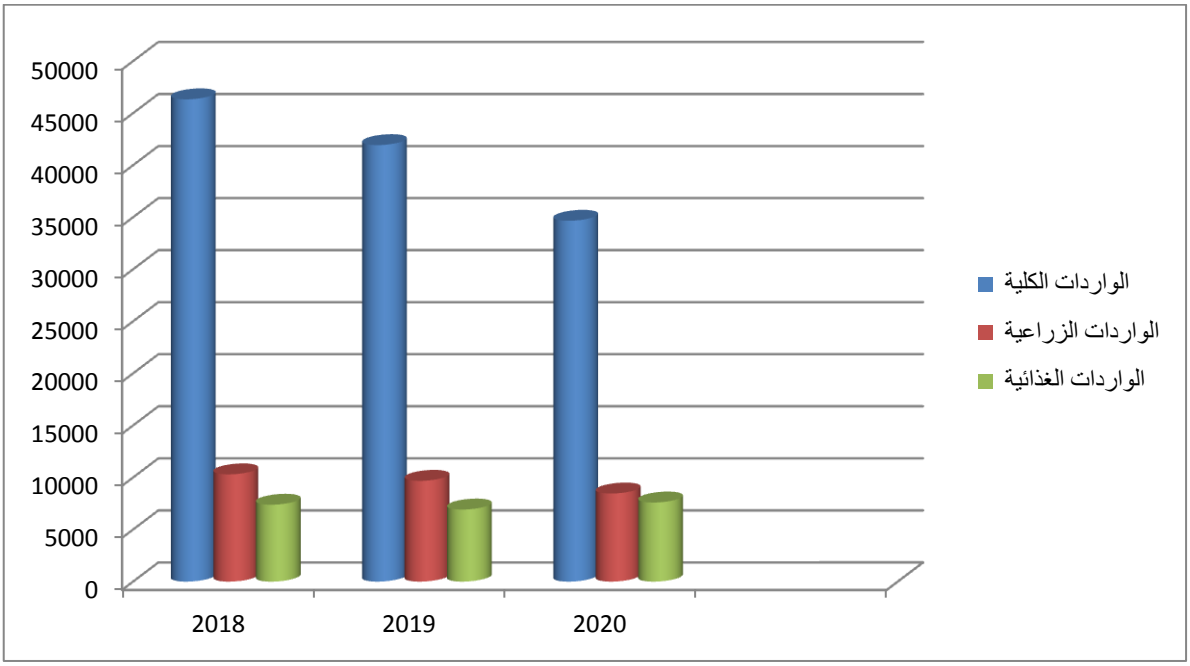

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، المجلد 41، www.aoad.org.com،16.05.2023

نلاحظ من خلال الشكل رقم أن نسبة الواردات في انخفاض مستمر بحيث كانت في سنة 2018بحوالي 46333,1 مليون دولار لتنخفض وتصل ل 34665,4 مليون دولار سنة 2020 وهذا ينطبق على الواردات الزراعية أيضا أما بالنسبة للواردات الغذائية انخفضت في سنة 2019 لتصل إلى 6925,9 مليون دولار ومن ثم تتزايد في سنة 2020 لتصل إلى 7601,1 مليون دولار.

الصادرات :

شكل رقم(2-3) :الصادرات الكلية والزراعية والصادرات الغذائية خلال 2018 -2020:

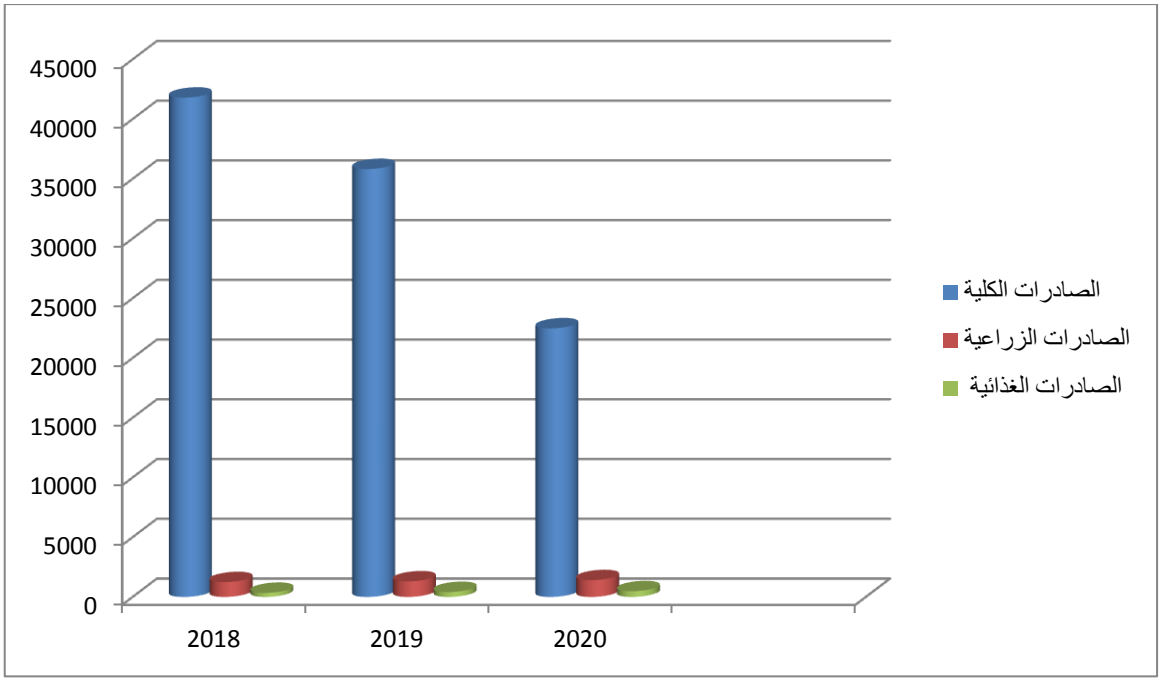

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية،الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية ،المجلد 41،الموقع الالكتروني :

www.aoad.org.com، 16.05.2023

نلاحظ من خلال الشكل رقم **(2-3)** أن نسبة الصادرات الكلية في انخفاض خلال سنوات 2018حتى 2020 الا ان نسبة الصادرات الزراعية والغذائية في تزايد لكن بنسبة ضعيفة .

الجدول رقم (2-8) تطور الميزان التجاري الفلاحي خلال (2018-2020)

السنوات	2018	2019	2020
الواردات	46333.1	41934.1	34665.4
الصادرات	41797.3	35823.5	22483.1
الميزان التجاري	-4535.8	-6110.6	-12182.3

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، المجلد 41،الموقع الالكتروني :www.aoad.org.com، 16.05.2023

من خلال الجدول رقم ي(**2-8**) تضح أن الميزان التجاري الفلاحي سجل عجزا من 2018 إلى غاية 2020 وهذا يرجع إلى الفرق الكبير الموجود بين الواردات الفلاحية والصادرات الفلاحية، مما أدى إلى عدم القدرة على تغطية احتياجات السكان بالرغم من الإصلاحات العديدة التي شهدها قطاع الفلاحة ،كما يبين ويؤكد تبعية الجزائر من حيث الغذاء للدول الأجنبية .

المبحث الثالث : دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية لولاية البيض .

تعتبر وكالة البيض الناشطة على مستوى ولاية البيض إحدى أهم الوكالات حيث تزاول نشاطها من خلال تقديمها لمختلف الخدمات البنكية خاصة تلك المتعلقة بمنح القروض فهي تمنح قروضا مختلفة للفلاحين. وتتعرض هذه الوكالة كغيرها لخطر تعثر القروض لذلك تعتمد إلى تكوين مخصصات في ميزانيتها وذلك بهدف التقليل من الخسائر التي يحتمل الوقوع فيها مستقبلا .

المطلب الأول : تقديم بنك الفلاحة و التنمية الريفية الجزائرية :

بنك الفلاحة والتنمية الريفية هو بنك مساهمة ذات رأس مال قدره 000 000 000 54دج الكائن مقرها الرئيسي بشارع 17 العقيد عميروش بالجزائر العاصمة، وهو أكبر وأهم البنوك الوطنية والجزائرية التي عرفت تطورا مستمرا ليفرض وجوده على مستوى الوطن من خلال دوره في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية.

1-نشأة بنك التنمية الريفية الجزائرية :

إن تزايد الأهمية الاستراتيجية لقطاع الفلاحة واعتباره من بين الأقطاب التي يرتكز عليها الاقتصاد الجزائري، توافق مع ركود للإنتاج الفلاحي وتراجع كتلة القروض الممنوحة له،

بالإضافة إلى الدور المحدود الذي لعبه البنك الوطني الجزائري BNA لتفعيل الموارد اتجاه القطاع الفلاحي. هذا ما دفع الدولة الجزائرية إلى إنشاء بنك قادر على تأمين قروض و تمويل حقيقي و فعال للقطاع الفلاحي، والذي تجسد ببنك الفلاحة والتنمية الريفية .

بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR هو مؤسسة مالية وطنية تنتمي إلى القطاع العمومي أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 106/82 بتاريخ 1982، وأوكلت إليه مهمة تمويل الهياكل ونشاطات الإنتاج الزراعي وكل النشاطات التابعة له، وكذلك الصناعات الغذائية إضافة إلى الحرف التقليدية في الأرياف، وهذا ما يعطي انطباعا بأنه بنك مخصص لتمويل القطاع الفلاحي ومختلف الأنشطة المتعلقة بالمحيط الريفي .

2- تقديم بنك الفلاحة و التنمية الريفية لوكالة البيض :

2-1- تعريف البنك : تم إنشاءه بموجب المرسوم التنفيذي رقم 105/88 المؤرخ في 13 مارس 1982[1]، بغرض تنفيذ جميع العمليات المصرفية ومنح القروض و الائتمانات بجميع أشكالها للعملاء وتعزيز الأنشطة التجارية ، الزراعية، الحرفية والصناعية في المنطقة .[2]

2-2- مهامه :

ينطوي على مهمتين الأولى، كونه بنك ودائع وتوزيع ومنح القروض والثانية كونه موجه لخدمة تمويل القطاع الفلاحي و التنمية الريفية .

ويمكن القول بأنه بنك أولي لأنه :

- يقوم بكل العمليات المتعلقة بالقروض و التبادل و الادخار .
- يقوم بفتح حساب للزبائن .
- يستقبل الإيداعات (للادخار) .

[1] موقع الرسمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية .
[2] مقدمة من طرف الوكالة

- يقوم بكل العمليات البنكية و المالية المتعلقة بالإنتاج الفلاحي .

كما يعمل على دعم القطاع الفلاحي و ترقيته .أما من جهة التمويل فهو مكلف خصوصا في تمويل المؤسسات التي تقوم بالنشاط الفلاحي، بعد إمكان هذا المجال محتكرا من طرف بنك الجزائر BNA قبل 1982 . والمادة 2 من القانون الأساسي تلخص هدفين أساسيين وهما

- تنمية القطاع الفلاحي .
- ترقية النشاط الفلاحي و الحرفي والفلاحة الصناعية، وتضمن تمويل حسب القوانين المعمول بها .

2-3 الهيكل التنظيمي للبنك :

يتمثل الهيكل التنظيمي للبنك في الشكل التالي

شكل رقم (2-4): الهيكل التنظيمي لوكالة البدر –ولاية البيض :

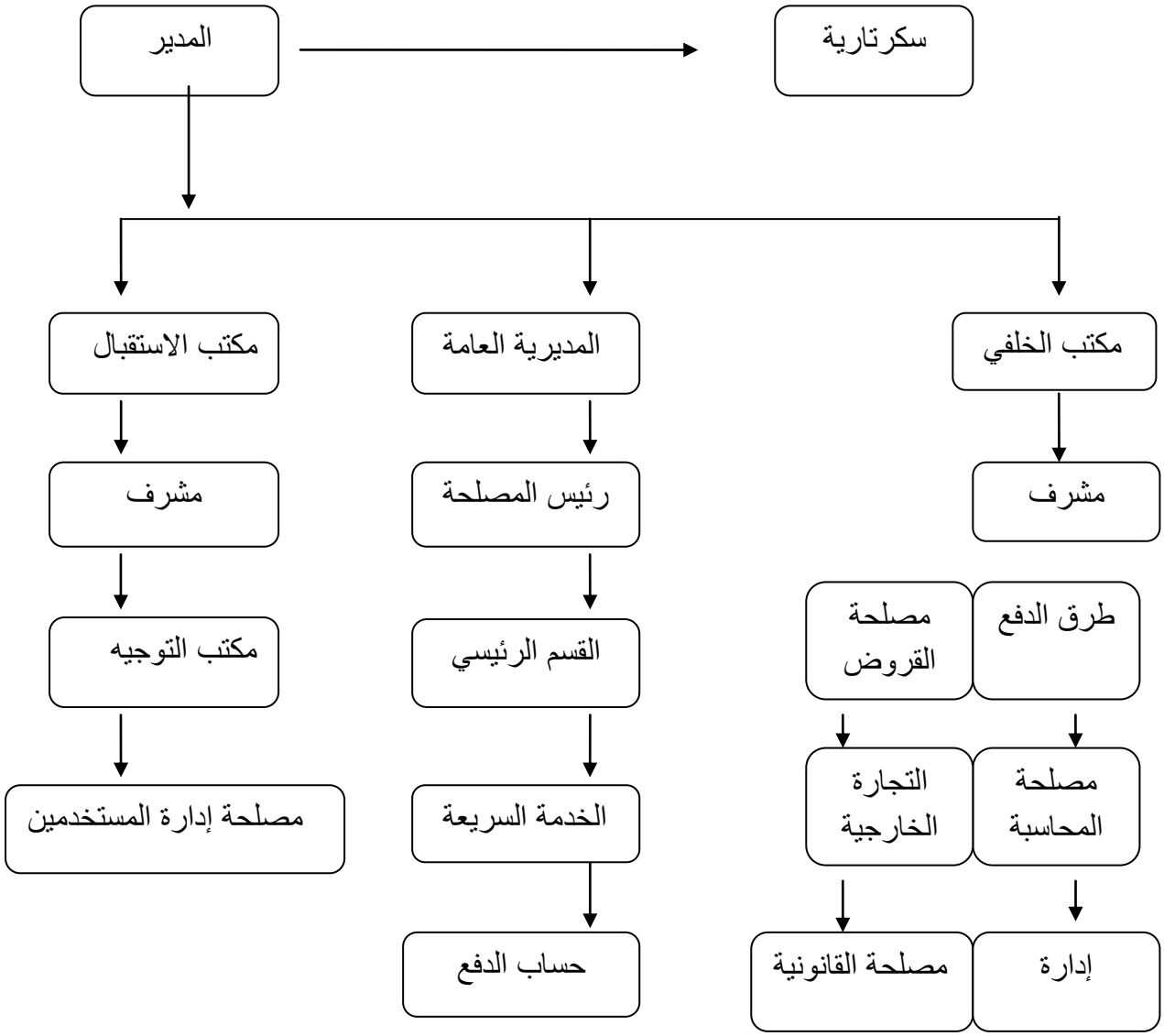

المصدر: من إعداد الطالبتين، بالاعتماد على وثائق مقدمة من طرف البنك .

المطلب الثاني: طرق منح القرض الرفيق ودراسة إحصائية على مستوى وكالة البيض رقم 730 من 2018 إلى 2021 :

1- طرق منح قرض الرفيق:

تقوم عملية منح القرض على النقاط التالية:

- يدفع الملف لدى الأكشاك الموحدة.
- يرسل الملف إلى المجمع الجهوي للاستغلال بوكالة سعيدة .
- بعد فرز الملفات تنشر القائمة الاسمية للملفات المقبولة .
- يسلم الفلاح الفاتورة للبنك .
- يقوم البنك بوضع قيمة القرض في حساب الفلاح .
- يمضي الفلاح على أمر التحويل، بحيث يصبح حسابه مدينا لصالح حساب التعاونية لدى بنكها
- يسلم الفلاح أمر التحويل للتعاونية التي تتأكد من دخول القيم المعينة إلى أرصدتها لدى بنكها .
- تسليم التعاونية بعد ذاك المواد التي يحتاجها الفلاح في دورة الرفيق .

2- طرق التسديد :

- يتعهد المقترض بتسديد اصل القرض والفوائد على أقساط حسب جدول الإهتلاك المعد طبقا للشروط الخاصة لهذه الاتفاقية، حيث يتمتع المقترض بحق التسديد المسبق للقرض جزئيا أو كليا، وذلك بعد نهاية فترة الاستعمال التي لا يمكن أن تتجاوز تلك المحددة ضمن الشروط الخاصة .

– وفي حالة عدم تسديد المبالغ الواجبة الأداء من الأصل، وفوائد ومصاريف أخرى وملحقات، فإن البنك يحتفظ بحق إلزامه على التسديد الفوري لكل قيمة القرض، خاصة عند عدم احترام المقترض لأي تعهد من التعهدات المتفق عليها من طرف البنك .

3–دراسة إحصائية لقرض الرفيق على مستوى وكالة –البيض –رقم 730 من 2018 إلى 2021 :

–تعتبر وكالة –البيض– رقم 730 من أهم الوكالات بنك الفلاحة والتنمية الريفية التي تحقق موارد معتبرة وبسمعة ونشاط مشرفة لكون مردودية الوكالة ذات منسوب ملحوظ، وهذا من خلال القروض المدعمة التي تقدمها للقطاع الفلاحي أهمها القرض الرفيق، حيث قمنا بدراسة إحصائية لمعرفة تطورات هذا القرض من قبل الوكالة خلال مدة زمنية من 2018 إلى 2021 .

جدول رقم (2-9) مبالغ القروض وعدد الملفات الممنوحة من طرف وكالة البيض رقم 730 في إطار قرض الرفيق من 2018 إلى 2021

الوحدة : دينار جزائري

السنوات	2018	2019	2020	2021
مبالغ القروض	5.000.000,00	90.428.000,00	19.225.000,00	13.196.427,20
النسبة المئوية	3.91	70.73	15	10.32
عدد الملفات	01	18	08	16
النسبة المئوية	2,32	41,86	18,60	37,20

المصدر :من إعداد الطالبتين من خلال الوثائق المقدمة من طرف الوكالة .

نلاحظ من خلال الجدول رقم (13) أن نسبة مبالغ القروض الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية تقدر ب 10.32 %خلال سنة 2021 ونسبة عدد الملفات بنسبة 37.20%، أما بالنسبة لأكبر نسبة في عدد الملفات ومبالغ القروض كانت في 2019 بحيث بلغت النسبة مبالغ القروض 70.73 %ونسبة عدد الملفات وصلت إلى 41.86 %.كما نلاحظ في سنة 2018 كانت أدنى نسبة من حيث مبالغ القروض بنسبة 3.91% وعدد الملفات بنسبة 2.32% .

الشكل رقم (2-5) : مبالغ القروض الممنوحة من طرف وكالة البيض رقم 730 في إطار قرض الرفيق 2018 -2021

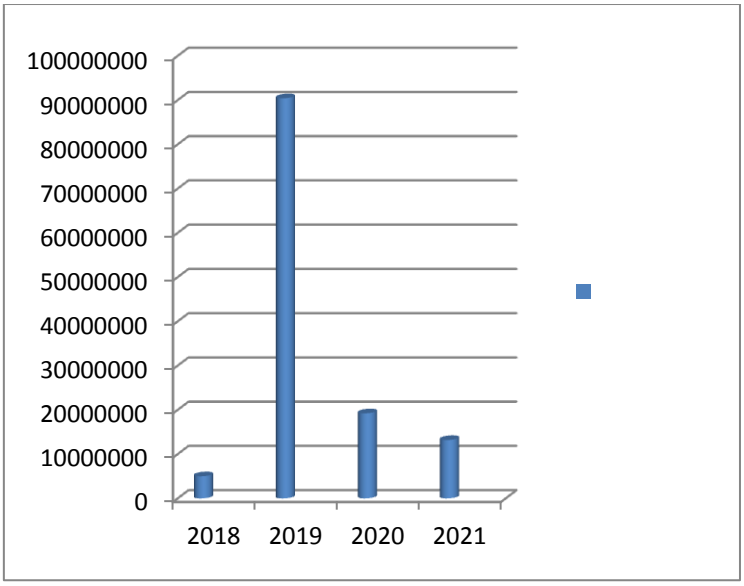

المصدر :من إعداد الطالبتين من خلال معطيات الوكالة .

الشكل رقم (2-6) : النسبة المئوية لمبالغ القروض

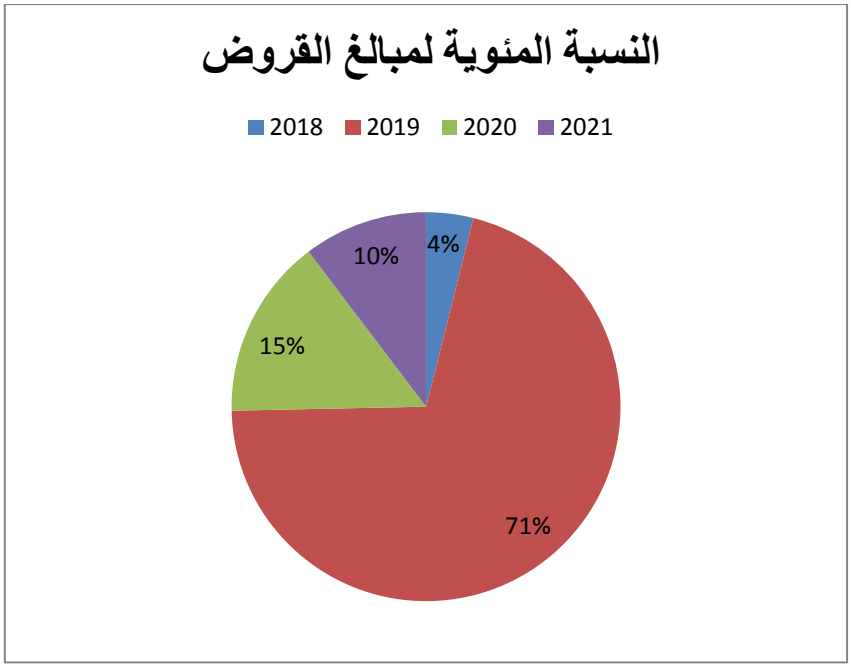

المصدر : من إعداد الطالبين من خلال معطيات الوكالة .

نلاحظ من خلال الشكل(2-6) أن اكبر المبالغ الممنوحة من قبل الوكالة في إطار قرض الرفيق كان سنة 2019 حيث تقدر نسبتها 70.73% باعتبارها اكبر نسبة مقارنة مع السنوات الأخرى، أما اقل نسبة كانت سنة 2018 ب 3.91 %.

الشكل رقم (2-7) عدد الملفات الممنوحة من طرف وكالة البيض رقم 730 في إطار القرض الرفيق من 2018 الى 2021:

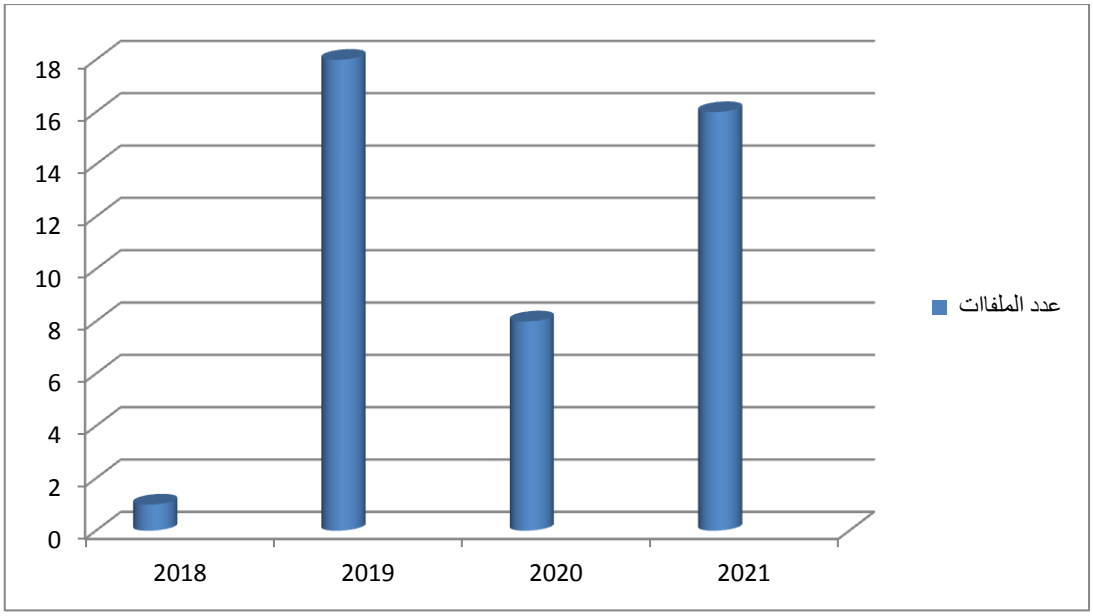

المصدر : من إعداد الطلبة من خلال المعطيات المقدمة من الوكالة .

الشكل رقم (2-8) : النسب المئوية لعدد الملفات الممنوحة

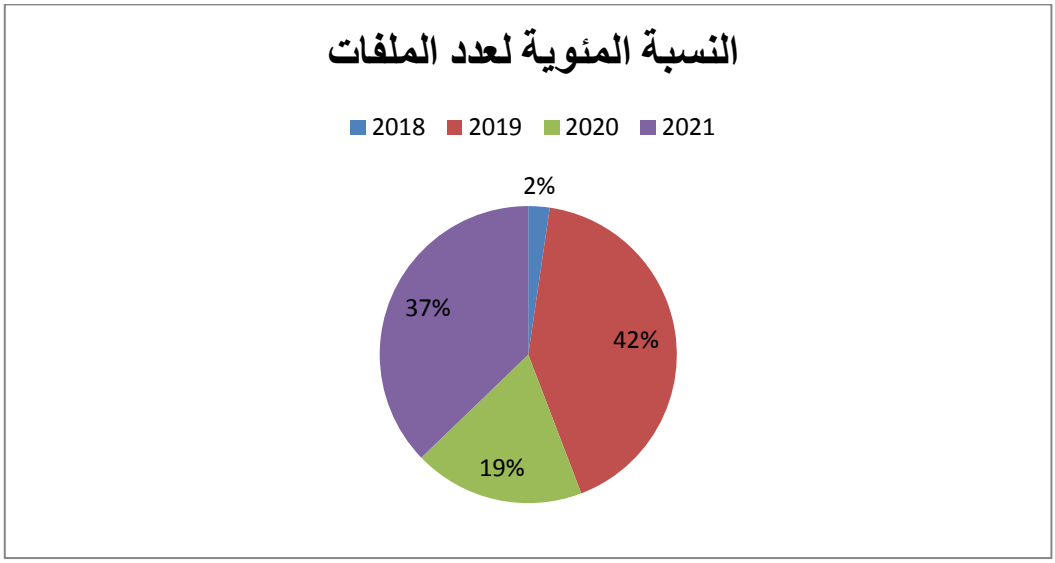

المصدر : من إعداد الطلبة من خلال المعطيات المقدمة من طرف الوكالة .

نلاحظ من خلال الشكل رقم (10) اكبر عدد من الملفات الممنوحة من قبل الوكالة كان سنة 2019 حيث تقدر نسبتها ب42 مقارنة بالسنوات الأخرى كما تمثل سنة 2018 اقل نسبة حيث تقدر ب 2 بالمائة .

الجدول رقم (2-10) : عدد الملفات المسددة وغير المسددة لوكالة البيض رقم 730 من 2018 إلى 2021

الملفات	العدد	نسبة المئوية
الملفات المسددة	20	%46
الملفات الغير مسددة	23	%53
الملفات لم يصل تاريخ استحقاقها	16	%70
الملفات المتابعين قضائيا	7	%30

المصدر : من إعداد الطلبة من اعتمادا على المعطيات المقدمة من الوكالة .

الشكل رقم (2-9) عدد الملفات المسددة وغير المسددة :

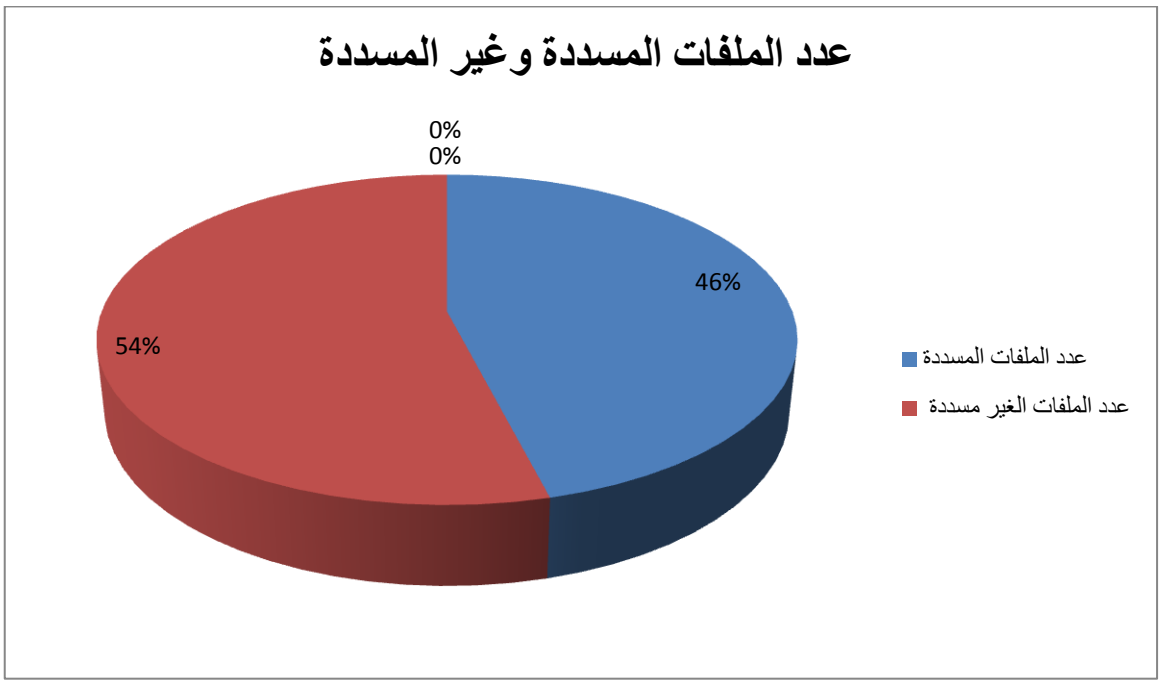

المصدر : من إعداد الطلبة باعتماد على معلومات من الوكالة .

نلاحظ من خلال الشكل رقم (11)أن نسبة عدد الملفات التي لم تسدد 54 % وهي اكبر من عدد الملفات المسددة التي تكون نسبتها 46 بالمائة .

الشكل رقم (2-10) : النسب المئوية لعدد الملفات الغير مسددة :

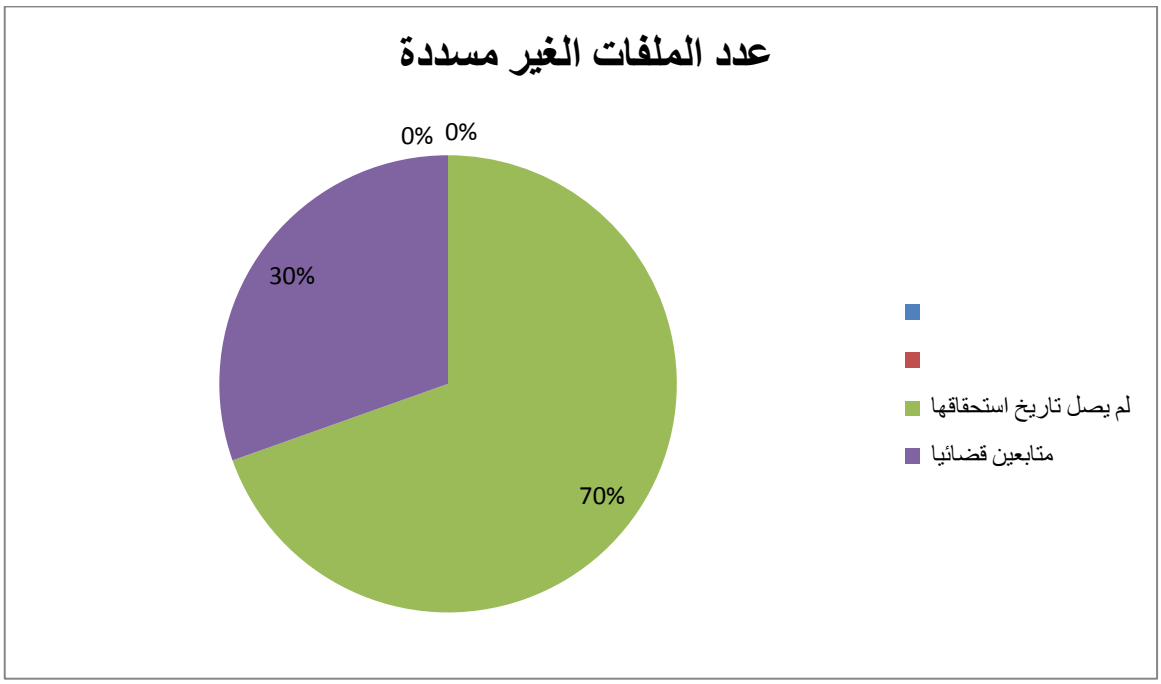

المصدر : من إعداد الطلبة باعتماد على معطيات من البنك .

نلاحظ من خلال الشكل رقم (12) أن نسبة عدد الملفات الغير المسددة التي لم يصل تاريخ استحقاقها هي 70 بالمائة وهي اكبر نسبة من عدد الملفات الغير مسددة المتابعين قضائيا بنسبة 30 بالمائة .

المطلب الثالث: دراسة تطبيقية لمنح القرض الرفيق من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة البيض رقم 730

1-تقديم المشروع :

تقدم السيد ك.م البالغ من العمر 42 سنة، إلى بنك الفلاحة والتنمية الريفية بوكالة البيض رقم 730 ، وحامل لبطاقة الفلاح المستخرجة من الغرفة الفلاحيه والمثبتة لمزاولة نشاط الفلاحة، بطلب القرض الرفيق من اجل زراعة البطاطا .

جدول رقم (2-11): معلومات خاصة بمشروع الممول من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية البيض وكالة رقم 730 في إطار قرض الرفيق :

موضوع القرض	**زراعة البطاطا**
قطاع النشاط	**فلاحي**
الموقع	**البحرية شارع زيدوري بلقاسم بريزينة –البيض–**
شكل التمويل	**قرض قصير المدى الرفيق**
تكلفة المشروع	**5.740.000,00دج**
فترة استرداد القرض	**09 اشهر**
رقم حساب القرض	**730000029830091**
مدة الاهتلاك	**03 اشهر**
نسبة الفائدة القاعدية	**حسب الشروط المعمول بها**
مدة استرجاع القرض	**محددة حسب جدول إهتلاك القرض**

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق من قبل الوكالة.

2-دراسة ملف القرض :

تقدم السيد ك.م بملف طلب القرض الرفيق على مستوى وكالة 730 البيض، يتكون ملفه من الوثائق التالية:

-طلب خطي .

-بطاقة الفلاح أو المربي صادرة عن الغرفة الوطنية للفلاحة.

-الوضع المالي وشبه الضريبي .

-الفاتورة الأولية .

-قيمة خطة الإنتاج .

-الميزانية النقدية المتوقعة للمشروع .

-شهادة مديونية بالاسم الصادرة عن CNMA أو بنك آخر .

3- دراسة الملف على مستوى المجمع الجهوي للاستغلال GRE سعيدة :

بعد الموافقة المبدئية من قبل الوكالة يتم على مستوى مكتب القرض للمجمع الجهوي للاستغلال إعادة فحص ومعاينة كل الوثائق التي تم تحصيلها على مستوى الوكالة ويتم بعدها إعطاء الموافقة، حيث يعلن عن قائمة الفلاحين الذين تم قبول ملفاتهم، ليتوجهوا بدورهم نحو الوكالات التي يفتحون حساباتهم البنكية لمنحهم القرض .

4-تحليل الملف :

- قيمة القرض : 5.740.000,00 دج

- مدة القرض :09 أشهر .

- عدد الهكتارات الموجهة للاستغلال :50 هكتار

- معدل الفائدة :5.5 مدعم .

5- الموافقة البنكية :

توجه السيد ك.م إلى الوكالة رقم 730 البيض وذلك بعد منحه الموافقة من قبل الوكالة والمديرية على منحه القرض، حيث تمت بعدها الإجراءات العملية والنقدية للقرض الرفيق، حيث يكون ملف القبول عبارة عن:

-وثيقة الموافقة البنكية (AUTORISATION D' ENGAGEMENT) .[1]

6- رفع الضمانات :

بعد الموافقة البنكية يتم رفع الضمانات البنكية المفروضة والمسجلة في وثيقة القبول والمتمثلة في الضمانات الحاصرة والغير الحاصرة حيث نجد أن :

الضمانات والإحتياطات الحاصرة :

- رهن العقار بمساحة مقدرة ب 50 هكتار بما في ذلك البنايات المنجزة حاليا ومستقبلا على هذا العقار، مع تقرير خبرة منجز من طرف خبير متعاقد مع البنك على عاتق المستفيد من القرض .

- شهادة الوضعية الجبائية .

- رخصة حفر بئر .

- إمضاء سندات لأمر .[2]

- إمضاء وتسجيل اتفاقية القرض لدى مصلحة الضرائب .

- بطاقة فلاح 2019 .

- سقوط آجال الدين .

- التصريح لدى المركزية للمخاطر .

- **الضمانات والاحتياطات غير الحاصرة :**

- التسجيل لدى صندوق الضمان على القروض الفلاحية .

[1] انظر الملحق رقم 1
[2] انظر الملحق 2

-عقد التامين مع ملحق الإحلال لفائدة بنك الفلاحة والتنمية الريفية Avenant de subrogationعلى كل الزرع المحقق بعد البذر .

- محضر معاينة صادر و محرر عن طرق محضر قضائي يثبت وجود البطاطا .[1]

7-إبرام اتفاقية القرض :

تكون بعد رفع الضمانات مباشرة يليها التسجيل الآلي والحصول على خمس نسخ أصلية للاتفاقية المبرمة بين البنك والزبون طالب القرض .[2]

وهذه الاتفاقية تكون موقعة من طرف ممثل الوكالة وهو مدير الوكالة المحلية البيض رقم 730 من جهة والمقترض المتمثل في السيد ك.م من جهة أخرى، حيث بموجب هذه الاتفاقية يمنح البنك للمقترض قرض حسب الشروط العامة والخاصة المحددة .

8-منح القرض الرفيق للسيد ك.م :

بعد الموافقة النهائية من قبل الوكالة والمديرية الجهوية وإبرام الاتفاقية لمنح القرض للسيد ك.م تقوم لمصلحة المختصة بإشعار السيد انه بإمكانه الحصول على القرض الرفيق لتنفيذ مشروعه والمتمثل في مبلغ 5.740.000,00دج، وانه تم تحويل مبلغ القرض في حسابه الموجود على مستوى البنك مع وجود وصل استلام القرض موقع من قبل مدير الوكالة، حيث تكون نسخة عند السيد ك.م ونسخة عند الوكالة .

9-تسديد القرض الرفيق من قبل السيد ك.م للوكالة

بعد حصول السيد ك.م على القرض الرفيق من قبل الوكالة رقم 730 –البيض – قام بتسديد قيمة القرض المقدر ب 5.740.000,00دج بتاريخ 2020/08/02 بعدما استفاد من القرض وطريقة التسديد كانت كليا [1] وقبل تاريخ استحقاقها .

[1] انظر الملحق رقم 3
[2] انظر الملحق رقم 4

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل تم التعرف على التمويل الفلاحي في الجزائر من كل جوانبه المتمثلة في مصادره، شروط نجاحه ، و اهم المؤسسات المخصصة لذلك ، وآليات التمويل البنكي للقطاع الفلاحي، كما طرح صيغتين من القروض المدعمة و المستحدثة لفائدة القطاع الفلاحي وهما قرض الرفيق وقرض التحدي ودورهما في تطوير آليات التمويل البنكي . واتبع بدراسة حول مقومات القطاع الفلاحي الجزائري و الذي يتمتع بموارد طبيعية وامكانات معتبرة وكيف ان سوء الاستغلال الامثل للموارد وضعف التمويل من اسباب تراجع مردودية القطاع ، و تم عرض لأهم الاصلاحات التي عرفها القطاع الفلاحي ،وجهود الدولة في سبيل تطوير القطاع ، عبر سياسات اصلاحية لانعاش الاقتصاد التي اتبعتها، واهم مخططات التنموية التي انتهجها سياسة الدعم الحكومي، و ابرزها المخطط الوطني للفلاحة و التنمية الريفية الذي اعطى اهتمام ودعم لجميع النشاطات الفلاحية بالفروع ، عن طريق العديد من اشكال الدعم التي اعتمدتها مجموعة الصناديق التي انشئت لهذا الغرض.

اما المبحث الثالث فقد ادرج كدراسة ميدانية ،استهل بتقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكذا فرع بنك الفلاحة والتنمية الريفية للوكالة المحلية بالبيض 730 ، من حيث النشأة والمهام وكذلك الهيكل التنظيمي، إضافة إلى الاعتماد على الإحصائيات المقدمة من طرف الوكالة للقرض الرفيق والملفات الممنوحة من 2018 إلى 2021، حيث انه توصلنا انه توجد بعض التغييرات في كل سنة من حيث القروض وعدد الملفات .

تم عرض دراسة حالة لاحد نماذج القرض الرفيق و تتبع كافة الإجراءات والخطوات اللازمة للحصول على النوع من القرض التي تتم بين المقترض والوكالة بغية تسهيل واتمام عملية القرض.

[1] انظر الملحق رقم 5

خاتمة

الخاتمة:

لقد اعتمدت هذه الدراسة على تقديم البنوك التجارية ودورها في تمويل المشاريع الاستثمارية الفلاحية، من خلال دراسة حالة وكالة البنك الفلاحة والتنمية الريفية بالبيض ، حيث كشفت عن الدور الفعال الذي يمكن أن تساهم به في تمويل المشاريع الاستثمارية . فالبنوك التجارية تعد الجهاز المصرفي الأساسي في توفير الدعم المالي للنشاط الفلاحي، سواء ارتبط ذلك بموارده الداخلية الذاتية أو الموارد الخارجية، والبنوك التجارية مطالبه بضرورة حسن استغلال هذه الموارد وترشيد استخدامها .

تعتبر وظيفة التمويل من أهم وظائف البنوك، فهي تعمل على توفير وتسيير الموارد المالية لضمان استمراريتها . وقد تم التطرق في هذه الدراسة إلى أهم مصادر التمويل، والمتمثلة في التمويل البنكي الذي يعتبر الاجهزة التمويلية الموجهة للقطاعات الاقتصادية .ومن في مقدمتها القطاع الفلاحي، باعتباره بمثابة البنية التحتية للاقتصاد الوطني، وذلك لأهميته كمصدر أساسي لتأمين الغذاء والمواد الأولية، بحيث أصبح الشغل الشاغل للحكومة ،وذلك من خلال القيام بمجهودات كبيرة للاعتناء به أكثر ، بتهيئة الظروف المناسبة والآليات الفعالة لتمويل هذا القطاع .

ومن خلال الدراسة التطبيقية ، تم إبراز أهم المحطات التي شهدتها السياسة التمويلية للقطاع الفلاحي. و عرض واقع الفلاحة في إطار البرامج الوطنية للتنمية الفلاحية، التي كان لها دور كبير في تمويل هذا القطاع، وذلك من خلال السياسات والإجراءات المتضمنة لها. ويمكن القول إن مساهمة البنوك في تمويل المشاريع الاستثمارية يرتكز على منحها القروض لتمويلها. فاعتمدت الدولة طرح عدة اشكال للقروض البنكية المدعمة والموجهة لتمويل القطاع الفلاحي بالدرجة الاولى ، سواء كانت قروض قصيرة الأجل (قروض الاستغلال)، أو قروض طويلة الأجل (قروض الاستثمار) .فالقروض القصيرة الأجل تمثلت في قرض الرفيق ،والذي مثل كأحسن رفيق للفلاح خلال الدورة الفلاحية ، وذلك باعتباره من صيغ التمويل البنكية

المستحدثة للقروض المدعمة . و لأنه بدون فوائد، الأمر الذي ساعد الفلاحين لقبوله كحل لمشاكلهم وتمويل مشروعاتهم الفلاحية . وكذا القروض طويلة الأجل المتمثلة قي قروض التحدي، و إن تنوع صيغ التمويل البنكي يتيح للمتعاملين باختيار أفضل الطرق التي تسمح بتوسيع موارد القطاع الفلاحي، والتكيف مع النشاطات الفلاحية ، وتكثيف انتاجيتها، والاستفادة منه. فان القرض البنكي احد آليات التمويل الموجهة لتدعيم القطاع الفلاحي لأنه من ركائز الممارسة الاقتصادية الناجحة، والتي يقوم عليها التطور الاقتصادي .

وانطلاقا من الدراسة النظرية والتطبيقية لدور القرض الرفيق في دعم القطاع الفلاحي والتنمية الريفية تم الوصول إلى مجموعة من النتائج :

اختبار الفرضيات :

1-يعتبر التمويل من أهم مصادر قيام القطاع الفلاحي حيث يعمل على توفير وتسيير الموارد المالية، ويعد التمويل البنكي آلية من آليات التمويل القطاع الفلاحي وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى.

-حظي القطاع الفلاحي باهتمام كبير من قبل الدولة الجزائرية حيث أصبح هذا القطاع يمثل الأولوية في خطط التنمية الاقتصادية، وهذا بوضع مخططات لتنمية وتمويل القطاع ،فاحتل القطاع مكانة كبيرة في الاقتصاد الوطني لما له من أهمية في الناتج المحلي الوطني وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية .

3-يقدم بنك الفلاحة والتنمية الريفية –البدر – لوكالة ولاية البيض 730 قروض بكل أنواعها لتمويل النشاطات الفلاحية من بينها القرض الرفيق الذي يمنح لتمويل نشاطات قصيرة المدى، وساهم ذلك في تنمية القطاع الفلاحي وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة.

نتائج الدراسة :

1- البنوك التجارية هي حلقة من حلقات الاقتصاد وينصب نشاطه على قبول الودائع ومنح القروض .

2- تتنوع القروض البنكية الممنوحة للعملاء وتتعدد فنجد قروض مرتبطة بمجال الاستثمار وأخرى مرتبطة بمجال الاستغلال .

3- تعتبر القروض من أهم العمليات التي يساهم فيها الجهاز البنكي في تمويل مختلف المشاريع الاستثمارية .

4- قامت الجزائر بعدة إصلاحات وسياسات تنموية للنهوض بقطاعها الفلاحي .

5- يقدم بنك الفلاحة والتنمية الريفية عدة قروض لتمويل القطاع الفلاحي منها، قرض الرفيق وقرض التحدي .

6-حظي قرض الرفيق بالقبول الحسن لدى الفلاحين لتمويل نشاطاتهم الفلاحيه المختلفة ولأنه بدون فوائد .

7- بساطة الإجراءات القانونية والبنكية الخاصة بالقرض الرفيق من قبل بنك الفلاحة .

8- تفادي مختلف المخاطر، وضمان حق البنك وذلك من خلال الإجراءات المنتهجة الخاصة بالقرض الرفيق

9- تسدد الدولة 5.5 من% نسبة القرض الرفيق طول مدة سريان القرض التي لا تتجاوز سنة واحدة والتي تعتبر إعانة للفلاحين .

10- وجود متابعة قضائية في حالة عدم تسديد القرض في نهاية مدة استحقاقه .

11- منح بنك الفلاحة والتنمية الريفية فرع وكالة البيض 730 أكبر من عدد من قروض ذات صيغة قرض الرفيق سنة 2019.

12-قدم بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة البيض730 أقل نسبة من عدد ملفات القروض ذات صيغة قرض الرفيق سنة 2018.

13-بلغت عدد الملفات الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة البيض 730 لسنة 2021 حوالي 16ملف .

آفاق الدراسة :

لقد تم اعداد الموضوع محل الدراسة، حسب الجوانب التي اعتبرت ملمة بالدراسة وذات أهمية، ، ويبقى المجال مفتوح لدراسات اخرى حول هذا الموضوع ، نذكر منها :

- القروض البنكية المدعمة و مشكلة عدم السداد – دراسة حالة القرض الرفيق-
- التمويل البنكي بالقرض الرفيق حسب الصيغة الاسلامية.
- تطوير آفاق الاقراض الجزائري في ظل سياسة الاقراض الجديدة.

قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

- **قائمة المراجع :**

أولا– الكتب :

1. محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، ,الطبعة الأولى، عمان، دار المناهج للنشر والتوزيع،2014.

2. عبد الرحمان العاني ،التمويل و وظائفه في البنوك الإسلامية والتجارية ، الطبعة الأولى ,بغداد العراق ،دار النفائس للنشر والتوزيع ،2012.

3. حسين بني هاني، اقتصاديات النقود والبنوك، الطبعة الاولى، دار مكتبة الكندي للنشر والتوزيع، 2014.

4. محمد الصيرفي، إدارة المصارف، الطبعة الاولى، الإسكندرية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر،**2006** .

5. مايح شبيب الشمري، حسن كريم حمزة ، التمويل الدولي أسس نظرية وأساليب تحليلية، الطبعة الأولى، النجف الأشرف العراق، دار الضياء للطباعة والنشر، 2015.

6. سلمان عبد الله معلا التمويل و المؤسسات التمويلية، الطبعة الأولى، عمان، دار أمجد للنشر و التوزيع دار أمجد للنشر والتوزيع، 2014.

7. سالم صلال راهي الحسناوي ، الاستثمار و التمويل في الأسواق المالية ، الطبعة الأولى، القاهرة ، دار الصادق الثقافية ، 2019.

8. دريد محمد أحمد ، الاستثمار قراءة في المفهوم و الأنماط والمحددات ، دار أمجد للنشر ، عمان، الطبعة الأولى، 2016

9. العشي هارون، النمذجة القياسية لمصادر تمويل المشروعات الاستثمارية العمومية (دراسة حالة الجزائر 2009 – 2011)، أطروحة دكتورا، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة،2013-2014 .

10. دريد كامل آل الشبيب ، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة ، الطبعة الثانية، عمان الأردن ، دار المسيرة ، 2009،

11. سالم صلال الحسناوي ، أساسيات الإدارة المالية ، دار المدينة الفاضة ، 2014

12. محمود حسين الوادي و آخرون ، النقود و المصارف ، الطبعة الأولى ، عمان الأردن ، دار المسيرة للنشر و التوزيع ، 2010 ،

13. حسين شحاتة، تأمين مخاطر رجال الأعمال، دار الكلمة ،الطبعة الاولى، مصر، 2000.

14. ناصر بن إبراهيم بن سعد المحيميد ،إدارة المشاريع الاحترافية ،الطبعة الثانية، الرياض، دار النشر فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية ، 2018.

ثانيا – الاطروحات و الرسائل :

الاطروحات :

1. لخميسي الواعر، دور سياسات الدعم الحكومي في تمويل القطاع الفلاحي دراسة حالة ولايتي أم لبواقي و خنشلة خلال الفترة 2000 و 2016، رسالة دكتوراه تخصص دراسات مالية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة غرداية ،2018- 2019.

2. اليابس عقال، تمويل المؤسسات المصغرة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ،رسالة ماجستير ،جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2008-2009.

3. سفيان عمران، ترقية القطاع الفلاحي كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة – دراسة حالة ولاية قالمة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945 قالمة ،2015

4. محمد بوشوشة ، مصادر التمويل و أثرها على الوضع المالي للمؤسسة– دراسة حالة المؤسسة مذكرة دكتوراه ، الجزائر ، كلية العلوم اقتصادية جامعة بسكرة،2016.

5. عيسى حميدي ، دراسة تحليلية تقييمية لدور مؤسسات الدعم الحكومية في استحداث مناصب شغل في الجزائر للفترة 1995–2017 ،مذكرة دكتوراه ، الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية– تخصص نقود مالية ، جامعة مسيلة ،2021.

الرسائل :

1. خديجة مراحي، واقع تمويل البنوك التجارية للمشاريع الاستثمارية الفلاحية، مذكرة ماستر أكاديمي ،جامعة أم بواقي ،2017.
2. فتحي خن، أهمية دراسة الجدوى المالية في تمويل المشاريع االستثمارية دراسة حالة المشاريع االستثمارية الممولة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJفرع بسكرة.مذكرة ماستر ، 2012–2013 .
3. احمد نافع دبار، آليات تمويل المشاريع الفلاحية من طرف البنوك التجارية، رسالة شهادة ماستر، 2020.
4. شويخي هناء، آليات تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر، رسالة ماستر، الجزائر ، تخصص مالية مؤسسة ، كلية العوم الاقتصادية و التسيير ، تخصص مالية مؤسسة ، 2013/2012
5. طعوش فهيمة وفنور أسماء، دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الفلاحية في ظل سياسة التجديد الفلاحي و الريفي ، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية – ميلة مذكرة ماستر ، الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية علوم التسيير، تخصص مالية مؤسسة مركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف ميلة 2020–2019.
6. إيمان مجير، قرضي الرفيق والتحدي كآلية لتمويل المقاولة الفلاحية في الجزائر، رسالة ماستر ،الجازائر ،كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة ام بواقي2019.

7. حروش عبد الكريم ، فصيلي أمحمد أرزوق ، الضمانات البنكية واشكالية استرجاع القروض –دراسة حالة قرض التحدي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية –بأدرار– رسالة ماستر ، تخصص اقتصاد نقدي و بنكي ، كلية العلوم الاقتصادية أدرار، 2020–2021.

8. نوغي غادة ، ضمانات القروض البنكية، رسالة ماستر أكاديمي، تخصص قانون أعمال، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة– 2016–2017.

ثالثا– المجلات و الدوريات :

1. سعيد نعيمة ،بوشنافة أحمد، دراسة وتقييم جدوى المشاريع الاستثمارية العمومية، مجلة البشائر الاقتصادية ،المجلد 03 العدد 02، الجزائر ،جوان 2017.

2. فضيلة بوطورة ومريم زغلامي ،آلية تمويل القطاع لفلاحي والمحلي وعوامل تطوره في الجزائر ،دراسة حالة ولاية تبسة ،مجلة البديل الاقتصادي ،العدد 07 ،جامعة العربي التبسي تبسة ،2017/06/25.

3. رحماني حسيبة ، دعم الدولة في السياسة الفلاحية الجزائرية من خلال آلية التمويل،ورقة بحث في الملتقى الوطني حول القطاع الفلاحي في الجزائر (الواقع و الآفاق) ، الجزائر جامعة البويرة ،2021/03/14.

4. خالد خليف ،صيغ وانماط التمويل الفلاحي في الجزائر، مجلة المنهل الاقتصادي، العدد 1 ،الجزائر ،كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة الوادي ،2018.

5. زلاطو نعيمة، حداشي حكيم ،المقومات التنموية للقطاع الفلاحي الجزائري، للوصول إلى التنمية الاقتصادية، مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة المجلد 02، العدد 03،2019.

6. جمال جعفري ،العجال عدالة ،مبادرات اصلاح القطاع الزراعي في الجزائر واثرها على الناتج الزراعي ،مجلة دفاتر اقتصادية ،المجلد 10 ،العدد 02 ،2018.

رابعا- **مواقع الكترونية:**

1. المنظمة العربية للتنمية الزراعية،الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية،المجلد 41، www.aoad.org.com،16.05.2023.
2. الديوان الوطني للإحصائيات، الحوصلة الإحصائية 1962-2020 ،الديوان الوطني للإحصائيات،2023/05/16 ›

www.ons.dz

3. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية،المجلد41، متاح على الموقع :

www.aoad.org.com16.05.2023

4. الموقع الرسمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية ، متاح على الموقع: https://badrbanque.dz/ar
5. يوسف كمال ،الإدارة المالية والمحاسبة ،منتدى محاسب العربي ،متاح على الموقع : https://accdiscussion.com/tags/pdf-4.html :

بتاريخ : 04-24-2013 09:50 AM

الملاحق

BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

"AUTORISATION D'ENGAGEMENT"

Date 04 JUIL. 2019 N° 141

شركة مساهمة ذات رأسمال قدره 54.000.000.000 دج س.ت.رق 00 ب 0011640 الجزائر العاصمة

-Organe de décision [1] : G.R.E SAIDA 020 مقرها الرئيسي بالجزائر - Date du comité 04 JUIL. 2019 . PV N° [redacted]

-Structure émettrice [2] : G.R.E

-Emprunteur Mr. [redacted] Activité AGRICULTEUR ID N° 730[redacted]

-Agence domiciliataire : ALE EL BAYADH 730 GRE de rattachement : SAIDA 020 Cote du Risque Emprunteur../..

-Groupe d'appartenance [3] : ...../..... الملحق : 01 وثيقة الموافقة البنكية

Type de prêt ou de crédit	Montant "4"	Validité "5"	Date limite d'utilisation "6"	Durée d'amortissement "6"	Différé partiel "7"	Différé total "7"	Taux ou marge "7"	Taux commission d'engagement
C/C RFIG POMME DE TERRE	5 740 000.00	//////////	09 Mois	03 Mois	//////////	/////	//////////	Taux en vigueur Bonifié cf. aux instructions

GARANTIES BLOQUANTES : -Hypothèque légale des droits de concession d'une parcelle de terre agricole d'une superficie **de 50 Has**, élargi aux constructions existantes et à édifier sur le terrain dument expertisé par un expert conventionné avec la BADR couvrant largement nos concours bancaire

RESERVES BLOQUANTES :

-Engagement notarié de souscription d'une DPMAR (BADR-SAA) avec PREG
-Justificatif de la situation fiscale (Extrait de rôle apuré ou un échéancier)
- justificatif prouvant l'existence des ressources hydrique (Attestation CTH)
-Convention de prêt en langue nationale dument enregistré
-Signature d'une chaine de billet à ordre + Réponse de la centrale des risques
-Lettre d'échéance de terme
-Carte fellah actualisé

الموافقة البنكية

GARANTIES NON BLOQUANTES : - DPMAR sur toute la duré après la mise en terre des semences avec avenant de subrogation au profit de la BADR

RESERVES NON-BLOQUANTES: -Déclaration à la centrale des risques + Souscription garanti **FGA** + PV de visite sur site établi par un de Huissier de justice confirmant la mise en terre des semences.

OBSERVATIONS : - EN MATIERE DE SUIVI COMMERCIAL, IL Y A LIEU DE VOUS REFERER A NOTRE LETTRE DU 20/09/2010 EN UTILISANT L'UTILITAIRE DE LA FONCTION SUIVI RISQUE ET PRECONTENTIEUX JUSQU'AU REMBOURSEMENT INTEGRAL DE NOS CONCOURS.

- LE PAIEMENT SE FERA DIRECTEMENT AUX FOURNISSEURS ET LE DOSSIER DEVRA ETRE COMPLETER DU RESTE DES DOCUMENTS PREVUS
- LA MISE EN PLACE DE NOS CONCOURS ET SUBORDONNEE AU RECUIEL ET LA VALIDATION DES GRANTIES ET RESERVES BLOQUANTES CI-DESSUS

Réf : AUT. 1

"1" Indiquer le comité ayant pris la décision
"2" Indiquer la structure ayant émis l'autorisation.
"3" indiquer le nom du groupe auquel appartient le client, au sens de l'instruction 74/94 de la Banque d'Algérie, et indiquer au verso l'engagement total du groupe.
"4" Lorsque le crédit doit servir à l'importation d'équipement, le montant en dinars est donné à titre indicatif, lors de la réalisation prendre en considération le cours du jour.
"5" A servir pour les crédits à court terme, à l'exception des crédits de campagne.
"6" A servir pour les crédits de campagne et les crédits d'investissement seulement, la durée d'amortissement comprend la durée du prêt moins la durée du différé.
"7" A servir pour les crédits d'investissement

Signature (S) habilitée (S)

LA DIRECTRICE DU GRE [redacted]

LE SOUS DIRECTEUR D'EXPLOITATION [redacted]

Banque de l'Agriculture et du Développement Rural
Siège Amirouche - ALGER / Tél : 021.64.72.64 à 70/72.88 / 72.72.90 / Télex : 55078
www.badr-bank.dz

الملحق : (04)

سند لأمر

بنك الفلاحة والتنمية الريفية
BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

Société Nationale
Créée par Décret du 13 Mars 1982

Siège Social - ALGER
17. Bd Colonel Amirouche

R.C. Alger 001.1640 ب 00

..... le .....

B.P. D.A. .....

A ..... Payer : ..... contre ce billet,

à l'ordre de la BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

la somme de : .....

Somme en toutes lettres et en Dinars Algériens

Valeur reçue : .....

Souscripteur .....

Domiciliation .....

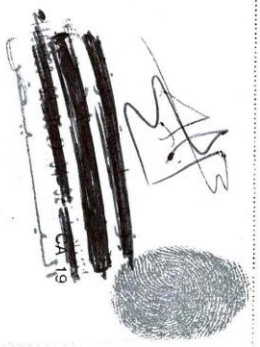

ضريبة الدمغة
20 دج

BANQUE DE L'AGRICULTURE
ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

Objet : .....

RESUME DE CONVERSATIONS
RENSEIGNEMENTS RECUEILLIS
SOURCES CONSULTEES
APPRECIATION DE LA DIRECTION

DATES

CLIENT

Nom ou raison sociale : .....

Nature de l'affaire : .....

Adresse : .....

.....

Nature et N° du Compte : ..... Date d'ouverture : .....

ملحق (03)

محضر معاينة لتقرير محضر قضائي

ST 122

بنك الفلاحة والتنمية الريفية

شركة مساهمة ذات رأسمال قدره 33.000.000.000 دج س. ت. رقم 00 ب 0011640 الجزائر العاصمة
مقرها الرئيسي بالجزائر - 17 شارع العقيد عميروش

الملحق 04

اتفاقيـــــة القـــرض

اتفاقية القرض رقم : 730TSC191970001

بين الموقعين أسفله :

- بنك الفلاحة و التنمية الريفية (بدر) شركة مساهمة برأسمال قدره ثلاثة و ثلاثون مليـــار دينار جزائري (54.000.000.000.00 دج) المسجلة بالسجل التجاري للجزائر العاصمة 17 شارع العقيد عميـــروش و الممثلـــــة مـــــن طـــــرف السيـــــــد : [redacted]
مدير لبنـك الفلاحـــة والتنميـــة الريفيـــة – وكـــــالة البيـــــض - "730 "

- المعين فيما يلي : - **البنـــــك** –

مـــن جهـــة

السيـــــد : [redacted]

تاريخ و مكـــان الميلاد : 1981/06/12 بسيدي الجيلالي ولاية تلمسان

العنـــــوان: شارع زيدوري بلقاسم بريزينة .

الصفة القانونيـة :

- المعين فيما يلي: - **المقتـــرض** -

من جهـة أخـرى

- ص 01 [redacted]

الملحق رقم 05 وثيقة تسديد القرض

بنك الفلاحة و التنمية الريفية
BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

ÉDITE-LE : 02/03/2020

Echéancier de remboursement

CLIENT [redacted]
NOM [redacted]
ADRESSE : BREZINA

NUMERO DOSSIER : [redacted]
COMPTE REGLEMENT : [redacted]
COMPTE DE PRET :
TYPE DE PRET : 0004-CREDIT AGRICOLE RFIG

DURRE DU PRET	: 7 MOIS ET 29 JOURS	TAUX T.V.A	: 19 %
DUREE D 'AMORTISSEMENT	: 7 MOIS ET 29 JOURS	DATE MATURITEE	: 02/08/2020
DATE 1er PAIEMENT DES INTERETS	: 02/08/2020	PERIODICITE	: ECH Unique
DATE 1er REMBOURSEMENT DU PRINCIPAL	: 02/08/2020		

CAPITAL PRETE : 5,740,000.00 DA
CAPITAL MOBILISE (UTILISE) : 5,740,000.00 DA
INTERETS DIFFERE : 0.00 DA

DATE	A AMORTIR	PRINCIPAL	INTERETS	TAXES	TOTAL	TAUX
02/08/2020	5,740,000.00	5,740,000.00	0.00	0.00	5,740,000.00	0.00
TOTAUX		5,740,000.00	0.00	0.00	5,740,000.00	

N.B : TAUX D'INTERET VARIABLE, L'ECHEANCIER PEUT ETRE REVISE EN CONSEQUENCE.
N.B : LE TAUX DE LA TAXE PEUT VARIER, L'ECHEANCIER PEUT ETRE REVISE EN CONSEQUENCE.

SIGNATURE DU RESPONSABLE BADR

SIGNATURE DU CLIENT
lu et approuvé

ـ د الاتفاقية، يمنح البنك للمقترض المذكور أعلاه قرض حسب الشروط الخاصة و العامة المحددة كما يلي

الملحق (06) إبرام اتفاقية القرض فرار ومصادقة على رهن .

- **الشروط الخاصة للقرض :**
- رقم ملف القرض : 730OTSC191970001
- مبلغ القرض: 5.740.000,00 دج
- مدة التأجيل : /
- القرض : قرض قصير المدى "الرفيق"
- مدة الاهتلاك : 03 أشهر
- موضوع القرض : زراعة البطاطا
- نسبة الفائدة القاعدية : حسب الشروط المعمول بها .
- المدة المحددة لاستعمال القرض : تسعة أشهر (09) .
- رقم حساب القرض : 730000029830091
- مدة استرجاع القرض: محددة حسب جدول اهتلاك القرض.
- مقر انجاز المشروع : المكان المسمى "البحرية" قسم [redacted] ملكية رقم : [redacted] بريزينة ولاية البيض

- **الضمانات و الاحتياطات الحاصرة :**
- رهن العقار بمساحة مقدرة ب 50 هكتار بما في ذلك البنايات المنجزة حاليا و مستقبلا على هذا العقار مع تقرير خبرة منجز من طرف خبير متعاقد مع البنك على عاتق المستفيد من القرض .
- شهادة الوضعية الجبائية .
- رخصة حفر بئر.
- إمضاء سندات لأمر.
- إمضاء و تسجيل اتفاقية القرض لدى مصلحة الضرائب.
- بطاقة فلاح 2019 .
- سقوط آجال الدين.
- التصريح لدى المركزية للمخاطر.
- **الضمانات و الاحتياطات غير الحاصرة :**
- التسجيل لدى الصندوق الضمان على القروض الفلاحية.
- عقد التأمين مع ملحق الإحلال لفائدة بنك الفلاحة و التنمية الريفية (Avenant de subrogation) على كل الزرع المحقق بعد البذر
- محضر معاينة صادر عن محضر قضائي يثبت وجود البطاطا .

عزاوي صادق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
Centre Universitaire Nour Bachir El Bayadh
Institut des Sciences Economiques et Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Economiques

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي نور البشير - البيض-
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

استمارة إيداع مذكرة الماستر المصححة بعد المناقشة

تخصص: اقتصاد تقدي ومصرفي

يشهد الأستاذ (ة): سداوي بوبكر، **المشرف على تأطير مذكرة ماستر**

شعبة: العلوم الاقتصادية، **تخصص:** اقتصاد نقدي ومصرفي

تحت عنوان: دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية الفلاحية دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية قرض الرفيق وكالة البيض

من إعداد الطلبة:

1- عبير عائشة

2- عزيزي شيماء

أن المذكرة تم تصويبها وتعديل كل الملاحظات التي تم تسجيلها أثناء المناقشة وأصبحت جاهزة للإيداع النهائي بمصالح القسم.

بتاريخ: 06/07/2023

إمضاء المشرف: